مجلة

كلية الآداب

دورية أكاديمية علمية محكمة تهتم بنشر الدراسات الإنسانية والاجتماعية

إنسانيات

تلقِّي المنجز النحوي للشيخ عضيمة
دراسة نقدية

الدكتور/ حسام عبد العزيز عبد الجليل

كلية الآداب جامعة حلوان

الملخص:

موضوع هذا البحث (تلقِّي المنجز النحوي للشيخ عضيمة دراسة نقدية)، يسعى للكشف عن وجهة نظر الباحثين المعاصرين وآرائهم العلمية في المنجَز النحوي للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة (١٩١٠م : ١٩٨٤م)، بعد أن أثرَى المكتبة النحوية بمؤلَّفاتٍ قيِّمَة أشادَ به علماؤنا المعاصرون؛ فاهتمّ الباحثون بهذا المنجز ودرسوه فكانت المُحصِّلة إحدَى عشرة دراسةً أكاديميَّةً، انتقَى البحثُ خمسًا منها تغطِّي الاتجاهاتٍ المتعدِّدَة لهذا الاهتمام، وقام بدراستها دراسة وصفية تحليلية نقدية ساعيًا إلى الكشف عمَّا تضمَّنَتْهُ من وجهات نظر أصحابها وآرائهم في مؤلفات الشيخ، وبيان مدى موضوعيَّتِها، أو جنوحها عن ذلك، ومناقشة ما وُجِّهَ إلى الشيخ من انتقادات ومؤاخذات من قِبَلِ أصحابها، والرد على ذلك بشكلٍ علميٍّ.

جاء البحث في مقدمة تضمّنت حَصْرًا للدراسات التي تناولَت المُنجزَ العلمي للشيخ عضيمة مصنَّفَةً موضوعيًّا تبعًا لمحتواها العلمي، أعقبها تمهيد تضمن تعريفًا موجزًا بالشيخ عضيمة ومنجزه العلمي، ثم خمسة مباحث؛ الأول بعنوان: دراسة كتاب (دراسات لأسلوب القرآن الكريم)، والثاني بعنوان: دراسة تحقيق كتاب (المقتضَب)، وكان المبحث الثالث بعنوان: دراسة كتاب (فهارس كتاب سيبويه ودراسة له)، ودارَ المبحث الرابع على دراسة المُنجز الصرفي للشيخ عضيمة، وكان عنوان المبحث الخامس: الدراسة الشاملة للمنجز العلمي للشيخ عضيمة، وانتهى البحث بعدّة نتائج منها أنَّ آراء أحدِ الباحثين جاءت سلبية بخصوص تحقيق الشيخ لكتاب (المقتضب)، ورأت إحدى الباحثات أن نبوغ الشيخ كان في مجال الفهرسة فقط، ولم تكن له آراء علمية خاصة إلا فيما ندر، كما وُجِّهَت للشيخ عدَّة مؤاخذات قام البحث بتفنيدها.

الكلمات المفتاحية: دراسات لأسلوب القرآن، شواهد كتاب سيبويه، عضيمة، المقتضَب، النقد النحوي.

Abstract:
This research entitled as " The Reception of the Grammatical Achievement of Sheikh Odimah: A Critical Study" aims to uncover the perspectives and scholarly opinions of contemporary researchers regarding the grammatical accomplishments of Sheikh Muhammad Abdul Khaliq Odimah (1910 - 1984). After enriching the grammatical library with valuable works praised by our contemporary scholars, researchers have shown interest in this achievement; resulting in eleven academic studies. The researcher selects five of them that cover various aspects of this interest. The researcher also conducts an analytical critical study seeking to reveal the viewpoints of the authors and their opinions on the works of the Sheikh. It also aims to clarify the objectivity of these viewpoints or any of its deviation. In addition, it discusses the criticisms and objections directed towards the Sheikh by authors with provision of a scientific response to them.
The research begins with an introduction that includes an overview of studies that have addressed Sheikh Odimah's scientific accomplishment, categorizing them thematically based on their scientific content, followed by a preface that includes a brief introduction of Sheikh Odimah and his scholarly achievement. The research is divided into five sections: the first titled "A Study on the Book 'Studies on the Style of the Holy Quran'," the second titled "A Study on the Editing of the Book 'Al-Muqtadab'," the third titled "A Study on the Book 'Indexes of Sibawayh's Book and a Study of It'," the fourth focusing on Sheikh Odimah's morphological accomplishment, and the fifth titled "Comprehensive Study of Sheikh Odimah's Scientific Achievement." The research concludes with several findings, including a negative opinion from one researcher regarding Sheikh Odimah's editing of the book "Al-Muqtadab." Additionally, one researcher believed that Sheikh Odimah's brilliance was limited to the field of indexing, and he lacked distinct scholarly opinions except in rare instances. The research also addressed several criticisms directed towards Sheikh Odimah, providing refutations.
Keywords: Odimah, grammatical criticism, Al-Muqtadab, studies on the style of the Quran, evidence in Sibawayh's book.

المقدمة

حَظِيَ المُنجز العلميّ للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة (1328هـ/١٩١٠م= ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م) بعناية كثيرٍ من الباحثين في الدَّرس اللغوي على مدى خمسةٍ وثلاثين عامًا؛ وكانت أُولى الدراسات التي اهتمّت بهذا المُنجز عام ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م، أي بعد وفاة الشيخ بخمسة أعوامٍ؛ إذ نوقِشت أطروحة ماجستير بعنوان: الشيخ عضيمة وجهوده اللغوية، في كلية اللغة العربية جامعة أم القرى بمكة المكرّمة، وتتابعت الدراسات فيما بعد حتى كان آخرها العام الماضي١٤٤٤هـ/٢٠٢٣م؛ إذ نُشِرَ بحثٌ بعنوان: المسائل الصرفية في تحقيقات الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، بمجلة كلية الآداب جامعة جنوب الوادي بقِنا، وبين هاتَين الدراستَين وقَفتُ على تسع دراسات أخرى عالجَت المُنجز العلمي للشيخ رحمه الله تعالى وأجزل مثوبته.

وقد تنوَّعت اتجاهات الباحثين ومشاربُهم في دراسة هذا المنجزَ العلميّ؛ فاتَّخذَت أولى الأطروحات منجزَ الشيخ كاملًا مادةً لها، وارتكزَ بعضُها على دراسة الجانب الصرفي ومسائله ومنهج الشيخ في تناوله، وقام بعضها على جهود الشيخ في تحقيق كتاب المقتضب للمبرِّد (ت: ٢٨٥هـ)، أو على دَفعِ التعارُض الذي رآه الشيخ في بعض المسائل من كتاب سيبوَيه، وقام بعضها على دراسة كتابٍ بعينه من كتب الشيخ وتمثّل ذلك في كتابَي: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، والمُغني في تصريف الأفعال.

وقد انتظَمَت تلك الدراسات طِبقًا للتصنيفَ الموضوعيّ لها، في خمسة جوانب، كانت بحسب الترتيب الزمنيّ لها، على النحو الآتي:

أولًا: حظي كتاب الشيخ (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) بالنصيب الأوفى من اهتمامات الباحثين؛ إذ قامت عليه أربع دراسات هي:

١. ردود الشيخ عبد الخالق عُضيمَة على النّحاة في كتابه دراسات لأسلوب القرآن الكريم، خير الدين فتاح عيسى، وعماد مجيد علي، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، العدد١، مجلد ٤، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م (صـ:٩٧:١٢٩).

٢. الدراسات القرآنية عند محمد عبد الخالق عضيمة، ضياء سرحان خلف ديوان العزاوي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإسلامية، جامعة بغداد، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.

٣. تعقُّبات الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة على النحويين من خلال كتابه (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) جمعًا ودراسة تحليلية، أسامة بن حسين بن عبد القادر، أطروحة ماجستير، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.

٤. جهود الشيخ محمد عبد الخالق عُضَيْمَة في كتابه "دراسات لأسلوب القرآن" دراسة وتحليل، سوسن فيصل أمير علي الشهابي، دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عَمّان، ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م.

ثانيًا: حظيَت جهودُ الشيخ في الصرف باهتمام ثلاثة باحثين؛ فعالجَتهُ ثلاثُ دراسات جاءت بحسب الترتيب الزمني على النحو الآتي:

١. البحث الصرفي عند الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، وجدان برهان عبد الكريم الدليمي، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ١٤٢٤هـ/2004م.

٢. المنهج الصرفي للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة من خلال كتابه المغني في تصريف الأفعال، هدى عيد عبد الملك بسيوني، مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، الإمارات العربية المتحدة، العدد ٧٦، ١٤٤٤هـ/٢٠٢٢م، (صـ:١:١٠).

٣. المسائل الصرفية في تحقيقات الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، بسمة التابعي عوض السيد، مجلة كلية الآداب بقنا جامعة جنوب الوادي العدد ٥٨، ١٤٤٥هـ/يناير2023م (صـ٦٨:١١٧).

ثالثًا: قامت دراستان على جهود الشيخ في تحقيق (المقتضب)؛ وهما:

١. المقتضب للمبرد قراءة في تحقيقه لمحمد عبد الخالق عضيمة، ماجد بن عمر القرني، مجلة العلوم العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد ٥٠، ١٤٤٠هـ/٢٠١٨م، (صـ:٩٣:١٥٤).

٢. انتقادات الشيخ عبد الخالق عضيمة للمبرِّد في كتابه المقتضب لموقفه من القراءات القرآنية المتواترة، عمار مجيد حمود شلال، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة تكريت، العراق، مجلد ٣٠، عدد ٤، ٢٠٢٣م.

رابعًا: جاءت دراسة حول إيضاح ما غَمُضَ على الشيخ من مسائل نحوية؛ وتمثَّل ذلك في بحثٍ بعنوان: دَفع التعارض عن كِتاب سيبويه، بهاء الدين عبد الرحمن، مجلة عالم الكتب، العدد ١، مجلد ١٨، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م (صـ٦:١٨).

خامسًا:تناولَت دراسةٌ المنجزَ العلمي للشيخ عضيمة بصورة شاملة، وتمثَّلَ ذلك في أطروحة ماجستير بعنوان: الشيخ عضيمة وجهوده اللغوية، مكّية جعفر شاه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

وباستقراء الدراسات السابقة التي تعكس اهتمام الباحثين بمؤلَّفات الشيخ تتضح الأهمية العلمية لتلك المؤلَّفات التي أفادَت المكتبة العربية لا سيما المكتبة النحوية؛ إذ قام الشيخ بتحقيق كتاب المقتضَب للمبرِّد، الذي كان سببًا في ذيوع اسمه بين المشتغلين بهذا الجانب، وما تبعه من دراسته لشواهد كتاب سيبويه، وليس انتهاءً بكتابِ دراسات لأسلوب القرآن الكريم، الذي يُعَدُّ أهمَّ ما أنجزه الشيخ من مؤلَّفات، وأشادَ به علماؤنا المعاصرون وعليه قامت دراسات عِدَّة، كما رُصِدت الملاحظات الآتية:

أ- بدأ الاهتمامَ بالمنجز العلمي للشيخ عقب وفاتِه بخمس سنواتٍ؛ إذ تُوُفِّي رحِمه الله عام ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م، وظَهَرَت أولى الدراسات التي كُتِبَت عنه عام ١٤١٠هـ/١٩٨٩م، مُتمثِّلَةً في أطروحةِ ماجستير بعنوان: الشيخ عضيمة وجهوده اللغوية، فكانَ لهذهِ الرسالة فَضل السبق في الأبحاث التي دَرَسَت منجزَ الشيخ، وقد تنبَّه الباحثون بعدَها إلى أنَّ هذا المنجز العلمي يستلزِم عِنايَةً بصورةٍ أكثرَ دِقَّةً وتخصُّصًا، فتتابعت الأطروحات والأبحاث حتى كان آخرها العام الماضي (١٤٤٥هـ/٢٠٢٣م).

ب- اختصَّت ثلاثُ دراسات بمعالجة **الجانب الصرفي** من مُنجَزِ الشيخ؛ وهي:

١. البحث الصرفي عند الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة.

٢. المنهج الصرفي للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة من خلال كتابه المغني في تصريف الأفعال.

٣. المسائل الصرفية في تحقيقات الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة.

ج- ارتكزَت أربع دراساتٍ على كتاب: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، الذي يُعَدُّ أهَمَّ مؤلفات الشيخ وأكبرها؛ وتمثَّلَ ذلك في أطروحتَي دكتوراه، وأطروحة ماجستير، وبحثٍ منشور في دوريَّةٍ علمية؛ أمَّا أطروحتا الدكتوراه فنصَّت إحداهما على اسم كتاب الشيخ صَراحَةً في عنوانها وهو: "جهود الشيخ محمد عبد الخالق عُضَيْمَة في كتابه: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دراسة وتحليل"، وجاء عنوانُ الثانيةِ دالًّا على العموميَّة والشمول دون النَّص على اسم الكتاب على الرغم من ارتِكازِ الأطروحة عليه دون بقية مؤلَّفات الشيخ؛ فكان عنوانها: "الدراسات القرآنية عند محمد عبد الخالق عضيمة". فبَدَا العنوانُ موهِمًا بأنّ للشيخ مؤلَّفاتٍ أخرى في علوم القرآن الكريم، وسأفصِّلُ الحديث في ذلك عند تناول هذه

الدراسة، ودارت أطروحة الماجستير حول جمع تَعقُّباتِ الشيخ عضيمة على النحويين في هذا الكتاب ودراستها، أمَا البحث المنشور في دورية علمية فكان بعنوان: "ردود الشيخ عبد الخالق عُضيمَة على النّحاة في كتابه دراسات لأسلوب القرآن الكريم".

د- كان نصيب كتاب (المقتضب) للمبرد بحثَين؛ تناول أحدُهما منهجَ الشيخ في تحقيقه للكتاب، ودَرَس الثاني انتقادات الشيخ عضيمة للمبرِّد في المقتضب لموقفه من القراءات القرآنية المتواترة.

هـ- جاءَ بحث: دَفع التعارض عن كِتاب سيبويه، إجابةً من أحد طُلَّاب الشيخِ النَّابِهين، وهو الدكتور بهاء الدين عبد الرحمن[1]، على مَا صرَّحَ به الشيخ عضيمة في مقدمته لكتاب (فهارس كتاب سيبويه ودراسة له صـ١٨) بأن ثمة بعض المسائل استشكلت عليه في هذا الكتاب وتعذّر عليه فهمُها والتوفيق بينها، ولم يستطع دفع التعارض بينها، فجاء هذا البحث لدراسة المسائل الخمس التي ذكرها الشيخ، سعيًا لدفع هذا التعارض.

وبعد هذا التصنيف الموضوعي للدراسات يَخلُصُ البحثُ إلى أنّ الأطروحاتِ الجامعيةَ التي عالجت المنجز العلمي للشيخ تمثَّلت في خمس أطروحاتٍ جامعية؛ ثلاث لدرجة الماجستير، واثنتَين لدرجة الدكتوراه، جاءت بحسب الترتيب الزمني على النحو الآتي:

١. الشيخ عضيمة وجهوده اللغوية، ماجستير ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
٢. البحث الصرفي عند الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة. ماجستير،١٤٢٤هـ/2004م.
٣. الدراسات القرآنية عند محمد عبد الخالق عضيمة، دكتوراه، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.
٤. تعقُّبات الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة على النحويين من خلال كتابه (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) جمعًا ودراسة تحليلية، ماجستير، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.
٥. جهود الشيخ محمد عبد الخالق عُضَيْمَة في كتابه "دراسات لأسلوب القرآن" دراسة وتحليل، دكتوراه، ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م.

) أستاذ النحو والصرف بكلية الآداب، جامعة الطائف، المملكة العربية السعودية.1(

وتمثّلت الأبحاث المنشورة في دوريات علمية في ستة أبحاث، هي:

١. دَفع التعارض عن كِتاب سيبويه،١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
٢. ردود الشيخ عبد الخالق عُضيمَة على النّحاة في كتابه دراسات لأسلوب القرآن الكريم١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.
٣. المقتضب للمبرد قراءة في تحقيقه لمحمد عبد الخالق عضيمة، ١٤٤٠هـ/٢٠١٨م.
٤. المنهج الصرفي للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة من خلال كتابه المغني في تصريف الأفعال،١٤٤٤هـ/٢٠٢٢م.
٥. المسائل الصرفية في تحقيقات الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة،١٤٤٥هـ/2023م.
٦. انتقادات الشيخ عبد الخالق عضيمة للمبرّد في كتابه المقتضب لموقفه من القراءات القرآنية المتواترة،١٤٤٥هـ/٢٠٢٣م.

مادة البحث:

بناءً على ما سبق، ونَظرًا لهذا الكَمّ من الدراسات رأى البحثُ تخيَّرَ نماذج منها لتغطّي الاتجاهات المختلفة التي شمِلَتها؛ وقد استقرَّ البحثُ على أن تكونَ مادّةُ الدراسة ثلاثَ أطروحاتٍ جامعيةٍ، إحداها أطروحة دكتوراه، واثنتان للماجستير، وبحثَين أكاديميين منشورَين في دوريَّاتٍ علميةٍ؛ بإجمالي خمس دراساتٍ، ولمَّا كان الكتابُ الأهَمُّ للشيخ (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) موضوعًا لأطروحَتي دكتوراه وأطروحة ماجستير، وبحث أكاديميّ، اكتفى البحث بدراسة إحدى أطروحتَي الدكتوراه؛ وهي المُعنوَنَةُ بـ (الدراسات القرآنية عند محمد عبد الخالق عضيمة) التي يُثيرُ عنوانها أكثرَ من تساؤل؛ نحو: هل كان للشيخ مؤلَّفاتٌ أخرى غير كتابه الأهم (دراسات لأسلوب القرآن الكريم)؟ وإن كانت الإجابةُ بالإيجاب، فما هذه المؤلفات؟ وإن كانت بالسَّلب، فلماذا جاء عنوانُ الأطروحةِ مُوهِمًا، ولم يُنَصُّ على اسمِ الكتاب فيه؟ فمن هذا المنطلق وسعيًا للإجابة عن هذه الأسئلة رَجَّحَ البحثُ إخضاعَ هذه الأطروحة للدراسة والمناقشة من بين الدراسات الأربع التي تناولت دراسة هذا الكتاب.

كذلك ارتكزَت ثلاثُ دراسات على بَحث المُنجزِ الصرفي للشيخ، وكان ذلك في أطروحةِ ماجستير، وبحثَين منشورَين في دورياتٍ علمية، فاقتصر البحث على

دراسة أطروحة الماجستير الموسومة بـ(البحث الصرفي عند الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة)؛ فرأى أنها الأحقّ بالدراسة من بين هذه الدراسات؛ لشمولها الجانب الصرفي كاملا في المنجز العلمي للشيخ، وجاءت في أربعٍ وعشرين ومئتي صفحة (٢٢٤)، بخلافِ البحثين الآخرين لاقتصار كل منهما على دراسة جانب محدَّدٍ من جهود الشيخ الصرفية بصورةٍ موجَزة؛ إذ عالجَ أحدُهما المنهجَ الصرفي للشيخ في كتاب (المغني في تصريف الأفعال)، وجاء في عشر صفحات، وتناول الآخرُ المسائلَ الصرفية في تحقيقات الشيخ عضيمة، وجاء في سبعٍ وأربعين صفحة.

كما رأى البحثُ أن أطروحة الماجستير المعنونةَ بـ: الشيخ عضيمة وجهوده اللغوية: تستوجب الوقوف عندها عرضًا وتحليلًا ونقدًا بصورةٍ تفصيليَّة لسببين:

الأول: أنَّها تُعدُ أولى الدراسات العلمية من حيث الترتيب الزمني للدراسات التي قامت على المنجز العلمي للشيخ عضيمة، إذ أُجيزت بعد وفاة الشيخ – رحمه الله تعالى – بخمس سنوات.

الثاني: أنها الدراسة الوحيدة من بين الدراسات التي تناولَت المُنجَزَ العلميَّ للشيخ بصورةٍ شاملةٍ في النحو والصرف تأليفًا وتحقيقًا وفَهرَسَةً، ولم تقتصر على دراسة جانب واحدٍ فقط من هذه الجوانب، أو كتابٍ واحدٍ من كُتُبِ الشيخ على نحو ما جاء في الدراسات الأخرى.

فكان اختيار تلك الدراسات الخمس تحديدًا مادَّةً لهذا البحث لتكون نماذجَ دالَّةً على الوِجهَات العلمية المتنوّعة لهذه الدراسات التي تناولَت منجَزَ الشيخ.

وكانت مادّةُ البحث بحسب الترتيب الزمني لها على النحو الآتي:

١. الشيخ عضيمة وجهوده اللغوية، ماجستير ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
٢. دَفع التعارض عن كِتاب سيبويه،١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
٣. البحث الصرفي عند الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة. ماجستير،١٤٢٤هـ/2004م.
٤. الدراسات القرآنية عند محمد عبد الخالق عضيمة، دكتوراه، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.
٥. المقتضب للمبرد قراءة في تحقيقه لمحمد عبد الخالق عضيمة، ١٤٤٠هـ/٢٠١٨م.

جاء البحثُ في مقدمة وتمهيدٍ، وخمسة مباحث، وخاتمة؛ تضمَّن **التمهيدُ** ترجمةً موجَزَةً للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، وعَرضًا لمنجَزِه العلمي: تأليفًا وتحقيقًا وفهرسةً، واندرجت المباحث الخمسة تحت العنوانات الآتية:

المبحث الأول: دراسة كتاب (دراسات لأسلوب القرآن الكريم).

المبحث الثاني: دراسة تحقيق كتاب (المقتضب).

المبحث الثالث: دراسة كتاب (شرح شواهد سيبويه ودراسة له).

المبحث الرابع: دراسة المُنجز الصرفي للشيخ عضيمة.

المبحث الخامس: الدراسة الشاملة للمنجز العلمي للشيخ عضيمة.

فسعى البحث إلى الكشف عمَّا تضمَّنَتْهُ هذه الدراسات من آراء الباحثين ووجهات نظرهم إزاءَ مؤلفات الشيخ، من خلال دارسة تلك الآراء دراسة تحليلية نقدية متبعًا المنهج الوصفي، لبيان مدى موضوعيَّتِها أو جنوحها عن ذلك، ومناقشة ما وُجِّهَ إلى الشيخ من انتقادات ومؤاخذات من قِبَلِ الباحثين، والرد على ذلك بشكلٍ علميٍّ منهجيٍّ، بعيدًا عن التسرُّع والشطط في إطلاق الأحكام جُزافًا، وصولًا إلى النتائج التي جاءت في **خاتمةِ البحث**، وينتهي البحث بالمصادر والمراجع التي اعتمد عليها.

التمهيد

الشيخ عضيمة ومنجزه العلمي

الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة (1328هـ/ ١٩١٠م=١٤٠٥هـ/١٩٨٤م)[٢]:

وُلِدَ الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة بقرية خبّاطة وهي إحدى قُرى طنطا بمحافظة الغربية بمصر عام ١٣٢٨هـ/١٩١٠م، تعلَّم القراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم بكتَابِ القرية قبل أن يلتحق بمعهد طنطا الأزهري في الثانية عشرة من عمره، وحصل على الثانوية الأزهرية بتفوُّقٍ بعد تسع سنواتٍ من الدراسة، ثم التحق بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر، وأكمل دراسته العليا بها، فالتحق بها عام ١٣٥٣هـ/١٩٣٥م، ثم حصل على درجة الماجستير بعد خمس سنواتٍ، وأنهى أطروحته للدكتوراه بدرجة الامتياز عام ١٣٦٢هـ/١٩٤٣.

عُيِّن الشيخ عضيمة مدرِّسًا بكلية اللغة العربية بعد حصوله على الدكتوراه، ثم بُعِثَ إلى المملكة العربية السعودية عام ١٣٦٥هـ/١٩٤٦م، ومكث بمكة المكرمة خمسة أعوام قبل أن يعود إلى مصر عام ١٣٧١هـ/١٩٥٢م، ثم ابتُعِث إلى ليبيا، قبل أن ينتهي به المطاف أستاذًا للدراسات العليا بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية التي قضى فيها ما يزيد على عشرة أعوام، قبل عودته إلى القاهرة، وتوفي رحمه الله عام ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

مؤلَّفات الشيخ عضيمة:

أحصى كثيرٌ من الباحثين المنجز الفكري للشيخ - رحمه الله – في مقدمات أطروحاتهم وأبحاثهم، وقد رأيت أن ما كتبه تلميذُه الأستاذ الدكتور تركي بن سهو العتيبي من أوعب ما كُتِب عن هذا المنجز، في مقالة بعنوان: من علماء العربية محمد عبد الخالق عضيمة؛ فذكر كتب الشيخ ومقالاته المنشورة بالإضافة إلى بعض المقالات التي لم تُنشر ولكن الشيخ ذكرها في بعض ما كتب، ووقفتُ على بعض مقالات الشيخ من مجلات أخرى لم ترد فيما أحصاه الدكتور تركي العتيبي مثل مقال: الموفي في النحو الكوفي، وغيره، وانتهَيتُ إلى تصنيف ما وصلتُ إليه في أربع مجموعات:

---

(٢) ينظر: تركي بن سهو العتيبي: من علماء العربية: محمد عبد الخالق عضيمة، ضمن مجموعة أبحاث بعنوان: الشاذليات مهداة إلى الأستاذ الدكتور حسن الشاذلي فرهود، أصدرتها جامعة الملك سعود ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، (ص:١٠٩-١٣٠)، ووجدان برهان الدليمي: البحث الصرفي عند الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، أطروحة ماجستير، كلية التربية الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق،١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م،

كتب، وتحقيق، وفهرسة، وبحوث ومقالات.

الكتب:

١- المغني في تصريف الأفعال، ويليه كتاب: اللباب من تصريف الأفعال[٣].

٢- دراسات لأسلوب القرآن الكريم؛ جاء الكتاب في ثلاثة أقسام بإجمالي أحد عشر مجلَّدًا؛ ضم القسم الأول ثلاثة مجلّدات، وضم كل من القسمين الثاني والثالث أربعة مجلدات[٤].

٣- أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية[٥].

٤- هادي الطريق إلى ذخائر التطبيق[٦]

التحقيق:

١- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرِّد (ت:٢٨٥هـ)[٧].

٢- المذكر والمؤنث، أبو بكر بن الأنباري (ت:٣٢٨هـ)[٨].

الفهرسة:

١. فهارس كتاب سيبويه ودراسة له[٩].

٢. فهارس المخصص والاقتضاب وأدب الكاتب، ذكر الدكتور تركي العتيبي أن فهارس (المخصص) جاءت في مجلَّدين، وأن فهارس كلٍّ من (الاقتضاب) و(أدب الكاتب) جاء كلٌّ منهما في مجلَّدٍ واحد، كما ذكر أنّ صاحب مكتبة دار العلوم اشترى حقوق الطبع لهذه الفهارس، بالإضافة إلى فهارس كتاب سيبويه.

٣. فهارس مسائل النحو والصرف في معاني القرآن للفرّاء[١٠].

---

(٣) دار الحديث، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٢م.

(٤) دار الحديث القاهرة، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.

) مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.5(

) مطبعة الاستقامة، القاهرة١٣٨١هـ.6(

) المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.7(

) المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.8(

) مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.9(

) ذكر الدكتور العتيبي أنه نُشر بمجلة كلية اللغة العربية، الرياض، العددين: الثالث عشر والرابع عشر.10(

البحوث والمقالات:

١. الأحنف بن قيس[١١].
٤. أسلوب الاستثناء في القرآن الكريم[١٢].
٥. تجربتي في تحقيق التراث[١٣].
٢. تجربتي مع كتاب سيبويه[١٤].
٣. أبو حيان وبحره المحيط[١٥].
٤. جموع التكسير في القرآن الكريم[١٦].
٥. القلب المكاني في القرآن الكريم[١٧]
٦. لمحات عن دراسة السين وسوف في القرآن الكريم[١٨]
٧. لمحات عن دراسة العَدد في القرآن الكريم[١٩].
٨. مع أساليب القرآن الكريم[٢٠].
٩. النحو بين التجديد والتقليد[٢١].
١٠. نظرات في أبنية القرآن الكريم[٢٢].
١١. ردٌّ على مقال: لماذا احتقر النحويون المرأة[٢٣].
١٢. كتاب الموفي في النحو الكوفي[٢٤].
١٣. أسرار العربية لكمال الدين الأنباري[٢٥].

) ذكر الدكتور العتيبي أنه نُشِرَ بمجلة كلية اللغة العربية، الرياض، العدد العاشر.11(
) ذكر الدكتور العتيبي أنه نُشِرَ بمجلة كلية اللغة العربية، الرياض، العددين: الثالث عشر والرابع عشر.12(
) ذكر الدكتور العتيبي أنه نُشِرَ بمجلة كلية اللغة العربية، الرياض، العدد: الحادي عشر.13(
) ذكر الدكتور العتيبي أنه نُشِرَ بمجلة كلية اللغة العربية، الرياض، العدد الرابع.14(
) ذكر الدكتور العتيبي أنه نُشِرَ بمجلة كلية اللغة العربية، الرياض، العدد السابع.15(
) ذكر الدكتور العتيبي أنه نُشِرَ بمجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، الأحساء، العدد الثاني.16(
) ذكر الدكتور العتيبي أنه نُشِرَ بمجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، الأحساء، العدد الأول.17(
) ذكر الدكتور العتيبي أنه نُشِرَ بمجلة كلية اللغة العربية، الرياض، العدد الثالث.18(
) ذكر الدكتور العتيبي أنه نُشِرَ بمجلة كلية اللغة العربية، الرياض، العدد الثاني عشر 19(
) ذكر الدكتور العتيبي أنه نُشِرَ بمجلة كلية اللغة العربية، الرياض، العدد التاسع.20(
) ذكر الدكتور العتيبي أنه نُشِرَ بمجلة كلية اللغة العربية، الرياض، العدد السادس.21(
) ذكر الدكتور العتيبي أنه نُشِرَ بمجلة كلية اللغة العربية، الرياض، العدد الثامن.22(
) ذكر الدكتور العتيبي أنه نُشِرَ بمجلة الجزيرة، العدد ٣١١٨.23(
) مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق، سوريا، العدد الرابع، أكتوبر ١٩٥٢م، ص: ٦١٧-٦١٨.24(
(25) مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق، سوريا، العدد الثاني، أبريل ١٩٥٩م، ص:٣٧٦-٣٨٢.

ويُلاحظ من الوهلة الأولى انعكاس أثر التنشئة الدينية للشيخ على اهتمامه بالقرآن الكريم، دعَّم ذلك دراسته بالأزهر الشريف ثمَّ عمله أستاذًا بجامعته العريقة، مما مكَّنه من الإلمام بأساليب القرآن الكريم والتعمُّق في دراستها، فأضاف إلى المكتبة العربيَّةِ كتابه الأهمّ (دراسات لأسلوب القرآن الكريم)، بالإضافة إلى انشغاله بالتراث، تحقيقًا ودراسةً وشرحًا، وفهرسةً لمسائله، مما نتج عنه هذه المجموعة القيِّمة من المؤلَّفات التي أهّلته ليكون أحد العلماء الأعلام في الدرس النحوي المعاصر، فيحظى بهذا الاهتمام من قِبَل الباحثين.

وقد نوَّه كبارُ علمائنا بهذه الإضافات التي أسهم بها الشيخ عضيمة في إثراء المكتبة النحوية؛ بعد أن تمرَّس بالموروث الضخم الذي تركه أسلافُه من النحويين، مما كان له الأثر الواضح على ما تركه من مؤلَّفاتٍ أشاد بها معاصروه من كِبار العلماء؛ فحينَ صرَّح الشيخ في مقدمة كتابه (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) بأنه استهدف من هذا الكتاب أن يصنع للقرآن الكريم مُعجَمًا نحويًّا صَرفيًّا يكون مَرجِعًا لِدارِسِ النحوِ، رأى الشيخ محمود شاكر – رحمه الله تعالى – أنَّ وصفَ الشيخ عضيمة لكتابه على النحو السابق من باب التواضُع؛ فقال في تصديرِه للكتاب: "فمِن التواضع أن يُسمَّى هذا العملُ الذي يعرِضُهُ عليك هذا الكتاب مُعجَمًا نحويًّا صرفيًّا للقرآن العظيم، فمعلومٌ أن جُلَّ اعتماد المعاجم قائمٌ على الحَصرِ والترتيب، أمَّا هذا الكتاب فالحصر والترتيب مُجرَّد صورة مُخَطَّطَةٍ يعتَمِدُ عليها، أمَّا القاعدة العُظمى التي يقوم عليها فهي معرفة واسعةٌ مُستوعِبَةٌ تامَّةٌ لدَقائِقِ علمِ النحوِ، وعلمِ الصرفِ، وعلم اختلافِ الأساليب".

كما نوَّه بقيمة هذا الكتاب أستاذنا الدكتور محمود الطناحي – بَرَّدَ اللهُ مضجَعَه - فقال: "وقد بَهَرَ الناسَ الشيخُ الجليل محمد عبد الخالق عضيمة –رحمه الله –بكتابه الفَذِّ (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) وعمل الشيخ هذا داخل في ميدان الفهرَسة، ولكن أيّ فَهرسة! لقد عكف على كتب التفسير والقراءات والنحو والأمالي، عكوف العالم الصابر، الذي ترك الشهرةَ خلفَ ظهرِه ودَبْرَ أذُنَيه، فاستخرج من أضابير تلك الكتب الأشباه والنظائر، ونسَقَ ذلك كلَّه على الأدوات والأبواب، وساعدتْه على ذلك حافظةٌ جامعة وبَصرٌ نافِذ"[٢٦].

(٢٦) محمود محمد الطناحي، مقدمة فهارس كتاب الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٦م، صـ١٠.

كما قال محمد أبو الفضل إبراهيم رئيس لجنة إحياء التراث الإسلامي بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية في تصديره لتحقيق كتاب(المقتضب): "والأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة من العلماء الذين تخصّصوا في دراسة اللغة والنحو، وله الأثرُ المحمود فيهما تدريسًا وتصنيفًا، إلى اطِّلاعٍ واسِعٍ وإحاطَةٍ شاملةٍ بأصولِ العربيّة وفروعِها، وقد ظَهَر أثرُ ذلك واضِحًا فيما قام به من شروحٍ وتعليقات"(٢٧).

وكان لهذا المنجز أثر كبير لدى الباحثين على امتداد العالم الإسلامي، مما أهَّله للحصول على جائزة الملك فيصل العالمية في مجال الدراسات الإسلامية عام ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، قبل وفاته – رحمه الله تعالى – بعامٍ واحد.

(٢٧) المقتضب، للمبرد (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٩٩٤م، صـ٦.

المبحث الأول

دراسة كتاب (دراسات لأسلوب القرآن الكريم)

الدراسات القرآنية عند محمد عبد الخالق عضيمة:

هذه الأطروحة جزء من متطلبات شهادة الدكتوراه/فلسفة أصول الدين، تخصص تفسير وعلوم قرآن، كلية العلوم الإسلامية جامعة بغداد، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م، طبْقًا لما جاء على غلافها. جاءت في ثلاثٍ وخمسين وأربعمئة صفحة (٤٥٣)، واشتملت على أربعة فصول؛ كانت عنواناتها على النحو الآتي:

- **الفصل الأول:** محمد عبد الخالق عضيمة، واشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: حياته، وضمَّ ثلاثة مطالب، هي: الظروف المحيطة بالشيخ، وحياته الشخصية، وحياته العلمية.

المبحث الثاني: منهجه العلمي، وضمَّ ثلاثة مطالب.أيضًا: منهجه، ردود الشيخ العلمية، آثاره العلمية.

المبحث الثالث: مصادره العلمية، وضمَّ العنوانات الآتية: مصادره في التفسير، ومصادره في علوم القرآن، ومصادره في فهارس القرآن، ومصادره من كتب القراءات القرآنيه، ومصادره من كتب الحديث، ومصادره من كتب اللغة والنحو والأدب.

المبحث الرابع: أثره لمن بعده[٢٨]، وضمَّ مطلَبَين: أثره في الدراسات المعاصرة، والدراسات السابقة.

- **الفصل الثاني**: التفسير، وضمَّ ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التفسير بالمأثور، واشتمل على أربعة مطالب: تفسير القرآن بالقرآن، وتفسير القرآن بالسُّنّة، وتفسير القرآن بأقوال الصحابة، وتفسير القرآن بأقوال التابعين.

المبحث الثاني: التفسير بالرأي والنحو واللغة، واشتمل على أربعة مطالب أيضًا: التفسير بالرأي، جهوده بالتفسير النحوي، جهوده في دلالة المفردات القرآنية، والمسائل الصرفية وأثرها في التفسير عند الشيخ عضيمة.

المبحث الثالث: التفسير الإجمالي والفقه والمعنى العام، واشتمل على ثلاثة مطالب: جهوده بمسائل الفقه الإسلامي، والمعنى العام، وعنايته بمسائل العقيدة.

- **الفصل الثالث**: جهوده في علوم وبلاغة ومقاصد القرآن، وضمَّ ثلاثة مباحث أيضًا:

) هكذا جاء العنوان في مقدِّمة الأطروحة وفي مَتنِها ص:٨٠.28(

المبحث الأول: مباحث علوم القرآن، واحتوى العنوانات الآتية: النسخ، وأسباب النزول، والمحكم والمتشابه، والأحرف المقطّعة، والمكي والمدني، ونزول القرآن، ورسم المصحف.

المبحث الثاني: البلاغة والإعجاز القرآني، وضم ثلاثة عنوانات هي: البلاغة، والإعجاز القرآني، والأسلوب القرآني.

المبحث الثالث: جهوده في المقاصد القرآنية، وضم ثلاثة عنوانات.أيضًا؛ هي: القسم في القرآن، والمثل في القرآن، وصفات المفسر.

- **الفصل الرابع:** جهوده في القراءات القرآنية واللحن، واشتمل على مبحثَين:

المبحث الأول: موقف الشيخ عضيمة من القراءات واللحن، وجاء في أربعة مطالب؛ هي: القراءات المتواترة، واختلاف القراءات، والقراءات الشاذة، وأثر القراءات في التفسير.

المبحث الثاني: ردوده على النحاة الذين لحّنوا القراءة، وجاء في ثلاثة مطالب؛ هي: التلحين، والقراء السبعة ونصيب كل قارئ من اللحن، والطوائف التي لحنت القراءة.

هكذا جاءت عنوانات الفصول والمباحث، والمطالب، في (فهرس المحتويات)، وثمَّة بعض الملاحظات على هذا الفهرس قبل الدخول إلى فصول الأطروحة.

١. لعلَّ أولَ ما يبدو من عنوان الأطروحة أنها وجَّهَت المنجَزَ العلميَّ للشيخِ وجهةً مغايِرةً للدراسات الأخرى التي جعلها البحث مادَّةً له، وكذلك لما عُرِفَ به الشيخ من اهتمامه بالجانب اللغوي، بدايةً من أول كتابٍ حقَّقهُ واقترَنَ اسمُهُ به وذاعَ بسببِه وهو (المقتضب)، وإن كان كتاب دراسات لأسلوب القرآن الكريم يُعَدُّ أهمَّ مؤلَفاته وأوسعَها، فهو في صميم الدراسات اللغوية والنحوية؛ إذْ إنه مُعجَمٌ نحويٌّ صَرفيٌّ في المقام الأول طِبقًا لمُحتواه العلمي، وعلى النحو الذي أراده له مؤلّفُه كما صَرَّحَ في مقدِّمَتِه بقوله: "استَهدَفتُ أن أصنَعَ للقرآن الكريم مُعجَمًا نحويًّا صَرفيًّا يكون مَرجِعًا لِدارِسِ النحوِ"، وإن كان الشيخ محمود شاكر – رحمه الله تعالى – رأى أنَّ وصفَ الشيخ عضيمة لكتابه على النحو السابق من باب التواضُع؛ فقال في تصديرِه للكتاب: "فمِن التواضع أن يُسمَّى هذا العملُ الذي يعرِضُهُ عليك هذا الكتاب مُعجَمًا نحويًّا صرفيًّا للقرآن العظيم، فمعلومٌ أن جُلَّ اعتماد المعاجم قائمٌ على الحَصرِ والترتيب، أمَّا هذا الكتاب فالحصر والترتيب مُجرَّد صورة مُخَطَّطَةٍ يعتَمِدُ عليها، أمَّا القاعدة العُظمى التي يقوم عليها فهي معرفة

واسعةٌ مُستوعِبَةٌ تامَّةٌ لدَقائِقِ علمِ النحوِ، وعلمِ الصرفِ، وعلم اختلافِ الأساليب"، فوضَعَ الشيخ شاكر الكتابَ في حاقِّ موضِعه بعيدًا عن المجال الذي وضعه فيه الباحث وهو دراسات التفسير وعلوم القرآن.

وللتأكيد على هذه الوِجهة اللغوية النحوية للكتاب يقول الشيخ عضيمة أيضًا في تقديمه له: "مَسَّت الحاجةُ إلى إنشاء دراسة شاملة لأسلوب القرآن الكريم في جميع رواياته؛ إذ في هذه القراءات ثروة لغوية ونحوية جديرةٌ بالدرس، وفيها دفاع عن النحو، تعضد قواعده، وتدعم شواهدَه"، فالتفسير وأنواعه، والإعجاز القرآني، وأسباب النزول، والناسخ والمنسوخ، والمُحكم والمتشابه وغير ذلك من المصطلحات المذكورة في الفهرس السابق ليست من الأهداف التي سعى إليها الشيخ رحمه الله بتأليفه هذا الكتاب القيِّم.

بل إن هذا الكتاب تحديدًا حَظي بمكانة لم ينلها غيرُه من كتب النحو القرآني في المكتبة العربية، عند من يعرِفُ للعِلمِ قدرَه، يقول شيخنا العلامة محمود الطناحي في حقه: "ومن أعمال الشيخ عضيمة العظيمة كتاب (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) وهو أجَلُّ ما عُمِلَ في نحو القرآن الكريم، لا أستثني كتابًا واحدًا، منذ كَتَبَ كاتِبٌ إلى يوم الناس هذا، واقرأ تقدِمَتَه لشيخ العربية محمود محمد شاكر لتعرف مكانه في المكتبة العربية"[٢٩].

مُنطَلَقُ الكتابِ إذنْ ومُرتَكَزُه الآياتُ القرآنية، لكن الهدف الرئيس منه دراسة الظواهر اللغوية والنحوية المتعلِّقة بهذه الآيات، وإن جاءت بعضٌ من مسائل العلوم السابقة في الكتاب، فلم يأتِ بها الشيخُ لدراستِها في ذاتها، وإنما لكشف غموض مسألةٍ نحوية، أو توجيهٍ لهجِيٍّ لِقراءةٍ من القراءات، أو تأصيلٍ لُغويٍّ لإحدى المفردات، فلم يغِب عن الشيخ الهدفُ الذي يسعى له بدايةً من جمعه مادة الكتاب، إذ يقول: "ثم أرجع إلى كتب التفسير والإعراب في آيات كل حرفٍ آيةً آيةً، وأجمع نصوصها أيضًا، ثم أنعم النظر في آيات كل حرفٍ وما فيه من قراءاتٍ، وأسجل الظواهر اللغوية والنحوية على ضوء ما جمعتُهُ من النصوص"[٣٠].

٢. إنَّ عنوان الأطروحة على هذا النحو(الدراسات القرآنية عند محمد عبد الخالق عضيمة) يُوهِمُ أن للشيخ عضيمة دراساتٍ مستقلةً تتعلق بعلوم القرآن من تفسير وأسباب النزول وناسخ ومنسوخ ... إلخ، وهو ما لم يكن، وكل ما في الأمر أن الباحث أقام أطروحته على

.(٢٩) مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي، مع محاضرة عن التصحيف والتحريف، محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م: ١٤٣.

) دراسات لأسلوب القرآن الكريم،:٥.30(

كتاب دراسات لأسلوب القرآن الكريم، فجعل هذا الكتاب مُرتكزَه، ومن ثمَّ كان على الباحث أن يَنُصَّ على اسم الكتاب في عنوان الأطروحة؛ على نحو ما عبَّرت به باحِثَة أخرى حين جَعلَت جهود الشيخ في هذا الكتاب موضوعًا لأطروحتِها فعنوَنَتْها بـ: جهود الشيخ محمد عبد الخالق عُضَيْمَة في كتابه "دراسات لأسلوب القرآن"دراسة وتحليل[٣١].

أما عنوانات الفصول والمباحث فكانت تستلزم من الباحث إعادة النظر فيها لاستدراك ما وردَ من أخطاء؛ نحو قوله:(أثره لمن بعده)، وقوله (جهوده بالتفسير النحوي)، والفصل بين المضاف والمضاف إليه في عنوان الفصل الثالث (جهوده في علوم وبلاغة ومقاصد القرآن).

٣. تعامَلَ الباحث مع كتاب دراسات لأسلوب القرآن الكريم على أنه كتابَ تفسيرٍ، لا كتابَ نَحوٍ وصرفٍ ولُغة، وبالتالي تصوَّرَ الشيخ مفسّرًا للقرآنِ الكريم، إلى الحدِّ الذي جعلَ الباحث يتمادَى في تصوّرِه فيصل إلى درجة الاندِهاش من سكوت الشيخ على ما قاله أبو حيان بعدم كروية الأرض؛ يقول: "وبعد التتبع والدراسة لكتابه وجد الباحثُ أنه دقيق العِبارة، رفيق المناظرة وخاصَّة عند رَدّه لمسألةٍ تخالف العلم، فيناقشها ويوجه الرأي الصائب، وتارة يسكت على بعض المسائل مما يثير دهشة الباحث على السكوت؛ لأنه بهذا السكوت يوافق صاحب الرأي؛ فقد سكت على قول أبي حيَّان بعدم كُرَويَّة الأرض، وهذا ما سنوضِّحه في مبحث التفسير العلمي"[٣٢]

وفي نهاية الفصل الثالث من الأطروحة، أفرد الباحثُ حديثًا عَنْوَنَه بـ "صفات المفسِّر" ادَّعى فيه ادِّعاءً بلا سَنَدٍ؛ وهو أن الشيخ عضيمة تحدَّث عن (صِفاتِ المُفسِّر) وذكر موضعَين أحال إليهما من كتاب الشيخ (دراسات لأسلوب القرآن الكريم)، ولم أجِد في أيٍّ من الموضِعَينِ ذِكرًا للمُفَسِّرِ فضلًا عن صِفاته[٣٣]، كما صرَّح الباحثُ أنه هو نفسه ذكرَ ذلك في أحد المواضع من أطروحته، ولم يحدد هذا الموضع للرجوع إليه؛ يقول: "فالشيخ عضيمة له رأي في الصفات التي يجب أنْ يتحلى بها المفسر، هو ما ذكرناه سابقًا"[٣٤].

---

(٣١) جهود الشيخ محمد عبد الخالق عُضَيْمَة في كتابه دراسات لأسلوب القرآن دراسة وتحليل، سوسن فيصل الشهابي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمَّان ٢٠١٥م

) الدراسات القرآنية عند محمد عبد الخالق عضيمة: 32.٣٤(

) ذكر الباحث هذين الموضعين من كتاب دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ١٦٣/٤/٣، والموضع الثاني: ٣٨٠/٢/١.

33(

) المصدر السابق: 34.٢٦٨(

بل وصلَ الأمرُ إلى الادِّعاء بأن التفاسير بأنواعها كافّة موجودة في كتاب دراسات لأسلوب القرآن الكريم؛ فهو تفسير (شموليٌّ) على حد تعبير الباحث؛ إذ يقول: "تفسير الشيخ عضيمة للآيات القرآنية يعد كتابًا جامعًا لعلوم التفسير؛ ففيه التفسير الفقهي وفيه التفسير النحوي، وفيه التفسير اللغوي والتفسير البلاغي وفيه التفسير الإجمالي، وفيه التفسير التفصيلي، وفيه التفسير بالأثر، والمباحث المتعلقة بعلوم القُرْآنِ، ويهتم اهتمامًا واسعًا بالقراءات، لذا يمكن أَنْ نقول إن تفسيره للنصوص القرآنية تفسيرا شموليًا بمعنى الكلمة"[٣٥].

والحقيقة بخلاف ذلك؛ فالكتاب جاءت مادَّتُه مُطابِقَةً لعنوانه، وإن كانت مادتُهُ القرآن الكريم فتصنيفُه في المكتبة اللغوية على أنه معجم يرتَكزُ على دراسة مُفرَداتِ القرآن الكريم وأساليبه، وليس كتابَ تفسيرٍ بالمعنى الدقيق، على نحو ما صرَّح به مؤلفه في مقدمته، وعلى نحو ما ذكر الشيخ محمود شاكر في تصديره للكتاب، مع التسليم بأن المكتبةَ العربيَّةَ كتابٌ واحد.

وفي هذا السياق سعى الباحث لأن يستَنطِقُ كتابَ الشيخ بما يُعينُه على تأييد زَعمِه أن الكتاب كتاب تفسير، غير أن مادة الكتاب لم تُسعِفه؛ ويتضح ذلك مما يأتي:

- حين أراد الباحث أن يستخلص من الكتاب جانبَ (التفسير الفقهي) الذي عرّفه بقوله: "هو التفسير الذي يولي موضوع الأحكام الفقهية عناية خاصة، ويعني هذا الاتجاه بتفسير آيات الأحكام على طريقة إمام من الأئمة وفق أصول المنهج الفقهي"[٣٦]، وبالطبع فإن الشيخ عضيمة – رحمه الله – لم يُولِ الأحكام الفقهية في كتابه عنايَةً خاصَّة أو عامَّةً، ولم يسِر على طريق إمامٍ من أئمة الفقه في تفسير آيات الأحكام – لم يجد الباحثَ في مادَّةُ الكِتابِ ما يُسعِفُه في تدعيم هذا الجانب بشواهد وأدلَّة، وقد صرح الباحث نفسُه بأن كتاب الشيخ لم يتضح فيه هذا الجانب، لكنه على الرغم من ذلك سعى لإدراج بعض المسائل الواردة في الكتاب ضمن هذا الاتجاه؛ الذي لم يسعَ إليه الشيخ نفسه، ولم يكن في ذهنه أن يأتي أحدُ الباحثين بافتراض ذلك، ولمَّا لم يجد الباحثُ ما يؤيده من دلائل وشواهد يقرّر أن هذا الجانب لم ينل حظَّه في الكتاب، أو في كتب الشيخ على وجه العموم! يقول: "والذي يلحظه القارئ لكتب الشيخ عضيمة لأول وهلةٍ أن الجانب الفقهي لم ينل حظًا وافرا من العناية به، فإن الاتجاه الواضح

) المصدر السابق: 35.١٥٣(

) المضدر السابق، الصفحة نفسها.36(

لدى الشيخ عضيمة اهتمامه بمباحث اللغة والنحو، فاستخدم النحو لتوضيح المسائل الفقهية، فوجد الباحث، أن له جهودًا[٣٧] تفسيرية يمكن أَنْ يستنبط منها الحكم الشرعي، وفيما يأتي بعض الأمثلة ..."[٣٨].

- وحين أراد الباحث أن يستدل ببعض الأمثلة على ما افترَضَه خَانَتهُ العبارَةُ وادّعى على الشيخ ما لم يقُلْه؛ وأكتفي بالحديث عن المثال الأول مما أورَدَهُ الباحث.

في حديث الشيخ عضيمة عن الفعل (تَيَسَّرَ) أورد قولَه تعالى: ﴿فَٱقۡرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلۡقُرۡءَانِۚ﴾ (المزمل:٢٠) فقال ما نَصُّه: "في المفردات: "وتَيَسَّرَ كذا واستيسر: أي تَسَهَّل"، وفي البحر ٣٦٧:٨ "عبَّرَ بالقراءة عن الصلاة، لأنها بعض أركانها، كما عبّر عنها بالقيام والركوع والسجود، أي صَلُّوا ما تيسر عليكم من صلاة الليل"، وهكذا صرّح الشيخ أنه نقل عن المفردات والبحر المحيط[٣٩].

أمّا الباحث فقد أخطأ في نقله العبارة السابقة؛ فأسقط منها كلمة (القراءة) وحذف منها إحالةَ الشيخ إلى البحر المحيط مما أوهم أن الكلام للشيخ عضيمة وليس لأبي حيّان؛ وزاد في الإيهام القوسان المعقوفان وكأن ما بينهما كلام الشيخ وليس غيره؛ قال الباحثُ ما نَصُّه: "قال الشيخ عضيمة: (عبّر عن الصلاة لأنها بعض أركانها، كما عبر عنها بالقيام والسجود، أي صلوا ما تيسر عليكم من صلاة الليل)"[٤٠].

٤. وجَّه الباحث تسعة مآخذ للشيخ في كتابه دراسات لأسلوب القرآن معتذرًا عن ذلك في تقديمه لهذه المآخذ بقوله: "وعلى الرغم من رصانة المنهج الذي قام عليه، فإن لكل جواد كبوة، فالكمال لله وحده، لذا سجّلت بعض المآخذ على المنهج والتي فاتت الشيخ عضيمة، وغايتي ليس الانتقاص منه، بل لتقويم بعض ما فاته في هذا المجال بعدة نقاط"[٤١].

وإن كان ثمَّة ما يحتاج إلى تقويم فهي تلك الأقوال التي نثَرها الباحث نفسه وسمّاها مآخذ، وعددها تسعة، وللبحث عليها عدة ملاحظات تتمثل فيما يأتي:

) في الأصل (جهود) وهو خطأ.37(

) المصدر السابق: ١٥٤.38(

(٣٩) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم:٦٠٠/١/٢، والمفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني: تحقيق صفوان عدنان الداودي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ: ٨٩١، والبحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ: ٣٢١/١٠.

) الدراسات القرآنية عند محمد عبد الخالق عضيمة: ١٥٤. 40(

) المصدر السابق:٣٩.41(

أولًا: ادّعاءات مُرسلة دون دليل علمي؛ وظهر ذلك في أربعة مآخذ (الثلاثة الأولى والمأخذ الخامس):

أ- يقول في الأول: "في بعض الأماكن ينقل النص ولا يشر (كذا وَرَدَت في الأصل) إليه كعادة أهل التأليف في الوقت الحاضر، وأحيانًا لا يُبدي رأيه في ذلك"، فإن الباحث لم يذكر مكانًا واحدًا من هذه (الأماكن)، ولا حينًا واحدًا من هذه (الأحيان) التي ذكرها، لا في المتن ولا في الحاشية، فضلًا عن الأخطاء الإملائية والخطأ النحوي في سطرٍ وبعض سطر.

ب- ويقول في المأخذ الثاني: "التكرار الواضح في بعض المسائل التي بحثها دون الإشارة إلى أنّه قد بحثها في مكان آخر"؛ فلم يذكر الباحث أيضًا مسألة واحدة لتكون دليلا على(بعض المسائل) كما ذكر.

ثم إن المؤلف إذا ذكرَ مسألةً في كتابٍ وكرَّرها في كتابٍ آخر، فالأمر له بالخيار؛ يُحيل إلى ما سبق ذِكرِه أو لا يحيل، ما دام كلامه هو وليس كلام غيره.

ج- المأخذ الثالث يدعو للعجب؛ يقول الباحث عن الشيخ: "انتقد غيره في ترتيب القرآن، واتّهمه بالاضطراب لعدم الإشارة إلى اسم السورة بل جعل لها رقمًا، فهذا يشوّش القارئ، ولاحظنا هذه السمة في كتابه دراسات لأسلوب القرآن الكريم" انتهى كلام الباحث.

أمَّا أن الشيخ انتقد غيره في ترتيب القرآن فالمقصود قول الشيخ "وقَفتُ على كتابٍ أحصى لنا ألفاظ القرآن لم يترك منها لفظًا وهو كتاب (مصباح الإخوان لتحريات القرآن) لجامِعِه الحافظ يحيى حلمي بن حسين قسطموني، غير أنه لم يذكر الآيات، وإنما اكتفى بذكر أرقام للآيات، وهذه الأرقام – مع الأسف – يشيع فيها الاضطراب ولا سيما في طوال المفصّل، وقد اعتذر عن هذا في مقدمة كتابه التي كتبها باللغة التركية، اعتذر بأنه لم يكن لديه مصحف مرقّم الآيات، والمصحف المفسّر لم يظهر إلا بعد أن فرغ من كتابه"[٤٢].انتهى كلام الشيخ الذي حدّدَ فيه مواضع الاضطراب الذي رآه في طوال المفصّل، أما قول الباحث: "ولاحظنا هذه السمة في كتابه دراسات لأسلوب القرآن الكريم" فمدعاةٌ للعَجَب؛ لأنه أولًا: لم يذكر موضعًا واحدًا لهذه (السِّمة) التي لاحظ أنها (تشوّش قارئ الكتاب) على نحو ما ذكر، فكان شأنُه هنا شأنَه في المأخذين السابقَين، وثانيًا: أحالَ في نهاية كلامه إلى كتاب دراسات لأسلوب القرآن الكريم (القسم الأول، المجلد الأول، صفحة ٣)، وكأنّ الشيخ جاء في هذا الموضع من الكتاب

) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: 42.3/1(

بما يدعو للاضطراب في رقم السورة أو الآية، وبما يوهم أن هذه (السمة) التي رأى الباحث أنها تشوِّش على القارئ موجودة في كتاب الشيخ، والأمر ليس كذلك؛ ولا يعدو الموضع المذكور إلا أن يكون محلّ الاقتباس الذي ذكرتُه آنفًا و يتحدث فيه الشيخ عن كتاب (مصباح الإخوان لتحريات القرآن).

د- أما المأخذ الخامس فكان على غرار المآخذ الثلاثة الأولى؛ إذ يأخذ الباحثُ على الشيخ عدم استفادته من مصادر كان عليه الاستفادة منها؛ وأولها كتب التفسير! بل أساء الباحث في تعبيره بأن الشيخ (أغفَلَ) هذه المصادر، وتمادى في الإساءة حين ذكر أن الشيخ اعتمد على بعض هذه المصادر ولم يُشِر إليها، في كلامٍ مُرسلٍ لا بيِّنَةَ عليه؛ يقول الباحث: "أغفل الشيخُ مصادِرَ كان من الممكن الإفادةُ منها، وخاصة كتب التفسير والمعاجم اللغوية وكتب الحديث، فهو لم يُشِر إلى أيٍّ منها بالرغم (على) اعتماده عليها بشكل واسع"[٤٣]، وهكذا عبَّر الباحث بـ(على)، فضلًا عن إهماله همزات القطع في كثيرٍ من كلمات الفقرة السابقة، بل شاع ذلك في الأطروحة كلِّها، وسأخُصُّه بحديث.

ثانيًا: انتقاد توزيع الشيخ مسائل النحو والصرف:

يقول في المأخذ الرابع: "تداخُل الموضوعات فيما بينها؛ فالمتأمل لكتابه يجد نماذج كثيرة بين القسمين الأخيرين: القسم النحوي، والقسم الصرفي؛ إذ عالج في القسم الصرفي مباحث نحوية، وفي القسم النحوي مباحث صرفية"[٤٤] والحقيقة أنه استفاد هذا المأخذ من أطروحة (الشيخ عضيمة وجهوده اللغوية) وأحَال إليها في الحاشية، غير أن هذه الإحالة تستلزم وقفة؛ إذ جاءت على النحو الآتي:

"ينظر: دراسات لأسلوب القرآن، قسم ٥٦٥/٣/٢، ٥٨٢، ٥٧٧ وجهود عضيمة اللغوية: ٣٣٨، اللباب في تصريف الأفعال: ١٠-١٦.".

فبدأت الحاشية بكتاب دراسات لأسلوب القرآن الكريم وأرقام من صفحاته، وهذه الأرقام هي بعض الأرقام التي جاءت في أطروحة الشيخ عضيمة وجهوده اللغوية، وليست غيرها، أي أنه لم يستخلص هذه المواضع بنفسه؛ إذ تُوهِم الحاشيةُ بذلك حين بدأها بكتاب الشيخ ولم يبدأها بالأطروحة، ثم إنه أضاف إلى الحاشية كتابًا آخر من كتب الشيخ واسمه (اللباب **من** تصريف الأفعال) وليس (في) كما ذكره الباحث، وموضوعات الكتاب صرفية، لكن عندما ذكره الباحث في الحاشية يُفترَض أن يجد القارئ في الصفحات

) المصدر السابق:٤٠.43(

) الدراسات القرآنية عند محمد عبد الخالق عضيمة: ٤٠.44(

المحددة منه (١٠-١٦) موضوعًا نحويًا متداخلًا مع موضوعات الصرف التي احتواها الكتاب، فتكون نموذجًا للتداخل المُدَّعى على الشيخ، غير أن هذه الصفحات تحديدًا تتناول موضوعًا صرفيًّا خالصًا وهو (القلب المكاني) وبعض الأمثلة عليه!

ويتصل بذلك ما قاله الباحث في المأخذ السادس عن الشيخ حين قال: "صرَّح في مقدمة كتابه أنه لم يعتمد على كتب المتأخرين، وأخذ من حاشية الخضري، وشرح التصريح للشيخ خالد وشرح الأشموني على الألفية، وهمع الهوامع للسيوطي"، وكان على الباحث أن يذكر رقم الصفحة في المقدمة التي جاء بها تصريح الشيخ، لكنه لم يفعل وأحال إلى صـ ٢٤٣ من أطروحة (الشيخ عضيمة وجهوده اللغوية) ولم أجد في هذه الصفحة ما له علاقة بما ذكره الباحث!

٥. إصرار الباحث على أن الشيخ يفسِّر القرآن الكريم، فيعبِّر بالمصدر(تفسير) في مواضع شتّى من الأطروحة؛ من ذلك قوله: "فيأخذ القراءة الشاذة لتفسير النص"[٤٥]، وقوله: "يأخذ البناء الصرفي في تفسير النص القرآني"[٤٦].

والحقيقة أن الشيخ لم يفسِّر القرآن الكريم، ولم يقل إنه سيفسره، بل كان الغَرضُ من ذِكرِ القراءات القرآنية المتواتر منها والشاذّ – على سبيل المثال - التوجيهَ الصرفيَّ أو النحويَّ للمسائل التي يتناولها، متتبِّعًا تلك المسائل مستقصيًا إياها في جميع آي القرآن الكريم، وهو ما ارتكز عليه الشيخ في كتابه الموسوعي، مما جعله يتميَّز في هذا الجانب عن غيره وأشاد بذلك العلماء المعاصرون للشيخ رحمه الله، ومَن جاء بعدهم.

٦. متابعة الباحثُ أطروحة ماجستير بعنوان (جهود الشيخ عضيمة اللغوية) والإحالة إليها في مواضع كثيرة، والاستفادة منها على وجه الخصوص في الحديث عن مؤلفات الشيخ وتقسيمها، واستعمال التعبيرات نفسها التي عبَّرت بها، دون تبصُّر ما بها من مؤاخذات سوف يناقشها هذا البحث في المبحث الخامس؛ فقال إنّ قسمًا منها (نقول نصية)، بما يوهِم أن هذه المقالات ليست من تأليف الشيخ، ولم يقل مثلًا: مقالات للشيخ سبق نشرها ضمن مؤلفاته، وقال عن القسم الآخر (لا أصل له في كتبه المنشورة)[٤٧]، وكان يمكنه القول: مقالات لم يسبق نشرها، ومع ذلك جاء في أحد المواضع التي يجب التصريح فيه بذكر اسم الأطروحة المنقول عنها في المتن، أو على الأقلّ الإشارة إليه في الحاشية،

) المصدر السابق: 45.٣٦(

) المصدر السابق: 46.٣٧(

) المصدر السابق: 47.٥٣(

لكنه أغفل ذلك، فقال: "وهناك فهارس مخطوطة اطَّلع عليها أحدُ الباحثين عندما قام بزيارة إلى بيت الشيخ عضيمة ... إلخ"

وهذا لا شكَّ مجهودٌ يُذكَرُ فيُشكَر لمن زار بيت الشيخ واطَّلع على مخطوطاتٍ لم تُنشر، مما لم يُتَح لغيره، و(أحد الباحثين) المُشار إليه ليس إلا السيدة مَكية جعفر شاه، صاحبة الأطروحة المذكورة، والتي تحدثَتْ عن هذه الزيارة بالتفصيل في مقدّمة أطروحتها، وإن المرءَ ليندَهشُ من عدم ذكر الباحث مرجعه أو اسم صاحبته في هذا الموضع تحديدًا، على الرغم من ذكره اسم أطروحتها في حاشية الصفحة نفسها مرَّتين، وعمّى على القارئ أكثر بإيراد الكلام بصيغة التذكير(أحد الباحثين)!!!

٧. عدم مراعاة الأمانة العلمية وعدم الدقة في النقل عن الشيخ، في أكثر من موضعٍ؛ ومن ذلك:

أ- في حديث الشيخ عضيمة عن نداء الأنبياء وغيرهم في القرآن الكريم[٤٨] نصَّ – رحمه الله –على أن نداء موسى عليه السلام ورد في أربعةٍ وعشرين موضعًا في القرآن الكريم: أحد عشر من الله تعالى، وسبعة من قومه، وثلاثة من فرعون، ونداء من السحرة، ونداء من القبطيّ، وآخر من الناصح له، وحين ذكر الباحثُ ذلك سقط منه الأحد عشر نداءً من الله تعالى، فكان عدد المواضع التي ذكرها ثلاثة عشر موضعًا رغم أنه نَصَّ على العدد الذي ذكره الشيخ (٢٤ موضعًا)، لكنه أخطأ في ذلك أيضا خطًا فجًّا برفع الاسم المجرور؛ فقال ما نصُّه: "ونادى مريم عليها السلام في خمسة مواضع، وموسى عليه السلام في أربعة وعشرون موضعًا"[٤٩]

ب- مما يدل على عدم دقة الباحث أيضًا قوله: "نقل الشيخ عضيمة قول خلف بن هشام قول الكسائي يقول: من قرأ ﴿ قَدْ سَمِعَ﴾ (المجادلة:١) فبيَّنَ الدال فلِسانُه أعجمي، ليس بعربي، ورد الشيخ عضيمة هذا الكلام وقال: يلتفت إلى هذا القول؛ فالجمهور على البيان"[٥٠]، انتهى.

) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ١/٣/٢ ٦٠. 48(

) الدراسات القرآنية عند محمد عبد الخالق عضيمة: ٨٢-٨٣.49(

) المصدر السابق: 50.٣٥٧(

وبالرجوع إلى الموضع الذي أحال الباحثُ إليه، نجد عبارة الشيخ هكذا: "ابن كثير مع الجمهور في تبيين دال ﴿ قَدْ سَمِعَ﴾ الإتحاف: ٤١١، قال الكسائي: من بيَّن الدال فلسانه أعجمي، البحر: ٨:٢٣٢"[٥١]. انتهى كلام الشيخ.

أمَّا ردّ الشيخ عضيمة الذي ذكره الباحث فلم أجده، وإنما خلطَ الباحث بين كلام الشيخ وما قاله أبو حيان؛ فالعبارة التي ذكرها الباحث بصيغة الإثبات (يلتفت إلى هذا القول) وعزَاها إلى الشيخ عضيمة هي ليست للشيخ، وإنما هي عبارة أبي حيان بصيغة النفي؛ ونصُّها: "قال خَلَفُ بن هشام البَزّار: سَمِعتُ الكِسائِي يقول: مَن قَرَأ قَد سَمِعَ فَبَيَّنَ الدّالَ عِندَ السِّين، فَلِسانُهُ أعْجَمِيٌّ لَيْسَ بِعَرَبِيٍّ، ولا يُلْتَفَتُ إلى هَذا القَوْلِ؛ فالجُمهورُ عَلى البَيان"[٥٢].

ج- اقتبس الباحث بعض عبارات الشيخ وذكرها في موضِعَين من أطروحته، لكنه أخطأ في المرَّتين!:

- أما الأولى ففي قوله: "القرْآن أحكمت آياته، وأتقنت كلماته، وتوجهت إلى رواياته، والمحافظة على نقله هم (كذا في الأصل) الصحابة والتابعين تلقوه عن رسول الله ﷺ"[٥٣] والصواب (هِمَمُ الصحابة ...).
- وأما الثانية فكان الخطأُ فَجًّا؛ مما شوَّه كلام الشيخ وجعله غير مفهومٍ إلا بالرجوع إلى الأصل؛ يقول: "وتوجهت الى روايته، والمحافظة على نقلهم الصحابة والتابعين"[٥٤]!!

د- نقلَ من تفسير (المحرر الوجيز) لابن عطية، وغيّر في عبارته في تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً﴾ (آل عمران:٣٨)؛ إذ اعترض ابن عطية على قولِ الطبري بأن المراد بالذرية هنا الواحد؛ ودليل ذلك طلبه وليًّا ولم يطلب أولياء، وردَّ ابن عطية ذلك قائلًا: "وفيما قال الطبري تعقُّبٌ؛ وإنَّما الذُرِّيَّةُ والوَلِيُّ اسْما جِنْسٍ يَقَعانِ لِلْواحِدِ فَما زادَ، وهَكَذا كانَ طَلَبُ زَكَرِيّا عَلَيْهِ السَلامُ"[٥٥]

) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ١/١/٣٦.51(

) البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ: ١٠/١٢٠.52(

) المصدر السابق: ٢٧٧.53(

) المصدر السابق: ٣٢٧.54(

(٥٥) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلسي، تحقيق عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ: ١/٤٢٧.

نقل الباحث ما قاله ابن عطية على النحو الآتي: "إنَّما الذُرِّيَّةُ والوَلِيُّ اسْمًا للجِنْسِ يَقَعانِ لِلْواحِدِ فَما زادَ، وهَكَذا كانَ طَلَبُ زَكَرِيّا"(٥٦)، ولا وجْهَ لنصب الباحث (اسمًا) على نحو ما كَتَبَ، وجعله مُفردًا منوَّنًا مُنكَّرًا، في حين أراده ابن عطية مُثَنًّى معرَّفًا بالإضافة، وأراد (جنسٍ) مُضافًا إليه، وهو ما لَم يرتَضِه الباحثُ، فَزادَ اللام في الكلمة وَفَصَلَ بين المضاف والمضاف إليه، فكان الخطأُ من الباحث في النقلِ مُركَّبًا.

هـ في حديث الشيخ عضيمة عن الكتب التي تعرَّضت لفهرسة ألفاظ القرآن الكريم ولم تستوفِ إحصاء الحروف والضمائر وأسماء الإشارة وبعض الظروف ... ذَكَرَ أربعة كتب؛ على هذا النحو:

١. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، لمحمد فؤاد عبد الباقي(٥٧).
٢. المرشد لآيات القرآن الكريم وكلماته، لمحمد فارس بركات(٥٨).
٣. فتح الرحمن لطالب آيات القرآن، لفيض الله العلمي(٥٩).
٤. مفتاح كنوز القرآن.

فذكر الشيخ اسم الكتب الثلاثة الأولى وأسماء مؤلفيها، ولم يذكر اسم مؤلف الكتاب الرابع (مفتاح كنوز القرآن)، ثم عقّب بقوله: "نعم وقَفتُ على كتابٍ أحصى لنا ألفاظ القرآن لم يترك منها لفظًا وهو كتاب (مصباح الإخوان لتحريات القرآن) لجامِعِه الحافظ يحيى حلمي بن حسين قسطموني ..." انتهى كلام الشيخ.

أما الباحث فقد خلط بين الكتب السابقة؛ فلم يذكر الكتاب الثالث (فتح الرحمن)، ووضع بدلًا منه (مصباح الإخوان لتحريات القرآن)، ثم أخطأ بأن سمَّى كتاب (مفتاح كنوز القرآن) اسمًا آخر؛ فجعله (فتح كنوز القرآن)(٦٠)!

و- وأُنهي هذه الجزئية من الحديث عن عدم مراعاة الدقة من الباحث في النقل عن الشيخ مما ترتَّبَ عليه الخطأ، ولو التزم الأمانة في النقل لما أخطأ بما يأتي:

) الدراسات القرآنية عند محمد عبد الخالق عضيمة: ٦١. 56(

(٥٧) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة دار الحديث، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٤هـ

(58) المرشد لآيات القرآن الكريم وكلماته، محمد فارس بركات، المكتبة الهاشمية، دمشق، الطبعة الثانية ١٩٥٧م.

(٥٩) فتح الرحمن لطالب آيات القرآن، علمي زادة فيض الله، دار الكتب العلمية، بيروت ١٣٢٢هـ/١٩٠٤م، وينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٣/١.

) الدراسات القرآنية عند محمد عبد الخالق عضيمة: ٦٣. 60(

يقول الشيخ عضيمة: "وفيما قرأتُ: ضابط كَنَدِيٌّ من جنود الحلفاء في الحرب العالمية الثانية تأثر بقراءة الشيخ محمد رفعت"[٦١]، وأراد الباحث نقل هذه العبارة فتدخل فيها بإضافة (أنَّ) على كلام الشيخ، ونسي نَصبَ اسمِها المؤخر؛ فقال الباحث ما نَصُّه:" وقال (يقصد الشيخ عضيمة): "وفيما قرأت أن هناك (ضابط كندي) من جنود الحلفاء ..."[٦٢].

٨. الاتّهام الباطل للشيخ بادّعاء أنه لم يتحَرَّ النقل الصحيح لحديث شريف، وعدم الدقة في النقل من المصادر:

أمّا الاتهام الأول فكان في سياق حديث الشيخ عضيمة عن أنّ النحويين القدماء لم يعرفوا الحَجْرَ على الآراء ولا تقديس رأي الفرد مهما علت منزلتُه واستشهد بكلامٍ مشهورٍ لابن جني؛ فقال الشيخ نصًّا: "قال أبو الفتح: اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حُجَّةً إذا أعطاكَ خَصمُكَ يدَهُ ألّا يُخالِفَ المنصوصَ، والمقيسَ على المنصوص، فأمّا إن لم يُعطِ يدَهُ بذلك، فلا يكون إجماعُهم حُجَّةً عليه، ... كما جاءَ النَّصُّ عن رسول الله ﷺ من قوله: "أُمَّتي لا تجتمع على ضلالة"، وإنما هو علم منتزَعٌ من استقراء هذه اللغة، فَكُلُّ مَن فُرِقَ له عن عِلَّةٍ صحيحةٍ، وطريقٍ نَهْجَةٍ، كان خليلَ نفسِه، وأبا عَمرو فِكرِه. الخصائص: ١: ١٨٩-١٩٠"[٦٣].

وهكذا جاءت عبارة الشيخ مُصدَّرةً بقوله: "قال أبو الفتح"، ومنتهيةً بمصدرها من(الخصائص)، فالعبارة إذن لابن جني وليست للشيخ، لكنّ الباحث انتزَعَ بعضًا من هذه العبارة ونسَبَها للشيخ عضيمة، ولم يكتفِ بذلك، بل اتهم الشيخ رحمه الله بأنه لم يتحَرَّ الدقة في كلامه، معقِّبًا بقوله: "وهذا لا يَصِحّ"!

قال الباحثُ نَصًّا: "وإنَّ الشيخ عضيمة لم يتحرَّ النقل الصحيح في الحديث، بل أورد بالمعنى في كتابه قائلًا (كما جاء في النص عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم (أمتي لا تجتمع على ضلالة) وليس كما ورد في كتب الحديث، وهذا لا يصِح في نقل حديث رسول الله ﷺ والله أعلم"[٦٤].وهكذا لم يُشِر الباحث إلى ابن جني من قريبٍ أو بعيد.

لكن الأمرَ لم ينتَهِ عند هذا الحدِّ، فما يدعو للأسف حقًّا أن الباحث قال عقب ذلك مباشرة: "ثم أوردَ الشيخ عضيمة قولَ ابن جني موضحًا ذلك بقوله: اعلم أن إجماع أهل

) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٦/١/٣. 61(

) الدراسات القرآنية عند محمد عبد الخالق عضيمة:٢٣٩. 62(

٦٣) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ١٤/١، في الأصل (يتحرى)، و(اله) بلا مد، و(امتي) بلا همزة.

(٦٤) الدراسات القرآنية عند محمد عبد الخالق عضيمة: ٧٢، وقد نقلت عبارة الباحث بأخطائها لأنها (نَصّ) كلام الباحث، مكتفيًا بوضع خط تحت الخطأ

البلدين ..." فاقتطع بداية الاقتباس الذي نقله الشيخ عن ابن جني السابق ذكره، وتعمَّد أن يتوقف قبل الحديث المنسوب للرسولﷺ، فقدَّمَ وأخَّر في عبارة ابن جني موهِمًا القارئ بأن الكلام للشيخ وليس لابن جني، وهو ما يخالف الحقيقة وما تقتضيه الأمانة العلمية، ولا أدري مَن المُطالَبُ بأن يتحرَّى الدقة: الشيخ عضيمة رحمه الله، أم الباحث!!، والعجيب أن الباحث نفسه قال في السطر السابق لهذا الاتهام: "فينبغي أن لا نتسرّع بالأحكام قبل تحرّي الدِّقَّة".

وأمّا الاتهام الثاني للشيخ بعدم الدقة في النقل من المصادر، هكذا بصيغة الجمع بما يوحي بشيوع عدم دقة على وجه العموم، والادِّعاء على الشيخ ما لم يقُله، وهو اتهام باطل مدفوع عن الشيخ، ومَدمُوغٌ به الباحث؛ فيتضح مما يأتي:

في حديث الشيخ عن قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ (الشرح: ١) قال: "في البحر ٨: ٤٨٧-٤٨٨ "قرأ أبو جعفر المنصور بفتح الحاء من (نَشرَح)، وخرّجها ابن عطية في كتابه على أنه (ألم نشرَحَن) فأبدل من التنوين ألفًا، ثم حذفها تخفيفًا، وقال هي قراءة مرذولَة"[٦٥].

أمّا الباحث فلم يكن أمينًا في نقله عبارة الشيخ السابقة؛ إذ ذَكَرَ الفعل (قرأ) وحذف فاعلَه (أبو جعفر المنصور)، ثم ادّعى أن ابن عطية لم يعلِّق على هذه القراءة أو يطعن فيها على نحو ما ذكر الشيخ نقلًا عن أبي حيّان؛ فجاءت عبارة الباحث على هذا النحو: "قال الشيخ عضيمة (قرأ بفتح حاء (كذا) من (نشرح)، وخرّجها ابن عطية في كتابه على أنه (ألم نشرحن) فأبدل من التنوين ألفًا، ثم حذفها تخفيفًا، وقال هي قراءة مرذولة"[٦٦]، ثم عقب بقوله:" ولكنني عندما رجعت إلى كلام ابن عطية لم أجده يصف هذه القراءة بالمرذولة كما نقل الشيخ عضيمة عنه، بل انه اشار انها قراءة ابي جعفرالمنصور فحسب ولم يعلق عليها او يطعن فيها. فوجد الباحث كلام ابن عطية مختلفا عما قاله الشيخ عضيمة".وينهي الباحث كلامه بهذا الاتهام الباطل، الذي بُنِيَ على باطل؛ وذلك قوله: "إن الشيخ عضيمة لم يكن دقيقًا فيما نقله من المصادر، والله أعلم".

) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ١/٨٧.65(

) الدراسات القرآنية عند محمد عبد الخالق عضيمة: ٣٩٧. 66(

أقول: بل علَّق ابن عطية على القراءة، وطَعَنَ فيها؛ يقول ابن عطية: " كأنه قال: (ألم نشرحن)، ثم أبدل من النون ألفا، ثم حذفها تخفيفا، وهي قراءة مردودة"[٦٧] (المحرر الوجيز:٥/٤٦٧) وواضح أن هذا مخالف لما ادَّعاهُ الباحث.

والحقيقة أن عبارة الشيخ جاءت واضحةً كل الوضوح في أنه ينقل عن أبي حيَّان، وهو ما تجاهله الباحث، ولم يرد فيها ما يدل على أنه ينقل عن ابن عطية؛ فأبو حيان هو الذي ذكر تخريجَ ابن عطية لهذه القراءة، وليس الشيخ عضيمة، فضلا عن أن وصف القراءة بأنها مرذولة هي عبارة أبي حيان أيضًا على نحو ما ذكره الشيخ وجاء مطابقًا لما عبَّرَ به أبو حيّان، وليست عبارة ابن عطية على نحو ما فَهِمَ الباحث، بينما وصفَها ابن عطية بأنها قراءة مَردُودَة، وهو ما نفاه الباحث حين رجع إلى (المحرر الوجيز)؛ إذ ذكر أن ابن عطية لم يعقِّب على هذه القراءة ولم يصفها.

مما سبق يتضح عدم دقَّةِ الباحث في نَقلِه عبارة الشيخ أولًا، وفي فهمِه لها ثانِيًا، وخَلطِهِ بين كلامِ الشيخ وكلام أبي حيَّان ثالثًا، ونفيه لتعقيب ابنِ عطية على هذه القراءة ووصفها رابعًا، ومن ثمَّ كان اتهامُه للشيخ بعدم الدِّقة اتهامًا باطِلًا.

ومما يدلُّ على تسرُّع الباحث في اتّهام الشيخ بأنه ينقل من بعض المصادر دون أن يشير إليها، أن الباحث أخذ على الشيخ نقلَهُ أقوال الطبري من البحر المحيط لأبي حيان دون أن يشير إلى ذلك، وهذا الرأي نَقَلهُ الباحث عن باحث آخر، دون أن يكلف نفسه الاستيثاقَ من هذا الحكم بالرجوع إلى التفسيرَين المذكورَين، واكتفى بالإحالة إلى مصدرٍ وسيط؛ يقول الباحث: "لم يكن لتفسير الطبري الأثر الواضح في مصادر الشيخ عضيمة، بل تناثرت (هكذا في الأصل دون ذكر الفاعل) بين كتابه هنا وهناك، واعتمد على هذا التفسير دون الإشارة إليه لا من قريب ولا بعيد، لِذا عُدَّ من المآخذ التي تؤخذ عليه لعدم إفادته من هذا التفسير الجليل، فكان يأخذ بما ذكره الطبري ولكنه ينقل من البحر المحيط"[٦٨]، أمّا المصدر الوسيط الذي أحال إليه فهو أطروحة: جهود الشيخ عضيمة اللغوية، ص:٣٤٠.

٩. مناقضة الباحث نفسه في أكثر من موضِعٍ في الأطروحة؛ ومن ذلك:

أ- خصص الباحث مطلبًا لما سمَّاه (التفسير بالمعنى العام)، وأراد أن يكون للشيخ عضيمة سُهمةٌ في هذا النوع من التفسير من خلال انتقاء بعض النصوص من كتابٍ (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) وهو كتابٌ لغويٌّ في المقام الأول؛ فرأى الباحث أن الشيخ أكثر

(٦٧) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٥/٤٩٦.

) الدراسات القرآنية عند محمد عبد الخالق عضيمة: ٦١.68(

من هذا التفسير، ولكنه وصف أسلوب الشيخ بعدم الوضوح، وأرجع الباحثُ سبب ذلك إلى اهتمام الشيخ بالمباحث اللغوية والنحوية، ولم يتنبَّه الباحث إلى أن هذه القضايا هي مدارُ الكتابِ وصُلبُه، وليست أمرًا ثانويًا يؤاخذ الشيخ على الاستفاضة فيها، ثم يزدادُ العجب حين يصِف الباحثُ أسلوبَ الشيخِ في الفقرة نفسها بالروعة والوصول إلى جميع المستويات! يقول الباحث ما نصُّه: "والشيخ عضيمة أدلى بدلوه في هذا النوع من التفسير، فكان مُكثِرًا ولكنه ليس الطابع الواضح في تفسيره؛ لأن أقواله في هذا النوع من التفسير تتصف بعدم الوضوح؛ لأنه كان كثيرا ما يهتم بالمباحث النحوية، واللغوية، والبلاغية، والقراءات القرآنية، ثم بعد ذلك يسهب في شرح الآية بما يتناسب مع التفسير العام، وتوضيحها بشكل مبسط ليسهل على القارئ فهمها، في ضوء أسلوبه الرائع في توضيح المعاني العامة، وهو معتقدٌ في ذلك ايصال تفسير النص القرآني الى جميع المستويات"[٦٩]، ففضلًا عن التناقض الواضح في مضمون الفقرة، لا يخفى ما فيها من ركاكةٍ، لاسيما في قوله: "فكان مُكثِرًا ولكنه ليس الطابع الواضح في تفسيره؛ لأن أقواله في هذا النوع من التفسير تتصف بعدم الوضوح"!.

ب- قال الباحث: "لم يكن لكتب علوم القُرْآن أثرٌ في مصادر عضيمة؛ ولكنه قد يستعين ببعضها، لتوضيح معنى أو ردّه من خلال تفسيره للنصوص القرآنية بما تسعفه ذاكرته في ذلك ومنها: البرهان في علوم القرآن ..."[٧٠]، فكيف لا يكون لهذه الكتب أثر في مصادر الشيخ، ثم يستعين ببعضها على نحو ما صرَّح الباحث! ثم ذكر من هذه الكتب: البرهان في علوم القرآن للزركشي، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي، ودعَّم كلامه بذكر نماذج من استعانة الشيخ بنصوصٍ من كِلا الكِتابَين.

١٠. شيوع الأخطاء اللغوية والإملائية ملحظٌ ظاهر على مدار الأطروحة، وإن تتبع هذه الأخطاء وبعض الصفحات الكاملة التي تحتاج إلى إعادة صياغة ليس من الأهداف التي سعى إليها هذا البحث، ومن ثمّ يمكن الاكتفاء بذكر نماذج لهذه الأخطاء والإحالة إلى بقية ما تمَّ رصده في الحاشية:

أ- من أوضح الأمثلة الدالة على ضعفُ الأسلوب وركاكته بما لا يتناسب مع أطروحة دكتوراه ما ذكره الباحث في حديثه عن أطروحة بعنوان: "البحث الصرفي عند الشيخ

) المصدر السابق: ١٦٠.69(

) المصدر السابق: ٦٢.70(

محمد عبد الخالق عضيمة"[٧١]، وقد نقلتُ العبارة كما وردت دون تصويب؛ يقول: "بحث أسهم في توضيح الجوانب الصرفية من جهود الشيخ عضيمة بطريقة رائعة وبدقة علمية متناهية، فقد وصفه أحد الباحثين ونشره على موقع الأنترنت ضمن بحوث مهمة جدا، قد أضاف البحث بدراسته الواسعة، الى المجال الصرفي دراسات جديرة بالاهتمام، فضلا على ان البحث بين جهود الشيخ عضيمة، والمبذول من في الدراسات الصرفية"[٧٢].

وحين أراد أن يذكر مآخذه على هذه الأطروحة قال في الصفحة نفسها:"والمأخذ على هذه الرسالة إن من يقرأ هذه الرسالة يجد أن خبرة الدكتور كريم أحمد جواد واضحة فيها، فقد أفادت من خبرته، فإن بصمته العلمية واضحة في أغلب معالم هذه الرسالة وبالرغم من ذلك فإن شخصية الباحثة واضحة في البحث بصورة عامة، وذلك فأنها خالفت الشيخ في بعض المسائل الصرفية منها، في ذكر الصيغ التي منعها سيبويه بكسرها، وقد عدها الشيخ (١٣٨) مذكرًا سالمًا و(٣٨) مؤنثا سالما فقالت لم يذكر الشيخ مثالا واحدا خوفًا للإطالة، ويؤيد الباحث هذا الكلام، فإن الفائدة العلمية ليست بالإطالة أو الاختصار إنّ ما توضح ذلك بأقصى غاية، وإنَّ الاختصار عادة يخل بالمعنى".

فلم يتضح من العبارة أين المأخذ؟ هل (وضوح خبرة) الدكتور كريم جواد؟ أم إفادة الباحثة من هذه الخبرة؟ أم وضوح شخصية الباحثة؟ أم مخالفتها للشيخ؟ أم أن المؤاخذة للشيخ لعدم ذكره مثالا واحدا لـ (الصيغ التي منعها سيبويه بكسرها)؟!!! ظلمات بعضها فوق بعض، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. وإن كانت الجملة الأخيرة تحمل معنًى مفيدًا، فإن الجملة قبلها (إنّ ما توضح ذلك بأقصى غاية) لم يستقم معناها عندي، وفوق كل ذي علمٍ عليم.

وبالعودة إلى أصل الأطروحة المذكورة لِكشفِ هذا التداخل اتّضحَ أن الباحث أراد أن يذكر مأخذًا على هذه الأطروحة مستدلًّا على ذلك فجانَبَهُ الصوابُ؛ إذ ليس في هذا الموضع من الأطروحة ما ابتغاه الباحث؛ بل إن الباحثة هي التي أخذَت على الشيخ عضيمة عدم استشهاده ولو بشاهدٍ واحدٍ على الصيغ التي جُمِعَت جمعًا سالمًا مُذكَّرًا ومؤنَّثًا

(٧١) البحث الصرفي عند الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، وجدان برهان عبد الكريم الدليمي، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ١٤٢٤هـ/2004م، وهي الأطروحة التي سأتناولها بالدراسة في المبحث الثالث.

) الدراسات القرآنية عند الشيخ عضيمة: ٧٢.٩٠(

بالأعداد التي ذكرها، وقد أخطأ الباحثُ أيضًا في نقل العدد المذكور؛ إذ ذكر العدد (١٣٨) وصوابه (١٨٣)[٧٣]، فضلا عن أن عبارة الباحثة جاءت معبّرةً عما تريده بصورة مباشرة؛ على الرغم من إهمالها كتابة الهمزات؛ وذلكم قولها:

"ومما يؤخذ على الشيخ أنه ذكر أن الصيغ التي منع سيبويه تكسيرها وجدها في القران الكريم جمعت جمع مذكر سالمًا في (١٨٣) مادة، وجمعت جمع مؤنث سالمًا في (٣٨) مادة، ولم يذكر شاهدًا واحدًا يؤيد ما قاله وإنما اكتفى بالقول: "ولولا خوف الاطالة لذكرت هذه الجموع"، مع أنه لو ذكر شاهدا واحدا لكل جمع ما كانت هناك أية اطالة".

- ومن ذلك أيضًا قول الباحثُ عن الشيخ عضيمة رحمه الله: "وإن كثرة المصادر واعتماده عليها، لا يعني أنه واقف الموقف الثابت، بل (موافقاته) متباينة؛ يؤيد منها ما يكون موافقًا للعلم، ويرد الآراء التي تخالف الحقيقة (العلمية)، ويقوّم بعض المصادر التي يأخذ منها، بل في بعض الأحيان يردّ ذلك بردود (علمية) مبنية على القاعدة (العلمية)"[٧٤].

وقوله في الصفحة نفسها: "والنقل عنده (أما) بالمعنى أو نقلا باللفظ، وذلك لشدة حرصه العلمي (بذلك)، وأما النقل بالمعنى فكان نقله منه (قليل)".

- ويقول: "فهو يفسر المقطع، موضحًا فيه الاسلوب القرآني بالأمثلة في تفسير القرْآن، فيذكر كل ما تدعو اليه الآية، من مسائل فقهيه وعقائدية، ومعنى عام للآية، وإنّه يفسر المقطع المتكرر بما يتناسب مع محور السورة، كما إنه يتجنب النظريات العلمية عند ذكره للتفسير العلمي"[75].
- ويقول: "لقد أضفت الدراسات السابقة نفحات لما قدم الشيخ لخدمة كتاب الله عز وجل، فقد وضحت تلك الدراسات المجال الذي تحرك به الشيخ عضيمة، وأبدى رأيه ومنهجه"[٧٦].

)73(انظر جموع التكسير في القرآن الكريم: ٣٥٤، والبحث الصرفي: ٦٦ .

) المصدر السابق: 74.٥٦(

)المصدر السابق: 75.١٥٣(

) المصدر السابق: 76.٨٧(

- ويقول عن مصادر الشيخ من كتب اللغة والأدب: "ولا يمكن بحث هذه المصادر بهذا الجانب (لان) موضوع (الاطروحة) ليس (مختص) بالدراسات (النحوي) واللغوية فقد أفاض فيها الباحثون من قبلي"[٧٧].
- ويقول: "هذه بعض النماذج التي اخترتها لتكون (دليل) على أثر الشيخ عضيمة في الدراسات الحديثة التي (أضفت من بعده مستعينة لما قدمه) لخدمة كتاب الله"[٧٨]!!!

) المصدر السابق: 77.٧٧(

) المصدر السابق: ٨٦. 78(

المبحث الثاني

دراسة تحقيق كتاب (المقتضب)

المقتضب للمبرد قراءة في تحقيقه لمحمد عبد الخالق عضيمة[٧٩]:

جاء هذا البحث في اثنتين وستين صفحة؛ نصّ الباحث في ملخَّصِه على أن هذا البحث قراءة لمطبوعة (المقتضب) بتحقيق محمد عبد الخالق عضيمة موازنَةً بمخطوطته، بَحَثَ فيه أمرَين هما: ترتيب الكتاب، وسلامة النَّص، وانتهى إلى عدم سلامة ترتيب الكتاب في المجلّدين الأول والرابع، وإلى وجود اختلاف كبير بين مطبوعة الكتاب ومخطوطته، وأن هذه المطبوعة ليست تحقيقًا دقيقًا للمخطوط؛ إذ وقع فيها جُلُّ ما عُرِفَ من عيوب التحقيق من سَقط وزيادة، وتصحيف وتحريف، وتقديم وتأخير، وتغيير في الشواهد القرآنية والشعرية، وغير ذلك مما كان له الأثر الكبير في فهم النّص على حَدِّ قولِ الباحث

وبعد مُراجعةِ البحث ومُدارسَتِه انتهيتُ إلى الملاحظات الآتية:

- **فيما يتعلَّق بترتيب الكتاب:**

استَغرَبَ الباحث أن يبدأ الكتابُ بخمسة أبوابٍ نحويَّة أساسية مثل باب الفاعل، وباب حروف العطف ومعانيها، وباب من مسائل الفاعل والمفعول، مما لا يصِحُّ أن يُقال إنه بدأ بمقدّمات عامَّة، ثم انتقلَ الكتابُ فجأةً إلى حديثٍ طويل عن مجموعة كبيرة من الأبواب الصرفية، وعقّب الباحثُ على ذلك بقوله: "وهذا النمط مع غرابَتِه في نفسه غريبٌ عن المعتاد في كتب العربية التي تبدأ بالنحو، ثم تختم بالصرف، ولم يُعرف مَن خَرَجَ على هذا النّهج إلا أبو حيَّان (ت:٧٤٥هـ) في ارتِشاف الضَّرَب؛ إذ بَحَث فيه علمَ الصرفِ قبل النحو، وذكر السمين الحلبي (ت:٧٥٦هـ) أنه بهذا خالفَ جميع النحاة، ولم يكن ليقول هذا وترتيب المقتضب على هذا النحو"[٨٠].

هكذا رأى الباحثُ، ولم يُراعِ الأمور الآتية، ولم يُشِر إليها في بحثه:

١. أن المخطوطة الوحيدة للمقتضب شاعَ فيها الاضطِّرابُ الذي ذَكَرَهُ الشيخ عضيمة في مقدمته للتحقيق؛ فقال: "لقد كانت النسخة الوحيدة لأصل المقتضب يشيع فيها

---

(٧٩) ماجد بن عمر القرني، مجلة العلوم العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، العدد ٥٠، ١٤٤٠هـ/٢٠١٨م، (صـ: ٩٣:١٥٤)

) المقتضب للمبرد قراءة في تحقيقه لمحمد عبد الخالق عضيمة: ١٠٠. 80(

الاضطراب من جرَّاء وضع أوراقٍ في غير موضِعِها، وكان هذا الاضطرابُ يَمثُلُ بصَفحتَيه في مواجهة القارئ في صَدر النسخة وفي أضعافِها، فأرجعتُ الأوراقَ الضالَّةَ إلى موضِعِها فالتَحَمَ الكتابُ"[٨١] وقد حاولَ الشيخ قدرَ جهده إصلاحَ ما رآه مضطرِبًا في إعادته إلى موضِعه، وأشار إلى ذلك بقوله: "وقد أعانني الله فيسَّرَ لي معرفةَ أسباب الاضطراب الواقع في النسخة الوحيدة المحفوظة بدار الكتب، فاستطعت أن أُصلحها بوضعِ كلِّ شيءٍ في مكانه المناسب له، فالتحم الكلام وارتفع الاضطراب، وقد حافظت على أرقام نسخة الأصل وأثبتُّها، ليُعرفَ ما أصلحتُه، ويسهُل الرجوعُ إليها"[٨٢]، فضلًا عن أن الشيخ أفرد حديثًا تحت عنوان: الاضطراب في النسخة[٨٣]؛ شرح ما قام به، وأجاب عن سؤال: هل في النسخة نقص؟، فتجاهل الباحثُ هذا التنبيهَ، ولم يُشر إلى شيءٍ منه، أو يلتمس للشيخِ عُذرًا.

٢. لعلَّ الأستاذ الدكتور أمين علي السيد[٨٤] – رحمه الله وأجزل مثوبته – أوّلُ من تنبّه إلى اضطِرابِ ترتيب (المقتضب) قبل تحقيقِ الشيخ عضيمة له، كما نبّه إلى وجود أخطاء في هذا الترتيب بعد طباعته مُحقّقًا، وفصّل القولَ في ذلك ببحثٍ عنوانه: (القول الفصل في ترتيب الكتاب المقتضب)[٨٥]، فعلاقة الدكتور أمين علي السيد بمخطوطة (المقتضب) علاقة قديمة؛ أوضَحَها - رحمه الله - بقوله: "بدأتْ هذه الصلة في سنة (١٣٧٢هـ/١٩٥٣م) حين اتجهتُ إلى الدراسات العليا فكان موضوع رسالتي للحصول على الماجستير (الكتاب المقتضب للمبرد: دراسة وتحليل ونقد) بإشراف العالم المحقق الأستاذ عبد السلام هارون عضو المجمع السابق، وقد أنجزتُ هذا البحث في سنة (١٣٧٩هـ/١٩٦٠م) وحملتُ نفسي وحملتُ كل من يتصدّون لقراءة المقتضب أو الاطلاع عليه أو الانتفاع به – المسئولية أمام التاريخ وأمام الأمانة العلمية عمّا هو عليه من خطأ في الترتيب"[٨٦]، وبعد أن قام الشيخ عضيمة بتحقيق المقتضب، واشتهر الكتاب ومحققه بين الناس، أنكرَ الدكتور أمين علي السيد

---

(٨١) مقدمة تحقيق المقتضب: ٣.

(٨٢) المرجع سابق: ٩-١٠.

(٨٣) المرجع السابق: ٧٨.

(٨٤) كان لي شرف التلمذة على يد هذا العالم الجليل الأستاذ الدكتور أمين علي السيد – برَّد الله مضجعه – حين كان عضوًا بمجمع اللغة العربية بالقاهرة إبان شَغلي لوظيفة معيد بالمجمع العريق لمدة أربع سنوات (١٩٩١ : ١٩٩٤م)

(٨٥) نُشر بمجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد ٨٨، الجزء الثاني، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م: (١٣١:١٥٩).

(٨٦) المرجع السابق: ص١٣١.

الترتيب الذي جاء عليه المقتضب بعد طباعته إنكارًا صريحًا؛ فقال: "وقد أنكرتُ الوضعَ الذي عليه المقتضب من قبل أن يُحقَّق، كما أنكرتُ هذا الوضعَ الذي آل إليه بعد التحقيق؛ لأن عمل المحقق لم يشفِ الغليل، ولم يفصح عمّا يحويه هذا السِّفرُ القيّم، ولقد شبّهتُه بعقدٍ ثمين انفرطت حبّاتُه، فضاعت بهجتُه ونقصت قيمتُه، وأصبح في حاجةٍ إلى عليمٍ خبير، يعيد له هذه البهجة، ويضيف إليه تلك القيمة، لقد درستُ هذا الكتاب بعد التحقيق دراسة جادّةً، وعادت صلتي به أقوى مما كانت عليه قبل التحقيق"(٨٧).

وعلى الرغم من هذا النقد الواضح من أحدِ كِبار الدّراعمة، فقد التمس العذرَ للشيخ عضيمة في خلل ترتيب صفحات المقتضب بعد تحقيقه؛ فقال: "وما من شكٍّ في أن مَن بَعثَ الكتابَ مِن مَرقده، وأتاح للباحثين فرصةَ الانتفاعَ به لن يُحرمَ أجرَ المجتهد، وسيظلّ عمله أثرًا طيبًا مشكورًا، مهما تكن الأخطاء التي لم يطرق سبيل تصحيحها، إن مراعاة أرقام الموضوعات التي يسّر الله لي الطريق إلى الكشف عنها أمر يجب أن نحتكم إليه في ترتيب الكتاب ترتيبًا يطابق أرقام الموضوعات، ومهما يكن في الكتاب المطبوع من أخطاء في الترتيب فإن المحقق مقبول العذر لعدم اكتشاف هذه الأرقام المقارنة لكل موضوع فيه"(٨٨).

وقد اطّلعَ الباحث على ما كتبه الدكتور أمين على السيد وعنوَنَهُ بهذا العنوان الدّالّ (القول الفصل في ترتيب المقتضب)، والذي قدّمَ فيه تصوُّرًا كاملًا لترتيب المقتضب بأجزائه الأربعة، ونظرًا للعلاقة الوطيدة بين البحثَين فكان على الباحثِ أن يجعل بحث الدكتور أمين علي السيد مُنطلَقًا له في إنجازِ بحثه؛ وأن ينُصَّ صراحةً على ما فعله الدكتور أمين علي السيد والنتائج التي انتهى إليها من بحثه، ويوضِّحُ ما سيضيفه إلى ما انتهى إليه الدكتور أمين، أو يستدرك عليه ما يشاءُ إذا بقي ما يستحق الاستدراك، لكنه لم يعطِه الاهتمامَ المستحَقَّ، واكتفى بالإشارة إليه بشكلٍ عابرٍ؛ فذكر أنه عملٌ نافعٌ، لكنه لم يلبث أن تعقّبَ ما ارتآهُ الدكتور أمين علي السيد حينَ جَزَم بأن الأرقام المدونة على صفحات النسخة المصوّرة من مخطوطة (المقتضب) ليست من عمل الناسخ؛ وعلّلَ لذلك – رحِمه الله تعالى - بأنّ رسمَ هذه الأرقام لا يتناسب مع التاريخ الذي نُسِخ فيه الكتاب وهو القرن

---

(87) المرجع السابق: صـ١٣٩.

(88) المرجع السابق: ١٤٠-١٤١.

الرابع الهجري، وإنما كُتبت الأرقام برسمها الذي نستعمله اليوم، ولهذا السبب رأى أنه كان من الواجب على المحقق ألا يعتدّ بهذه الأرقام التي وجدها على صفحات المصوّرة ويُهملها؛ لأن هذه الأرقام وُضعت بعد اختلال الترتيب واختلاط الأوراق مما سبب الخَلل الذي اعترى صفحات الكتاب؛ يقول الباحث: "ولم أجد من تصدّى لهذا الخلل سوى الدكتور أمين علي السيد؛ فقد عُني بهذه المسألة"، وبعد أن ذكر عنوان البحث السابق قال: "ذَكَر أنه لاحظ قرينَ كلِّ بابٍ رقمًا عدديًّا مكتوبًا بخط الناسخ، وبالمداد الذي كُتِب به النصُّ، وبالطريقة التي كانت تُرسم بها الأرقام في تاريخ النسخ. وملاحظة الدكتور لهذه الأرقام نافعة جدًّا في ترتيب الكتاب، ولكن ليس صحيحًا أن هذه الأرقام كُتبت بخطّ الناسخ وبالمداد نفسه؛ فالخطّ مختلف، والمداد مختلف، وليس مألوفًا أن يرقّم ناسخُ المخطوطِ قديمًا أوراقَ الكتابِ، بله أبوابه، ولكن يظهر أن هذا الخلطَ في الأوراق جاء بعده؛ فعمَد بعضُ مَن وقف على هذه النسخة – وهي مجلّدة وفق هذا الخلط –إلى ترتيبها بترقيم أبوابها فقط، دون إعادة ترتيب الأوراق نفسها"(٨٩).

هكذا قال الباحث، لكنه لم يتنبه إلى أن الدكتور أمين علي السيد فرّق في بحثه بين ترقيمين: ترقيم صفحات المخطوط، الذي جاء بالأرقام المستعملة الآن، وهي التي دعا إلى عدم الاعتداد بها؛ لأنها ليست بخطّ الناسخ ولا بمِدادِه، والترقيم الآخر وهو ترقيم موضوعات الكتاب وأبوابه، والذي ذكر الدكتور أمين أنه بخط الناسخ وبمداده، فخلط الباحث بين الأمرين، بالإضافة إلى أن الباحث لم يتعرّض لمناقشة ما جاء في بحث الدكتور أمين علي السيد إلا في هذه الجزئية، وكان عليه أن يولي هذا البحث الاهتمام الكافي، نظرًا لما وردَ فيه من آراءٍ دقيقة تتعلق بترتيب أبواب المقتضب بأجزائه الأربعة، وبما رآه صاحبه سببًا في هذا الخلل، وكيفية معالجته

٣. أن الكتاب يعدُّ من المؤلّفات النحوية المبكّرة في القرن الثالث الهجري ولم يكن ترتيبُ الأبواب النحوية قد استقرَّ على النحوِ المعروف الآن، وكانت السمة الغالبة على تلك المؤلفات تداخل الموضوعات النحوية والصرفية على نحو ما نجد في كتاب سيبويه أيضًا الذي سبق المقتضب؛ يقول أحد الباحثين: "لم يكن (المقتضب) للمبرد أحسن حالًا من كتاب سيبويه من حيث ترتيب الأبواب النحوية؛ فعلى الرغم من أن عناوين

) المقتضب للمبرد قراءة في تحقيقه: ١٠٢-١٠٣.89(

الأبواب مأخوذة من الوظائف النحوية للكلمات، إلا أن تتابع الأبواب لا يُبنى على أساسٍ واضح، وتداخلت الموضوعات الصرفية بالموضوعات النحوية بشكل كبير، وتناثرت المسائل على نحوٍ حمَلَ محقق الكتاب على عمل فهرسٍ كبيرٍ للموضوعات تيسيرًا للدارسين في الرجوع إليه"[٩٠].

٤. إن (المقتضب) متصلٌ اتصالًا وثيقًا بكتاب سيبويه، الذي يُعدُّ أصلًا له؛ يقول الدكتور حسن عون في بيانِ العلاقة بين الكِتابَين مُشِيدًا بعمل الشيخ عضيمة: "وفي التحقيق العلمي الجادّ الذي قام به الأستاذ عضيمة أحد علماء الأزهر لكتاب المقتضب دليل واضح - رغم هذه الفروق الشكلية - على مَدَى تبعيَّة المبرد لسيبويه في المادة النحوية وما تشتمله من قضايا وأحكام؛ إذ حرَص المحقق – وقد نجح فيما حرص عليه – على أن يرد أغلب المسائل النحوية في المقتضب إلى أصولها في كتاب سيبويه، حتى بدَت كأنها منقولةٌ منه نَصًّا، فضلًا عمّا ورد فيها من شواهد وأمثلة لغويّة"[٩١].وعند الحديث عن ترتيب الأبواب النحوية في المقتضب كان على الباحث أن يوازن بينه وبين ترتيب سيبويه لأبواب كتابه، قبل أن يُصدرَ حُكمه، ولو فعل ذلك فلربَّما أضافَ جديدًا لما انتهى إليه الدكتور أمين علي السيد رحمه الله

- **فيما يتعلَّق بسلامة النَّص:**

بعد أن عقد الباحثُ موازنةٌ بين مخطوط (المقتضب) ومطبوعه انتهى إلى وجود اختلاف كبير بينهما تمثّل في السقط، والزيادة، والشواهد القرآنية، والشواهد الشعرية، والتقديم والتأخير، وتغيير الإعراب والضبط.

- **السّقْط:**

قال الباحثُ في بداية حديثه عن السقط: "في المطبوع الكثير من مواضع السقط تبدأ من حرف واحد وتصل إلى صفحة كاملة من صفحات المخطوط، وفيما يأتي قائمة هذه المواضع؛ وهي تشمل المواضع المؤثرة في المعنى، مع نماذج من غير المؤثرة"[٩٢]، ثم بدأ في سَردِ مواضع السقطِ التي أحصاها دون أن يفرّق بين

(٩٠) مناهج التأليف النحوي: عرض ومناقشة، غانم قدوري الحمد، مجلة آفاق الثقافة والتراث، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، العدد٤٤، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م:ص٤٥-٤٦.

) تطور الدرس النحوي، حسن عون، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٠م، ص:91.٦٩(

) المقتضب للمبرد قراءة في تحقيقه: ١٠٨ 92(

المؤثر في المعنى وغير المؤثّر، وقد أسرَفَ الباحث في سرد هذه المواضع، فبلغَت مئتَي موضع تقريبًا على حدّ قوله، واستغرق ذلك ثلاث عشرة صفحة من البحث[٩٣].

ثم عقَّبَ على هذه المواضع بقوله: "وهناك غيرها كثير؛ ففيه إسقاطٌ للضمير في أربعةٍ وثمانين موضعًا، وإسقاطٌ للواو في خمسة وخمسين موضعًا، وإسقاط للفاء في ثمانية وعشرين موضعًا، وحذف لحرف الجر في أربعين موضعًا، وحذف للألف واللام في ثلاثة عشر موضعًا، وحذف لتاء التأنيث في عشرة مواضع، وحذف لكلمات أخر مختلفة في أربعة وخمسين موضعًا، ويطول البحث جدًّا بذكر جميع هذه المواضع، لكني لم أترك موضعًا مهمًّا إلا ذكرتُه"[٩٤]، هكذا أحصى الباحث تلك المواضع للسقط فبلغ عددها إجمالًا أربعةً وثمانين ومئتي موضعٍ – فضلًا عن المئتي موضع السابقة التي مثّل له - وتركَها كلَّها دون أن يُمَثِّلَ لأيٍّ منها ولو بمثالٍ واحد، وكان عليه أن يذكرَ مثالًا أو اثنين لكلّ حالةٍ من هذه الحالات، بدلًا من أن يذكر مئتي مثالٍ دون تصنيفٍ لها، ويترك الحالات الأخرى التي صنّفها، والبالغ عددها أربعةً وثمانين ومئتي موضعٍ بلا تمثيل!

- **الزيادة:**

أمَّا مواضع الزيادة التي وجدَها الباحث في المطبوع ولم تكن في المخطوط فذكرَ منها ستَّةً وأربعين موضعًا استغرقت خمس صفحات من البحث[٩٥]،ومن بين هذه المواضع ذكر أن الشيخ رحمه الله زاد كلمة (وسلَّم) في قول المبرد (صَلَى الله عليه وسلّم)[٩٦] في أربعة مواضع من الكتاب، ثم قال: "وكثيرًا ما يُحذفُ التسليمُ في المخطوطات القديمة"، ولم يدعّم قولَه بمثالٍ على هذا الحذف من كُتب الأقدمين.

ثم عقَّب الباحث على مواضع الزيادة التي ذكرها بمثلِ ما عقّبَ به على مواضع السقط؛ إذ ذكر بعض الإحصاءات دون أن يمثِّل لأيٍّ منها بمثالٍ واحد؛ فقال: "ووراء هذا فقد زيدت الواو في واحد وستين موضعًا، وزيدت الفاء في أحد

) الصفحات من ١٠٨ إلى 93.١٢١(

) المرجع السابق: 94.١٢١(

) الصفحات من١٢١ إلى 95.١٢٥(

) المرجع السابق: 96.١٢٣(

عشر موضعًا، وأقحمت الضمائر في خمسةٍ وثلاثين موضعًا، وكذا زيدت الألف واللام في ثمانية وعشرين موضعًا، وزيدت حروف الجر في أربعةٍ وعشرين موضعًا، وزيدت لام البعد في ثلاثة عشر موضعًا، وزيدت تاء التأنيث في ثلاثة عشر موضعًا، وهناك كلمات أخر مختلفة زيدت في تسعة وثلاثين موضعًا لا أثرَ لزيادتها في المعنى"[٩٧]، فكان إجمالي عدد المواضع في هذا التعقيب أربعةً وعشرينَ ومئتي موضعٍ دون أن تُذكر أمثلةٌ لأيٍّ منها.

- **الشواهد القرآنية:**

تتبّعَ الباحثُ الشواهد القرآنية الواردة في المقتضب ورأى أنها كُتِبت في المطبوع على رواية حفصٍ عن عاصم، في حين أنها جاءت في المخطوط على خلاف هذه القراءة؛ وذكر من ذلك سبعًا وعشرين آية، وثمَّة بعض الملاحظات على ما أورده الباحث فيما يتعلَّق بالشواهد القرآنية تتمثل فيما يأتي:

١. اختلطَ كلامُ الباحثُ في قوله: "٣٣٠/١ س ٨: ﴿أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا﴾ (ص:٦٣) ضُبِطَ المخطوط بضَمِّ السين من (سُخْرِيًّا) على قراءة أبي جعفر ونافع وحمزة والكسائي وخلف، وجاء في المطبوع أيضًا (رُبَما) بمدّ الهمزة، ولم يقرأ أحدٌ من العشرة بالمَدّ، والمخطوط جاء بـ (أتَّخَذْناهُم) على قراءة أبي جعفر ونافع وابن كثير وابن عامر وعاصم، وهي القراءة المناسبة لما استُشهِد بالآية عليه"[٩٨]؛ إذ لم يقل أحدٌ إن (ربما) بها همزة حتى تُمَدّ، وإنما سيأتي حديث الباحث عن (ربّما) في الفقرة التالية في الصفحة نفسها، عن اختلاف القرّاء في تشديد الباء أو تخفيفها.

٢. جانَبَ الباحثُ الصوابَ حين رسَم الهمزة دون مَدٍّ في قوله: "والمخطوط جاء بـ(أتَّخَذْناهُم)" ثم عقَّبَ بأنها القراءة المناسبة لما استُشهد بالآية عليه، وعبارة المطبوع صحيحة؛ بمد الهمزة في (آتَّخَذْنَاهُمْ)[٩٩]، مثل الهمزة الممدودة في المثال قبلها (آبنُ زيدٍ أنت؟) لاجتماع همزة الاستفهام مع ألف الوصل، وليس كما ذكرَ الباحث.

٣. في حديث المبرّد عن اسم الزمان والمكان جاءت عبارةَ المطبوع على النحو الآتي: "وقوله عزّ وجلّ: ﴿سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ (القدر:٥)، ومطلعُ الفجر وما أشبه هذا فله باب

) المرجع السابق: 97.١٢٥(

) المرجع السابق: 98.١٢٦(

) ينظر المقتضب: ١/٣٠٠. 99(

يُذكر فيه إن شاء الله"[١٠٠]، فلم يضبط المحقق – رحمه الله - (مطلع) الثانية، ولو قُرئَت كالأولى بفتح اللام، فلا إشكال فيها، والسياق يرجِّح قراءتها كالأولى كما قرأ الجمهور، لكن الباحث افترضَ أن المبرِّد أراد (مطلع) الأولى بفتح اللام، والثانية بكسرِها دون دليلٍ من المخطوط أو من سياق الكلام؛ فقال: "والصواب في الثانية (ومطلِع الفجر)، فالمبرد بدأ بقراءة الجمهور، ثم ذكر قراءة الكسائي وخلف بكسرها"[١٠١].

٤. أوردَ الشيخُ في المقتضب بعضَ الآيات على وجهها الصحيح، لكن الباحث أراد غير ذلك؛ فبعد أن انتهى من سردِ مواضع الشواهد القرآنية التي ذَكَر أنها جاءت في المطبوع مخالفةً للمخطوط لاختلاف القراءات، قال: "إن المبرد في مواضع متعددة يحذف الفاء من أول الآية، ويثبت قبلها واوًا، يريد بها عطف الآية على المثال قبلها، لا أنها جزء من الآية، وفي المطبوع تُحذف هذه الواو ويثبت مكانها الفاء؛ مثل ما جاء في (ص ١٧٥) من قوله ﴿فَأَلْقَىٰ مُوسَىٰ عَصَاهُ﴾ (الشعراء٤٥)، كذا كُتِبَت، والصواب أن تُكتَبَ كما في المخطوط ﴿أَلْقَىٰ مُوسَىٰ عَصَاهُ﴾ "[١٠٢]، وأرى أن الصواب ما أورده الشيخ في المطبوع، لا ما أراده الباحث؛ لأن الآية وردت هكذا، ولا داعيَ لإسقاطِ الفاء من أولِها، لاسيما أن الحديث ليس عن الفاء أو الواو، وإنما عن هاء الضمير في (عصاه).

ثم أشار الباحثُ إلى أربعة مواضع أخرى بذكر أرقام صفحاتها في المقتضب، وبالرجوع إلى هذه الصفحات وجدتُ أن الباحث لم يتنبه إلى أن إثبات الفاء في بعض الآيات مقصودٌ من المؤلِّف قصدًا؛ نحو قوله: "واعلم أن هذه اللام مكسورة إذا ابتُدِئَت، فإذا كان قبلها فاء أو واو فهي على حالِها في الكسر، وقد يجوز إسكانُها، وهو أكثر على الألسُن، تقول: قُمْ، وليَقُمْ زيدٌ، ﴿فَلْتَقُمْ طَآئِفَة مِّنْهُم مَّعَكَ﴾ (النساء:١٠٢)، ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّة﴾ (آل عمران:١٠٤)، وإنما جاز ذلك لأن الواو والفاء لا ينفصلان"[١٠٣]، فلو افتُرِضَ أن الفاء قد سقطت من المخطوطِ سهوًا من الناسخ، فإثباتها في المطبوعِ واجِبٌ على المحقّق.

ومن ذلك أيضًا أراد الباحث حذف الفاء من قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ (الضحى:٩) ولم أجد ما يدعو للحذف.

) المقتضب: ١٢١/٢.100(

) المقتضب للمبرد قراءة في تحقيقه:١٢٧. 101(

) المرجع السابق: ١٣٠.102(

) المقتضب: ١٣١/٢.103(

٥. أشار الباحث إلى أربعة مواضع من المقتضب بذكر أرقام الصفحات فقط؛ فقال: "ومن ذلك أيضًا أن تُحذف الفاء من أول الآية في المخطوط ويثبتها المحقق كما في (١٢١/٢ و٣١٩ و٣٤٦ و١٥٤/٤)، وبالرجوع إلى هذه المواضع في المقتضب اتضح أن الباحث أراد حرف الواو، لا الفاء؛ إذ لم يرد في أيٍّ من الشواهد القرآنية التي ذُكِرَت في هذه المواضع حرف الفاء، وإنما وردَ حرفُ الواو، وأرى أن الصواب إثباتها على نحو ما جاءت في المطبوع، وإن أهملها الناسخ في المخطوط.

٦. وممّا أخطأ فيه الباحثُ - ولم يكن لمثلِه أن يقع فيه - قوله: "وفي ١١/٣ س ١٠: ثُقِّلَت نونُ التوكيد من ﴿وَلَيَكُونَنْ﴾ (يوسف:٣٢)، وهذا التثقيل ليس في المخطوط، وليس من القراءات المتواترة"[١٠٤]؛ ذلك لأن حديث المبرد عن نون التوكيد الثقيلة والخفيفة، ونصّ على هذا في عنوان الباب بقوله: "هذا باب النونَين: الثقيلة والخفيفة"، واستشهد بالآية، مُعبّرًا عن ذلك بقوله: "وأمّا الثقيلة فكقوله عزّ وجَلّ: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَنَّ مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ (يوسف:٣٢)، وأمّا الخفيفة فعلى قراءة من قرأ ﴿وَلَيَكُونَنْ مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾"[١٠٥]، فالتثقيل مُرادٌ بذاتِه، والكلامُ عليه؛ سواء في المطبوع أو المخطوط.

٧. ينبغي التنويه بأن البحث في مُجملِه يكاد يخلو من الأخطاء اللغوية والإملائية، غير أن ثمّة ثلاثة أخطاءٍ فجّة لا يمكن تجاهلها:

- الأول خطأ تكرّر في العدد الترتيبيّ؛ جاء في ملخّص البحث: "بحثتُ فيه أمرَين: أوّلاهُما: ترتيب الكتاب، وثانيهما: سلامة النَّصّ"، والصواب: (أوّلهما)، وجاء في المقدّمة: "بحثتُ في هذه الأوراق نقطتَين: أوّلاهما: ترتيب الكتاب، وثانيهما: سلامة النصّ" والصواب: (أُولاهما ... وثانيتهما).
- الثاني قوله: "فمن ذلك أن هناك اثنان وستون موضعًا غُيِّرَ فيه حرف المضارعة عمّا هو عليه"[١٠٦]، والصواب:(أن هناك اثنين وستين موضعًا".
- الثالث قوله: "جاء في المطبوع تقديم بعض الكلمات على بعض، أحصَيتُ هذا في ثمانٍ وثمانين موضِعًا"[١٠٧]، والصواب:(في ثمانية وثمانين موضعًا).

) المقتضب للمبرد قراءة في تحقيقه:١٣١. 104(

) المقتضب: 105.١١/٣(

) المقتضب للمبرد قراءة في تحقيقه: ١٠٦.٤٠(

) المرجع السابق:١٣٥. 107(

المبحث الثالث

دراسة كتاب (شرح شواهد كتاب سيبويه ودراسة له)

دَفع التعارض عن كِتاب سيبويه:

نُشِرَ هذا البحثُ عام ١٤١٧هـ/١٩٩٧م[١٠٨]، للباحث بهاء الدين عبد الرحمن، وهو أحد طلاب الشيخ النابهين؛ سعى فيه لِدَفع التعارضِ عن بعض المسائل التي صرَّحَ بها الشيخ عضيمة في مقدمته لكتاب (فهارس كتاب سيبويه ودراسة له) حين قال: "في كتاب سيبويه مسائل استشكَلْتُها، وتَعَذَّرَ عليَّ فَهمُها، والتوفيقُ بين نصوصِها، ودَفعُ ما بينَها من تَعارُضٍ"[١٠٩]، فجاء هذا البحث لدراسة هذه المسائل التي ذكرها الشيخ، بالإضافة إلى تحقيق ثلاثِ مسائل أخرى وردَت في مقدِّمة الشيخ للكتاب، واختلف العلماءُ في روايتها عن سيبويه.

وقد أحسنَ الباحِث حين نوَّه في مقدِّمة البحث بِفَضلِ شيخِه العلميّ عليه، وبتَلمَذَتِه على يدِيه، وإفادَتِه منه، ودعا له بالخيرِ، كما عبَّر عن تواضُعِ علمِه أمامَ علمِ أُستاذه، وذكَر أنه سعى في هذا البحث لتحقيق وصيَّةِ شيخِه التي وصّى بها عقبَ ذكره هذه المسائل، بما كَشَفَ عن الأخلاقِ العلمية الرصينة التي يجب أن يتحلّى به كُلُّ مَن انتسَبَ إلى العلم وأهلِه بِسَبَب، وأَبَانَ عن قيمة الوفاء التي يُكِنُّها الطالب لِشيخه وتقديره له، وهو ما يفتقدُه بعضُ من ينتمي إلى العلم في زماننا!

يقول الباحث: "وقبل أن أُورِدَ هذه المسائلَ وأُتبِعَها التحقيقَ أنَوّهُ بِفضلِ أستاذي الجليل محمد عبد الخالق عضيمة – رحمه الله – فقد أفدْتُ من علمه الغزير كما أفادَ منه غيري من طلبة الدراسات العليا في كلية اللغة العربية بالرياض، فجزاه الله عنّا خير الجزاء، ولستُ أزعُمُ في تحقيقي لهذه المسائل أني في منزلة علمية تُداني منزِلَةَ الشيخ – رحمه الله – فَدونَ ذلك خَرْطُ القَتاد، ولكني حاولتُ العمل بوصِيَّتِه التي خَتَمَ بها المسائلَ التي أوردَهَا حين قال: "ليس مِن غَرضِي أن أُوَجِّهَ نَقدًا لسيبَويه، وإنما هي مسائل تَعَذَرَ عَلَيَّ فَهمُها، فَذَكَرتُها لَعَلّ غَيري يستطيعُ لَها حَلًّا وتوفيقًا، ويدفعُ ما بينها من تعارض"[١١٠].

) دَفع التعارض عن كِتاب سيبويه، بهاء الدين عبد الرحمن، مجلة عالم الكتب، العدد ١، مجلد ١٨، (صـ٦:١٨).108(

) فهارس كتاب سيبويه ودراسة له: ١٨. 109(

(١١٠) دَفع التعارض عن كِتاب سيبويه:٦، والباحث أستاذ النحو والصرف بكلية الآداب، جامعة الطائف بالمملكة العربية السعودية.

فكأن هذا البحثُ جاءَ إجابَةٌ لوصيَّةٍ من عالمٍ جليلٍ تلقَّفها تلميذٌ نجيبٌ، كُلٌّ منهما يعرف حقَّ العِلم وقدرَه؛ فكانت خدمةُ العلم مقصِدَ كلٍّ من الشيخِ وتلميذه.

أمَّا المسائل التي عالجَها البحث فهي خمسُ مسائل ذكرها الشيخ في مقدمة كتابه[١١١] على هذا الترتيب:

١. الهمزة المتصدّرة أربعة أصول في الأسماء الجامدة؛ نحو: إِصْطَخْر.
٢. الوَصف الذي على وزن (فُعال) في سَبِّ الأنثى نحو: يا لكاع.
٣. مسألة في استعمال (خَلْف، وتَحْت، وأمام) أسماءً.
٤. عِلّة مَنع الصرف في الوصف الذي على وزن (فَعلان) نحو: عَطْشان.
٥. وقوع (كُلّ) المضافة إلى نكرة مفعولًا به.

فكانت عبارة عن ثلاث مسائل صرفية: (الأولى والثانية والرابعة)، ومسألتين نحويتين: (الثالثة والخامسة).

وكان منهجُ الباحثِ في مدارسة تلك المسائل أن يذكر ما قاله الشيخ في المسألة، ليوضِّح ما رآه الشيخ من التعارضِ، ويبيّنُ سببَ هذا التعارضِ، ثم يناقش المسألةَ عارضًا ما قالَهُ سيبويه، ثمّ يؤيد ما يقوله بآراء العلماء الآخرين؛ كأبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني وأبي حيّان وغيرهم، إلى أن يصلَ إلى مُرادِه بإزالة ما اعترى المسألةَ من غموض، أو دفع ما قد يبدو فيها من تعارضٍ.

ففي المسألة الأولى على سبيل المثال، ذكر الباحثُ ما قالَه الشيخ بشأن الهمزة المتصدِّرة أربعة أصول في الأسماء؛ نحو: إِصْطَخْر، إِصْطَبْل، إبراهيم، إسماعيل، وأن سيبويه قال في أحد المواضع من الكتاب بأن هذه الهمزة مَزيدة، وذكر في مواضعَ أخرى أنها أصلية، وبعد أن عرض الشيخ هذه المسألة عقّبَ بقوله: "ومن العجيب أن يُتابعَ المازنيُّ سيبويه في المسألة على ما فيها من اضطراب"، فتتبَّعُ الباحثُ كلامَ سيبويه في المواضع التي أشار إليها الشيخُ، وأوضح أنه لا تعارُض بين ما قالَه سيبويه في هذه المواضع.

وبمراجعة منهج الباحث وطريقته في معالجة موضوعه يتضح ما يأتي:

١- المناقشةُ العلميةُ الهادِئةُ للمسائل الواردة في البحث؛ بدْءًا من عرضِ المسألةِ بصورةٍ موجزةً ودقيقةٍ، لبيان موضع التعارض فيها، ثم الاستقراء الكامل للمواضع التي ذكرها الشيخ من كلام سيبويه، ثم يُبدي الباحث رأيهُ في إزالة غموض المسألة،

) فهارس كتاب سيبويه ودراسة له: ١٨-١١١.٢٠(

مستعينًا في ذلك بآراء العلماء المؤيدة لما يذهب إليه، وانتهاءً بالنتيجةِ المبتغاةِ التي سعى إليها، وهي إيضاح المسألة.

٢- يحاول الباحثُ أن يلتمسَ العُذرَ للشيخ في عدم فهمِ المسألة بما أدّى به إلى القول بوجود تعارض بين عبارة سيبويه في موضعٍ ما مع عبارته في مواضع أخرى من الكتاب؛ ومن ذلك قوله في المسألة الأولى: "وربّما كان شيخُنا – رحمه الله – متأثِّرًا بما ذكره أبو حيّان في ارتِشافِ الضّرَب"، وكذلك قوله في المسألة الرابعة التي ذكَرَ فيها الشيخُ أن المبرّدَ تابع سيبويه في أنّ النُّونَ بَدَلٌ من الهَمزة في الوصف الذي على (فَعلان) نحو: عطشان؛ لمشابهة الألف والنون ألف التأنيث الممدودة، وأن النحويين يقولون إن المبرّد خالفَ سيبويه في ذلك؛ فبعد أن شرح الباحث المسألةَ بما أزالَ غموضَها عقّب بقوله: "أمّا ما أشار إليه الشيخُ من أن النحويين يقولون إن المبرد خالفَ سيبويه في هذه المسألة فيبدو أنه نقَله من أبي حيَّان"(١١٢).

٣- رأى الباحث أحيانًا السببَ في غموض المسألة أنّ الشيخ يكتفي بجزءٍ من كلام سيبويه ولا يتمّه؛ فيقول في المسألة الثانية: "والذي أشكل على شيخنا – رحمه الله- أنه اكتفى بجُزءٍ من كلام سيبويه ولم يُتِمَّه ... ولو أنه أمعنَ النظر في الكلام بتمامِه لوَجَدَ أن سيبويه ...إلخ"(١١٣)، ولذلك أحسنَ الباحثُ بنقلِ كلامِ سيبويه كاملًا دون اجتِزاءٍ لتتَّضحَ المسألةُ التي يناقشها، واعتذر الباحث عن طولِ العبارات التي نقلَها عن سيبويه معلِّلًا لذلكَ بقوله: "وقد نقلتُ كلامَ سيبويه في هذا الموضع على طوله، لأُبيِّنَ أنه لا تَعارُضَ بين كلامِه هُنا وكلامِه ثَمَّ، والتحقيقُ بعدُ أن كلام سيبويه في الموضعِينِ متوافِقٌ لا تَناقُضَ فيه"(١١٤)

٤- رأى الباحث أن مرجع السبب في غُموض المسألة أحيانًا فهمُ الشيخِ – رحمه الله – مقصدَ سيبويه باسم الإشارة (تلك) على أنه لمشارٍ إليه قريبٍ، والصواب أنه استَعمَلَهُ على أصلِه إشارةً للبَعيد؛ إذ كان مدارُ المسألةِ الثالثة على قول سيبويه: "وأمَّا الخَلفُ والأمامُ والتّحْتُ فَهُنَّ أقَلُّ استِعمالًا في الكلامِ أن تُجعَلَ أسماءً، وقد جاءت على ذلك في الكلامِ والأشعار"، ثم قال بعد ذلك: "وأمَا الخَلفُ والأمامُ

) دَفع التعارض عن كِتاب سيبويه:١١. 112(

) المصدر السابق:٩ 113(

) الموضع السابق.114(

والتّحْتُ والدُّونُ فتكونُ أسماءً، وكَينونَةُ تلكَ أسماءً أكثَرُ وأجْرى في كلامِهم"[١١٥]؛ وقد أوضحَ الباحِثُ ذلك بقوله: "فَهِمَ – رَحِمَهُ اللهُ – أن المشارَ إليه بـ(تِلك) في قوله (وكَينونَةُ تِلكَ أسماءً أكثَرُ) هو الخَلفُ والأمامُ والتّحتُ والدّون، وليس الأمرُ كذلك؛ فالمُشارُ إليه هو ما ذكَرهُ قبلَ هذه الظروف، ثم نَقلَ الباحِثُ كلامَ سيبويه بتمامِه، وعقَّب عليه بمزيدٍ من الإيضاح قائلًا: "فالإشارة بـ(تِلك) إنما هي إلى القَصد والنحو والقُبل والناحية، لا إلى الخلف والأمام والتحت والدون، ولو أراد الإشارة إلى الخَلفِ والأمامِ لقال (وكَينونة هذه أسماء)؛ أي لاستعمل الإشارة إلى القريب، لكنه استعمل الإشارةَ إلى البعيد، فدلَّ ذلك على أن المرادَ به ما ذَكرَه قبل هذه الظروف القريبة؛ وهي القصد والنحو والقُبل والناحية، وعلى هذا فكلامه في هذا الموضع متَّفِقٌ مع كلامه في الموضع الأول"[١١٦].

٥- في المسألة الخامسة رأى الباحث أن الشيخَ لم يقرأْ عبارة سيبويه على وجهها الصحيح، حين قال: "في كتاب سيبويه نَصٌّ يمنع وقوع (كُل) المضافة إلى نكرة مفعولًا به؛ وهي قوله: "أَكَلْتُ شاةً كُلَّ شاةٍ حَسَنٌ، وأَكَلْتُ كُلَّ شاةٍ ضعيف؛ لأنهم لا يعمّون هكذا فيما زعمَ الخليل"، ثم ذكر الشيخ أمثلة من القرآن الكريم لوقوع (كُلّ) المضافة للنكرة مفعولًا به، وأشار إلى وقوعها فاعلًا ونائبَ فاعلٍ ...إلخ، وبعد أن ذكر الباحثُ عبارة الشيخ والأمثلة التي ذكرها، قال إن النصّ الذي أورده الشيخ لا يفيد منعَ أن تأتي (كل) المضافة إلى نكرة مفعولا به؛ لأن حديث سيبويه عن التوكيد بـ(كُلّ)، وأوضح ذلك بقوله: "فالعبارة التي استند إليها الشيخ – رحمه الله – في أن سيبويه يمنع وقوع (كل) المضافة للنكرة مفعولا به لا تدُلّ أبدًا على ما ذهب إليه، وإنما تدلّ على أنه يضعِّفُ التوكيد بـ(كُلّ) إذا لم يُذكَرْ قبلَها المؤكّد"[١١٧]، ثم ضرب الباحث أمثلة لذلك.

ومما يُبينُ عن دقّة الباحث وأمانته العلمية، أنه لم يكتفِ بهذه المسائل الخمس التي نصّ الشيخُ على التعارض فيها، بل تتبَّع مقدِّمَة الشيخ للكتاب التي وصفَها بأنها مقدمةٌ (نفيسة) وهي كذلك بلا شكٍّ؛ فاستخرجَ منها ثلاث مسائل

---

(١١٥) الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م: ٤١١/١، و٤١٦.

) دَفع التعارض عن كِتاب سيبويه:١٠ 116(

) المصدر السابق:١٢. 117(

أخرى قد يُظَنُّ أن بها تعارضًا في كتاب سيبويه، فقال في عبارةٍ مُهذّبَةٍ موجَزَة: "وإذ انتهينا من بحث المسائل التي استشكلها أستاذُنا الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة ننتقل إلى مسائل أخرى من مقدمتِه النفيسة تحتاج إلى بحثٍ وتحقيق"[١١٨]، ثم تناولَ ثلاثَ مسائل:

الأولى: في اشتقاق لفظ الجلالة.

الثانية: تصحيح الواو في اسم المفعول من الأجوف الواويّ.

الثالثة: (مِنْ) مع (ما) بمعنى (رُبَّما).

أما المسألة الأولى فمدارُها على قولَين لسيبويه في اشتقاق لفظ الجلالة، ووقع خلافٌ بين العلماء بشأنهما أوردهما الشيخ عضيمة في مقدمة كتابه[١١٩] إذ قال: "حكى الزجاج عن سيبويه قولين في اشتقاق لفظ الجلالة من (أله) أو من (لاه)، ردّ على الزجاج تلميذه أبو علي الفارسي بأن هذا الذي حكاه الزجاج عن سيبويه سهو وغلط، وألّف كتابًا في الرد على الزجّاج سمّاه (الأغفال)، ردّ ابن خالويه على أبي علي بأنه قد صَحَّ القولان عن سيبويه ... ردّ أبو علي على ابن خالويه في كتاب سمّاهُ (نَقض الهاذور)، فقال: إن الذي يحكي هذه الحكايات متقَوّلٌ كَذّاب، ومُتَخَوِّضٌ أفّاك". ثم عقّب الشيخ بقولِه: "إن سيبويه ذكر الاشتقاقين؛ ذكر اشتقاق لفظ الجلالة من (أله) في الجزء الأول صـ ٣٠٩، ثم ذكر اشتقاقه من (لاه) في الجزء الثاني صـ ١٤٤، عجيبٌ أمر سيبويه! اشتقاقان للفظٍ واحدٍ، أما كان الأجمل أن يذكرهما في موضع واحد في الجزء الأول أو في الثاني، ولا يُباعد بينهما فيترك العلماء يختلفون وينال بعضهم من بعض".

كان هذا ملخصَ المسألة التي عرضَها الباحث عرضًا واضِحًا، بنقل أقوال العلماء فيها وإظهار موضع الحيرة في المسألة عند الشيخ عضيمة رحمه الله، وبعد تدقيق المسألة والاستعانة بالمصادر العلمية (كتاب سيبويه، ومعاني القرآن للزجاج، وخزانة الأدب، والأغفال)؛ انتهى الباحثُ إلى إيضاح الأمر وإزالة اللبس؛ فقال في عبارةٍ مُهذّبةٍ تليق بمن تتلمذَ على يد الكبار أمثال الشيخ عضيمة رحمه الله: "وليس الأمرُ كما فهم الشيخ –رحمه الله – فالخلاف ليس في أن لسيبويه قولين في اشتقاق لفظ الجلالة أو قولًا واحدًا ... وإنما الخلاف بينهما في أمرٍ آخر؛ ذلك أن أبا على أنكر على الزجاج قوله: "قال سيبويه: سألت الخليل عن هذا الاسم ... " فالذي أنكره أبو علي واعترض به على الزجاج قول الزجاج (قال

) المصدر السابق: ١٣.118(

) شرح شواهد سيبويه: ١٤-١٥.119(

سيبويه: سألت الخليل)؛ حيث قال أبو علي إن سيبويه لم يسأل الخليل في هذه المسألة، وهو الصحيح؛ فليس في كتاب سيبويه ما يفيد أن سيبويه سأل الخليل عن اشتقاق لفظ الجلالة"[١٢٠].

وأما المسألة الثانية التي ناقشها الباحث فكانت مسألةً صرفيَّةً عن تصحيح الواو في اسم المفعول من الأجوف الواويّ؛ وملخَّصُها أن الشيخ عُضيمة يرى أن ما قاله سيبويه عن هذه المسألة قد خفي على المبرد وعلى غيره من النحويين كأبي علي الفارسي وابن جني؛ قال الشيخ: "لقد وجدتُ أن سيبويه سبق المبرّد بهذا الرأي؛ فقال في كتابه (٣٦٧/٢): "قالوا (مَخْيوط)، ولا يُستَنكَرُ أن تجيءَ الواو على الأصل"، هذا النص قد خفي على المبرد وعلى غيره ممّن زعم أن المبرد انفرد بهذا الرأي، وأنه خالف القياس والسماع، وأنه أخطأ خطأ مَنْ ينصب الفاعل ويرفع المفعول به، ولسيبويه نصٌّ آخر قال في ٣٦٢/٢-٣٦٤: "ولا نعلمهم أتمّوا في الواوات"، ولا تعارُض بين النَّصَين؛ فالأول يُجيزه قياسًا، والثاني يثبت عدمَ السماع"[١٢١].

وعلى الرغم من تنويه الباحث بأستاذية الشيخ عضيمة له واعتزازه بذلك، فإنه لم يُسلِّمْ له دائمًا بما قال؛ إذْ توقَّف أمام القولِ السابق للشيخ؛ ورأى أنه من الصعب الحُكم بأنّ ما قاله سيبويه خفي على المبرد وعلى غيره من النحويين كأبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني، وأكمل الباحثُ النصَّ الذي استشهد به الشيخ على أن سيبويه يثبت عدم السماع بما يفيد أن القياس أيضًا لا يجوز فيه، وتتبع المسألة عند سيبويه وعند غيره من العلماء، وانتهى إلى أن ما قاله سيبويه لَم يخفَ على المبرد، ولا على أبي علي وتلميذه ابن جني، ولكنهم فهموا منه غيرَ الذي فهِمَه الشيخ رحمه الله.

أمّا المسألة الأخيرة في البحث فتتعلَّق بمجيء (مِن) و(ما) بمعنى (رُبّما)؛ إذ ناقشَ الباحثُ هذه المسألة وخلاف العلماء فيها؛ فعرض ما قاله الشيخ عضيمة بأن سيبويه يرى أن (مِن) إذا كُفّت بـ(ما) تكون بمعنى (رُبَّما)، وأن سيبويه عبَّر بذلك في قوله: "اعلَم أنهم مِمّا يحذِفون الكلِمَ، وإن كان أصلُه في الكلام غيرَ ذلك"، قال السيرافي: "أراد: رُبّما يحذِفون، وهو يستعمل هذه الكلمة كثيرًا في كتابه"، وذكر الشيخُ أن أبا حيّان لم يقف على كلام سيبويه، وأن أبا علي الفارسي وأصحابه أنكروا ذلك وردّوه، وأن ابن هشام تابع أبا حيّان في رأيه، ونسب ابن

---

120) دَفع التعارض عن كِتاب سيبويه:١٣

121) المصدر السابق: ١٤، وينظر: فهارس كتاب سيبويه:١٣-١٤.

الشجري قول سيبويه إلى المبرّد، وذكر الشيخ أن المبرد قال بذلك في المقتضب، لكنه مسبوق بما قاله سيبويه(١٢٢).

وبعد أن عرض الباحث ما ذكره الشيخ عن المسألة، قال إن كلام سيبويه ليس صريحًا في أن (مِمّا) تأتي بمعنى (رُبّما)، بل يحتملُ معنى آخر، وفصّل القول في المسألة مُناقِشًا آراءَ العلماء فيها، وذكر أن الشيخ يبدو أنه كان متأثرًا برأي البغدادي في الخزانة، كما ذكر ما قاله كلٌّ من: المبرّد، وأبي علي الفارسي، وأبي حيان، وابن هشام، وابن الشجري، وانتهى من هذه المناقشة بنتيجةٍ مفادها أن ثمّة ثلاثة مذاهب في (مِمّا) الواردة في قول الشاعر(١٢٣):

و إنّا لِمّا نَضْرِبُ الكَبْشَ ضَرْبَةً على رأسِهِ تُلقى اللسانَ مِن الفَمِ

الأول: (مِمّا) بمعنى (رُبّما)، وهي كافّة ومكفوفة.

الثاني: (مِمّا) على معناها الأصلي؛ أي أنّ (مِنْ) ابتدائية دخلت عليها (ما) الكافّة.

الثالث: (مِمّا): (مِنْ) الجارّة الابتدائية، ومعها (ما) المصدرية.

وقد ظهرَ بشكلٍ واضِح بعد مُطالعة البحثِ إجمالًا، ومن مناقشة المسائل الواردة فيه والمسألةِ السابقةِ تحديدًا تمكُّنُ الباحث من مادّته العلمية، والمناقشة العلميّة الدقيقة، بعيدًا عن الاستِطراد، مُعتَمدًا فيما يقول على المراجع العلمية الأصيلة التي تتبّع فيها آراء العلماء، ثم استخلصَ نتيجةَ المناقشة في نقاطٍ مُحدَّدةٍ، أزالت الغموض الذي اعترى تلك المسائل التي عالجَها، وجاءت لغةُ الباحث سليمةً معبّرَةً عن فكرته بدقّة، وبأسلوبٍ مهذَّبٍ مُراعيًا فيه حقَّ العلمِ وأهله مبتعِدًا عن الجُنوحِ والشطط.

) دَفع التعارض عن كِتاب سيبويه:١٥.122(

(١٢٣) هو أبو حية النُّميري، والبيت من الطويل في شعره: ١٧٤، تحقيق يحيى الجبوري، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٧٥م.

المبحث الرابع

دراسة المُنجز الصرفي للشيخ عضيمة

البحث الصرفي عند الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة:

ارتكزت هذه الأطروحة على دراسة الجانب الصرفي للمنجز العلمي للشيخ عضيمة بصورة شاملة كما يتضح من عنوانها؛ إذ سَعَت صاحِبَتُها إلى بحث القضايا الصرفية عند الشيخ والمنهج الذي اتبعه في تناوُل هذه القضايا من خلال دراسة مؤلَّفاته.

جاءت الأطروحة في أربعٍ وعشرين ومئتَي صفحة (٢٢٤)، واشتملت على تمهيدٍ، وثلاثة فصول، وخاتمة، وقائمة المصادر والمراجع؛ تحدثت الباحثة في **التمهيد** عن حياة الشيخ ومؤلفاته وأساتذته وأصدقائه وثناء العلماء عليه، وجاء **الفصل الأول** بعنوان: مؤلفات عضيمة الصرفية ومصادره وطرائق عرضه للمادة، واشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: مؤلفات عضيمة الصرفية في وصفٍ عام، والمبحث الثاني: مصادر عضيمة الصرفية، والمبحث الثالث: منهج عضيمة في الدراسة الصرفية، والمبحث الرابع: موقف عضيمة من المدرستين البصرية والكوفية.

وكان **الفصل الثاني** بعنوان: أدِلَّة الصناعة عند محمد عبد الخالق عضيمة؛ واشتمل على مبحثين؛ المبحث الأول: السماع، والمبحث الثاني: القياس.

ودارَ **الفصل الثالث** على المسائل الخلافية في الأسماء والأفعال، وتضمَّن مبحثَين؛ المبحث الأول: المسائل الخلافية في الأسماء، والمبحث الثاني: المسائل الخلافية في الأفعال، وانتهت الرسالة بالنتائج، ثم المصادر والمراجع.

وبعد مطالعة الأطروحة ومدارستها ظهرت الملاحظات النقدية الآتية:

١- إطلاق أحكام عامّة على منجز الشيخ بكلامٍ مُرسَلٍ دونَ أمثلةٍ دالَّة.
٢- إغفال الجانب الصرفي من مؤلّفات الشيخ في الأطروحة.
٣- التوسع في تناول قضايا بعيدة عن موضوع الأطروحة.
٤- مآخذ رأتها الباحثة على مؤلَّفات الشيخ تضمن بعضها اتهامات لا يصِحُّ التغاضي عنها.
٥- عدم دقّة الباحثة في التعامل مع الحواشي
٦- التجرُّؤ على الشيخ عضيمة وغيره من العلماء بتخطئتِهم دون سنَدٍ علميّ.

أولًا: إطلاق الأحكام العامة بكلام مُرسَل دون دليل:

في أثناء حديث الباحثة عن مؤلفات الشيخ عضيمة أطلَقت أحكامًا عامَّةً دون أن تدعِّم ما تقوله بأمثلة ونماذج من منجز الشيخ عضيمة؛ واتّضحَ ذلك مما يأتي:

١. ذكرَت الباحثة أن أصلَ كتاب (أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية)[١٢٤] كان موضوع أطروحة الدكتوراه للشيخ عضيمة، وأنه يتضمن مسائل صرفية كثيرة منقولة من كتب المبرِّد ومن غيرها، وكان بمثابة التمهيد لتحقيق الشيخ للمقتضب، وقالت بأن هناك شَبَهًا بين موضوعاته وما جاء في مقدمة تحقيق المقتضب، وردَّت على من قال إن الشيخ أفرد مقدمة تحقيق المقتضب بهذا الكتاب، بقولها: "هذا غير صحيح؛ إذ هناك اختلافات كثيرة بين موضوعات الكتاب والمقدمة"[١٢٥]، لكن الباحثة اكتفت بالنفي، وكان عليها أن تذكر نماذج لهذه الاختلافات فيما بين مقدمة تحقيق المقتضب، وهذا الكتاب، لتكون شاهدًا على ما قالته.

٢. في تقويم الباحثة لكتاب (المغني في تصريف الأفعال) قالت إن الكتاب يمتاز بميزاتٍ كثيرة ومآخذ قليلة لا تقلّل من شأنه، لكنها عدّدت ستَّ ميزات، ومثلها مآخذ، فكان العدد واحدًا لكلٍّ منهما، ولم تتبيَّن الكثرةُ من القلَّة.

أما الميزات التي ذكرتها الباحثة فهي أن الشيخ عرَّف مَنهجَه في الكتاب، واستشهد كثيرًا بالقرآن الكريم وقراءاته، وأن هوامش الكتاب غنية بالتعليقات الفنية بآراء العلماء، ومِمَّا يُؤخذ على الباحثة هنا أن بعض الميزات التي ذكَرَتْها جاءت أحكامًا عامّة، دون أن تُؤَيِّدَ هذه الأحكامَ بِبعضِ الأمثلة على ما تقول، إذ اكتفت بالإشارة إلى أرقام بعض صفحات الكتاب في الحاشية، ولم تذكُرْ مثالًا واحدًا.

كذلك ذَكَرت الباحثةُ أن شخصية الشيخ العلمية كانت بارزة في الكتاب، واكتفت بالإشارة إلى أرقام بعض الصفحات في الحاشية، ولم تؤيِّد ما قالته بدليلٍ من كلام الشيخ، كما قالَت إنه قام بتصحيح بعض أقوال العلماء التي نُسِبَت وَهمًا إليهم، ولم تستشهد على ذلك مكتفية أيضًا بالإشارة إلى أرقام صفحات في الحاشية.

٣. أنهَت الباحثة الموازنة التي عقدتها للفهارس التي صنعها الشيخ عبد السلام هارون، والتي صنعها الشيخ عضيمة بكلامٍ عامٍّ كان في حاجةٍ إلى تفصيلٍ وبيان؛ فتقول: "هذه الفهارس تختلف عن فهارس الشيخ عضيمة، إذ إن هناك فهارس عند الشيخ عضيمة غير موجودة

) مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.124(

) البحث الصرفي عند الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة: 125.١٥(

عند الأستاذ عبد السلام هارون"[١٢٦]، ولم تكشف الباحثةُ عن الموجود أو المتروك عند كلٍّ من العالمَين الجليلَين.

٤. حين تعرضت الباحثة لكتاب (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) لم تتخلّ عمَّا سارت عليه فيما قبل؛ بادِّعائِها شيئًا وعدَم تأييد هذا الادِّعاء بدليل؛ إذ ذكرَتْ أن الشيخ خصّ هذا القسم من الكتاب بالصرف، وعلى الرغم من ذلك فقد درس فيه عددًا من المسائل النحوية، لكنها لم تذكر مسألة واحدة من تلك المسائل التي ادَّعَتْها، وأحالت إلى أرقام صفحات في الأجزاء الأربعة التي تكوَّن منها القسم الثاني من الكتاب[١٢٧].

٥. في تقويم الباحثة لكتاب (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) تستمرُّ الباحثة في كلامها المُرسلِ بأنه مما يُحسبُ للشيخ أسلوبه المتميز في الردِّ على آراء العلماء، دون أن تذكر مسألةً واحدةً تكشِفُ بها عن أسلوب الشيخ رحمه الله في هذه الردود، فضلًا عن أن الأمور قد اختلطت عندها؛ فأحالت إلى مواضع من كتابَي الشيخ: المُغنِي، واللُّباب، وليس دراسات لأسلوب القرآن الكريم، وهو الكتاب الذي تتناوله، ولم أجِدْ في الموضِعين أيضًا ما ادَّعت الباحثة وجوده؛ أما عبارتها فجاءت غيرَ مفهومةٍ على هذا النحو: "ومما يُحسَبُ للشيخ أسلوبه المتميز في الردِّ على آراء العلماء، إذ احتكم في موضوعات متعدّدَة إلى الأسلوب القرآني في الردِّ على أقوال العلماء"[١٢٨]، ومن العبارات الركيكة في الصفحة نفسها قولها:"فعضيمة حرص من نهجه هذا على إفادة القارئ من كتابه هذا"!

ثانيًا: إغفال الجانب الصرفي من مؤلّفات الشيخ في الأطروحة:

مدار هذه الأطروحة كما يتضح من عنوانها الموضوعات والقضايا الصرفية في منجز الشيخ عضيمة، فكان يُنتظرُ من الباحثة أن تُولِي تلك الموضوعات اهتمامها الأول، لكنها أغفلت ذلك في كثيرٍ من الأحيان، ولم تنل تلك الموضوعات الاهتمام الواجب؛ ويتضح ذلك مما يأتي.

١. ذَكَرت الباحثة أن كتاب (المغني في تصريف الأفعال) يُعدُّ أول مؤلّفات الشيخ التي خصصها للمسائل الصرفية، واعتمدت في أطروحتها على الطبعة الثانية للكتاب

) المصدر السابق: ٣٠. 126(

) ينظر المصدر السابق: ٣٣.127(

) المصدر السابق: ٣٨.128(

الصادرة عام ١٩٥٥م[١٢٩]، وبعد أن عرضَتْ بشكلٍ موجز العناصر التي اشتملت عليها مقدمة الكتاب وكذلك موضوعاته؛ قالت إن "موضوعات المقدمة كثيرة منها ..."، وذكرت ستَّة موضوعات، كما قالت عن متن الكتاب: "أما الموضوعات الصرفية التي ضمها الكتاب فهي كثيرة، منها ..." ثم ذكرت ثمانية موضوعات فقط، وتركت الباقي، وكان عليها التفصيل خصوصًا في المحتوى العلمي للكتاب؛ إذا تجاوزنا المقدمة؛ لأن الكتاب يُعدُّ أولَ كتاب للمؤلف في الصرف، وتوجُّهه الصرفي هو موضوع الأطروحة.

٢. قالت الباحثة إن الشيخ تحدث عن موضوع القلب المكاني في القرآن الكريم بما لم يُسبَق إليه، وعلى الرغم من أهمية هذه الإشارة العابرة، فكان عليها أن تتوقَفَ عند محتوى هذا الموضوع الذي لم يُسبَق إليه الشيخ، لكنها تجاوزَتْهُ، فضلًا عن مجانبتِها الصوابَ في اجتزاء صفحات الموضوع التي أشارت إلى أرقامها بست صفحات فقط(١٣٠)، وهذا غير صحيح؛ إذ استمر حديثُ الشيخ عن القلب المكاني بعد الصفحات المشار إليها لخمس صفحات أخرى؛ أمَّا الصفحات الست التي ذكرت الباحثةُ أرقامها، فقد اشتملت على تعريف الشيخ للقلب المكاني، والخلاف بين البصريين والكوفيين فيه، وانتهت هذه الصفحات بشواهد وأمثلة على القلب المكاني، لكن الموضوع لم ينتهِ عند ذلك؛ بل استمر حديث الشيخ عن القلب المكاني في كلمة (أشياء) مُفرِدًا لها عنوان (المذاهب في أشياء)(١٣١)، فشرح مذاهب العلماء في الكلمة، ثم تحدث عن مسألة القياس في القلب المكاني وآراء العلماء فيها، وبعد ذلك كان صُلب الموضوع (القلب المكاني في القرآن الكريم) الذي استغرق الصفحات (٥٦-٦٠) من الكتاب.

٣. يعدُّ كتاب (اللباب من تصريف الأفعال) تلخيصًا لكتاب (المغني في تصريف الأفعال)؛ فكلاهما كتابٌ صرفيٌّ، ولم يكن للشيخ مؤلَّفاتٌ صرفية غيرهما، فمن ثمَّ كان على الباحثة أن تولِيَهما ما يستحقّانِه من الاهتمام والمناقشة، غير أنها لم تفعل؛ إذ اكتفت في عرض موضوعات (اللباب) بذكر سبعة عنوانات فقط، على نحو ما

) واعتمدت على الطبعة الثالثة للكتاب، وبهامشه: اللباب من تصريف الأفعال ، دار الحديث، القاهرة، ١٩٦٢.129(

(١٣٠) ذكرت الباحثة في الحاشية الصفحات (٤١ – ٤٧) من الكتاب في طبعته الثانية التي اعتمدَتْ عليها، يقابلها الصفحات (٤٤-٥٠) من الطبعة الثالثة التي اعتمدتُ عليها.

) المغني في التصريف، الطبعة الثالثة: ٥١.131(

فعلت في (المغني)؛ الذي ذكرَت منه ثمانية موضوعات، وحبَّذا لو كانت الباحثةُ قد عَقَدَت مُقارَنَةً بين (اللباب) و(المغني) لبيان أوجه الشبه والاختلاف بين كُلٍّ من الكتابَين، لاسيما وأن أحدَهما مُختَصرٌ من الآخر، على نحو ما ذكَرت الباحثة، لكنها انتقلت مباشرة إلى ما سمّته (تقويم الكتاب)[١٣٢]، فذكرَت أن طريقة الشيخ في تأليف هذا الكتاب لم تختلف عنها في (المغني)، وكذلك لا تختلف محاسن كلٍّ من الكتابين ومآخذهما.

وذكرت الباحثة في الميزة الأولى لكتاب (اللباب) أن القارئ للمغني إن وجد صعوبة في فهم الموضوع لإطالة شرحه! يجده يسيرَ الفهمِ في (اللباب)، وإن كانت إطالة الشرح تيسِّر الفهمَ أكثر من الإيجاز، ولعل الباحثة قصدت القول إن المسائل الصرفية في (المغني) أكثر توسُّعًا وتشَعُّبًا منها في (اللباب)، ولو ذكرت الباحثة نموذجًا واحدًا على سبيل المثال لمسألة صرفية وكيفية مُعالجَةِ الشيخُ لها في كلٍّ من الكتابَين، لاتَّضح الفرق بين هذا وذاك.

وكما قالت الباحثة في حديثها عن (المغني) تكرَّرَ الأمرُ نفسُه في حديثها عن (اللباب) بقولها إن من محاسنه "بروز شخصية عضيمة في كثير من الموضوعات"، ولم تبيّن ذلك بمسألةٍ واحدة، مكتفيةً بالإحالة إلى أرقام بعض الصفحات في الحاشية.

٤. ذَكرت الباحثة من بين الفهارس التي صنعها الشيخ للمقتضب فهرس (أبواب الصرف) ولم تعلِّق على محتوى هذه الأبواب بما يكشف عنها، وهذه الأبوابُ صُلبُ موضوعِها، وينبغي أن تكونَ مبتغاها من الكتاب، وبتجاوز الباحثة عن فهرس الأبواب الصرفية في كتاب المقتضب، الذي يُعدُّ من أهمِّ الكتب المحققة في النحو العربي بعد كتاب سيبويه، وعدم التعرُّض لمحتواه بكلمةٍ واحدة، لا نعلم أين ستجد الباحثةُ ما يُعينُها من منجز الشيخ عضيمة رحمه الله للكشف عن توجُّهِهِ الصرفي!

٥. ذَكَرَت الباحثة أنّ كتاب (فهارس كتاب سيبويه) من أجَلِّ أعمال الشيخ في مجال الفهرسة، ونوَّهتْ بإعجاب الباحثين به، ثم نقلَت الفهارس الإجمالية التي وضعَها الشيخ في نهاية الكتاب نقلًا[١٣٣]، وذكرَت من بينها فهرس مسائل الصرف؛ التي استغرقت مئتين وستين صفحة من الكتاب (من ٣٦١ إلى ٦٢٦)، غير أن الباحثة لم

) البحث الصرفي عند الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة:٢٢. 132(

) فهارس كتاب سيبويه ودراسة له: ١٠٩. 133(

تتعرّض لها ببيان ما اشتملت عليه من موضوعات ومسائل صرفية، أو تعلّق على نَهج الشيخ في مُعالجَةِ هذه المسائل، وهو لُبُّ موضوعها، مثلما سبَقَ أن تَجاهلَتْ أبواب الصرف في كتاب المقتضب.

وفي تعريف الباحثة بكتاب (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) وأقسامه ذكرت أن القسم الثاني من الكتاب يتضمن الموضوعات الصرفية، وأنها ستخصّ هذا القسم بالحديث، ولم تذكر سببًا لتجاهل الموضوعات الصرفية في كتب الشيخ الأخرى.

ثالثًا: التوسع في تناول قضايا بعيدة عن موضوع الأطروحة.

في الوقت الذي أغفلت فيه الباحثةُ القضايا الصرفية المتصلة بأطروحتها بحبل متين على نحو ما سبقَ بيانُه، توسَّعت الباحثة في تناولِ بعض المسائل التي لا مُبَرِّرَ علميًّا في التوسُّعِ فيها بالنظر إلى موضوع الأطروحة، فضلًا عن التطرُّقِ إليها بالأساس؛ وقد اتّضح ذلك بصورةٍ جَلِيّةٍ في الفصل الثاني من الأطروحة المُعَنونِ بـ (أدِلَّة الصناعة عند محمد عبد الخالق عضيمة) واشتمل على مبحثين؛ الأول عن السماع، والثاني عن القياس؛ إذ استفاضت الباحثة في الحديث عن السماع وتعريفه لغةً واصطلاحًا، والفرق بينه وبين الرواية، وأنه أصل من أصول اللغة والنحو، وتحدثت عن مصادر السماع، والقراءات التي يحتجُّ بها، والشروط الواجب توافرها للاحتجاج بالقراءات، وآراء العلماء من البصريين والكوفيين في ذلك ...إلخ، واستغرق ذلك سبعَ صفحاتٍ من الأطروحة[١٣٤]، لم تتعرَّض فيها الباحثة من قريبٍ أو بعيدٍ لموقف الشيخ عضيمة من السماع، فكان استطرادًا لا مُسوّغَ له، ثم انتقلت بعد ذلك للحديث عن موقف الشيخ عضيمة من اللغات، والقراءات التي استشهد بها في مؤلفاته وتحقيقاته.

كما أطالت الباحثة في مناقشة قضية الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف وعرض الآراء المؤيدة للاستشهاد به، والآراء المانعة لذلك، والآراء التي تقف بين هذين الاتجاهين، واستغرق ذلك أربع صفحات[١٣٥] لا علاقة لها بموضوع الأطروحة، ثم انتقلت بعد ذلك للحديث عن موقف الشيخ عضيمة من

) من صـ ٨٠ إلى صـ ٨٦.134(

) من صـ ٩٧ إلى صـ ١٠٠.135(

الاستشهاد بالحديث الشريف الذي سبقت الإشارة إليه، وذكرت أربعة نماذج من استشهاداته فيما لم يتجاوز صفحتين[١٣٦] من الأطروحة.

كذلك جاء حديثُ الباحثة عن الشعر والاستشهاد به على ما جاء في القرآن الكريم، وتطرّقت إلى تقسيم الشعراء إلى طبقات، والخلاف بين المدرستين البصرية والكوفية في الاستشهاد بالشعر، فأطالت الكلام بما لا يفيد الأطروحةَ بشيءٍ، ثم انتقلت بعد ذلك إلى الحديث عن موقف الشيخ عضيمة من الاستشهاد بالشعر، فذكرت أنه لا يختلف عن موقف المعاصرين من العلماء، وأن استشهاده بالشعر كان أكثرَ من استشهاده بالحديث الشريف

كما تحدثت حديثًا نظريًّا لا مُبرِّرَ له عن ضوابط العلماء في الاحتجاج بالفصيح وغير الفصيح، والقبائل التي يُحتجُّ بكلامها، قبل أن تنتقل لبيان موقف الشيخ عضيمة من الاستشهاد بالنثر.

ولم يختلف صنيع الباحثة في حديثها عن القياس، عن حديثها عن السماع؛ إذ استغرقت المقدمة النظرية ما زاد على أربع صفحاتٍ من الأطروحة[١٣٧]؛ عرَّفت فيها الباحثة القياس لغةً واصطلاحًا، وذكرت أركان القياس الأربعة: الأصل (المقيس عليه)، والفَرع (المقيس)، والحُكم، والعِلّة الجامعة، وأقسام القياس الأربعة: حَمْل الفرع على الأصل، وحَمْل الأصل على الفرع، وحَمْل النظير على النظير، وحَمْل الضد على الضد، ثم ناقشت المصطلحات المتعلّقة بالقياس فذكرت عشرة مصطلحات؛ نحو: المطّرد، والغالب، والكثير ... إلخ، وذكرت أن هذا الموضوع موضع خلاف بين البصريين والكوفيين، وفصّلت القول في ذلك بما لا داعي له بالنظر إلى ما تُعالجه الباحثة في أطروحتها، وبعد ذلك جاء حديثُها عن موقف الشيخ عضيمة من القياس؛ الذي بدأَتْه بقولها: "تحدّث عضيمة عن موضوع القياس قائلًا: القياس مصدرٌ من مصادر اللغة، وقد تشعّبت فيه أنظارُ اللغويين ..."[١٣٨]، وحبّذا لو كان كلام الشيخ عضيمة هذا منطلقًا للباحثة في معالجة الموضوع فبدأت به، بدلًا من ذلك الاستطراد الذي لم يكن به إضافة ذات قيمة للأطروحة، بل يرى البحثُ أنه كان إثقالًا لها.

) البحث الصرفي عند الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة: ١٠١-١٠٢.136(

) من صـ: ١١٣ إلى صـ: ١١٦.137(

) المصدر السابق: ١١٧.138(

ومن أمثلة استطراد الباحثة دون داعٍ حديثها عن اختلاف العلماء بصريين وكوفيين وبغداديين في وزن (سَيِّد، ومَيِّت)؛ إذ أفاضت في الحديث عن ذلك بدايةً من رأي الخليل وسيبويه، والمبرّد، والفرّاء، والكسائي مرورًا بابنِ جنّي، وغيره من العلماء، وانتهاءً برأي المحدثين ممثلًا فيما ذكره جعفر عبابنة في بحثٍ عنوانه: نظرات في بعض الأوزان الصرفية[١٣٩]، واستغرق ذلك من الأطروحة ما زاد عن ثماني صفحاتٍ[١٤٠]، قبل أن تدخُل الباحثة في لُبِّ الموضوع وهو رأيَ الشيخ عضيمة في هذه المسألة، الذي كان ينبغي أن يكون منطَلَقًا لعرض المسألة ومناقشتها، تبعًا لتعليلاتِ الشيخ وشواهده.

وقبل أن أنهي هذه الجزئية تنبغي الإشارة إلى أن الباحثة قد أحسنت صُنعًا حين أوجَزت في عرض آراء العلماء فيما يتعلّق بمسألة جَمع المصدر[١٤١]، فيما لم يتجاوز صفحةً واحدةً، ثم انتقلت مباشرةً لرأي الشيخ عضيمة في المسألة من خلال مؤلَّفاته، ويا حبّذا لو سارت على هذا المنوال في معالجة بقية المسائل التي تناولتْها بالدراسة.

رابعًا:مآخذ الباحثة على مؤلَّفات الشيخ:

تطرَّقت الباحثة في أثناء أطروحتها إلى ما عَدَّتهُ (مآخِذَ) على الشيخ عضيمة رحمه الله في بعض مؤلفاته، وتضمَّنت هذه المآخذ بعض الاتّهامات العلمية والادّعاءات غير الصحيحة على الشيخ؛ التي ستتضح فيما يأتي:

١. بعد أن استعرضت الباحثة موضوعات (المقتضب) ذكرت أربعة مآخذ عليه، تتعلق بخلو مقدمته من ذكر فصوله وموضوعاته، وكذا خلوّه من الفهارس فيما عدا فهرس المصادر والمراجع، وذكره مصادره في المتن وعدم ذكرها في الهامش إلا القليل، مما يخالف طريقة التأليف الحديث.

وإن كانت الباحثة مُحِقَّةً في هذه المآخذ الثلاثة، فإنها لم تكن مُحِقَّةً في المأخذ الرابع التي قالت فيه: "على الرغم من كثرة النصوص التي نقلها عضيمة في هذا الكتاب والبالغة ١٥٠٠ نَصٍّ، إلا أن مصادره كانت قليلة؛ إذ لم تتجاوز التسعة

(١٣٩) نظرات في بعض الأوزان الصرفية، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد المزدوج (٢١-٢٢)، السنة السادسة، ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م، (صـ٢٣-٤٦).

) البحث الصرفي عند الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة: من صـ١٣٣ إلى صـ ١٤٠. 140(

) المصدر السابق: ١٥٨-١٥٩.141(

والخمسين مصدرًا"[١٤٢]. وهذا لا يُعَدُّ مأخذًا على الكتاب؛ إذْ إنّ الحكم بالقلّة والكثرة على المصادر أمرٌ نسبي بالنظر إلى طبيعة الكتاب ومادَّتهِ، وليس بإحصاء عدد المصادر ومقارنتها بعدد النُّقول، ومن غيرِ المقبولِ علميًّا أن يكون هذا الإحصاءُ معيارًا للحُكم على الكتاب؛ إيجابًا أو سلبًا.

٢. كان شأن الباحثة في الحديث عن المآخذ التي رأتها في كتاب (المغني) شأنَها في الحديثِ عن ميزات الكتاب؛ فلم تذكر أمثلةً أو نماذجَ تؤيّد بها ما ذَهبَت إليه، لكن الأمر هنا يستلزم وقفةً تقتضيها الأمانةُ العلمية.

لقد تضمَّنَ كلامُ الباحثةِ اتهامات صريحة للشيخ لا يصِحُّ التغاضي عنها؛ إذ أخذَت الباحثة على الشيخ ما يأتي[١٤٣]:

المأخذ الأول: عدم نسبة بعض الآراء إلى أصحابها؛ إذ كان يرُدُّ أو يُضَعِّفُ بعض الآراء وهو ليس بردِّه ولا بتضعيفه، أو ينسب رأيًا لنفسه وقد قال به غيره من العلماء.

المأخذ الثاني: ذكر بعض المصادر التي كان ينقل منها في المتن ولا يشير إليها في الهامش.

المأخذ الثالث: قلة استشهاده بالحديث النبوي الشريف موازَنَةً باستشهاده بالقرآن والشعر.

المأخذ الرابع: عدم إحاطة الآيات القرآنية بقوسين كبيرين وعدم تخريجها.

المأخذ الخامس: لم يخرِّج الأحاديث النبوية الشريفة من مظانِّها، ولم يخرِّج الأشعار.

المأخذ السادس: احتوى الكتاب فهرسًا للمحتويات وخلا من سائر الفهارس.

وقبل مناقشة هذه المآخذ - بدايةً - كان على الباحثة أن تدعِّمَ مآخذَها بنماذج من الكتاب لتثبت بها أقوالها، غير أنها لم تفعل ذلك باستثناء المأخذ الأول الذي أحالت فيه إلى الحاشية بقولها: "على سبيل المثال: (٣٧-٣٩)، ٨٦، (٨٧-٨٨)"، فذكرَت أرقام صفحاتٍ فقط، وبالرجوع إلى هذه الصفحات لم أجد فيها ما يؤيّدُ مأخذَها المُدَّعَى، وسأوضّح ذلك، فضلًا عن أن قولها (على سبيل المثال) يُوهِمُ بأن الأمثلة كثيرة، وأنها اكتفت بالإشارة إلى هذه المواضع دلالةً على غيرها.

) المصدر السابق: 142.١٧(

(١٤٣) ينظر: البحث الصرفي عند الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة : ٢٠.

ونظرًا لأن الأمر يستلزم التوقُّف عنده فقد راجعتُ الصفحات المذكورة على ما يقابلها في نسختي من الكتاب[١٤٤]، فوجدت الصفحات المذكورة تقابل الصفحات: (٤١-٤٢)، ٩٠، (٩١-٩٢) في الطبعة الثالثة.

والحقيقة أن المأخذ الأول وحدَه يتضمَّن ثلاثة اتهامات:

- الأول: أن الشيخ عضيمة كان يذكر بعض الآراء ولا ينسبها لأصحابها.
- الثاني: أن الشيخ كان يرُدُّ بعض الآراء أو يُضَعِّفُها معتمدًا في هذا الردّ أو التضعيف على آراء غيره من العلماء دون أن يذكر ذلك.
- الثالث: أنه – رحمه الله – كان ينسب بعض الآراء لنفسه، وقد سبقه إليها غيره.

وبمراجعة الصفحات الخمس التي ذكرتْها الباحثة يتبيَّن عدم صحَّة الاتهامات الثلاثة؛ ذلك أن حديث الشيخ في الموضع الأول كان عن الميزان الصرفي، وأحال فيه إلى كتابين؛ أحدهما في المتن (الخصائص: ٤٩/٢)، والآخر في الحاشية (شرح الرضي للشافية:١-١٤)، وكان حديثه في الصفحات التالية، عن مواضع زيادة الألف، والواو والياء، أحال فيها أيضًا إلى ابن يعيش (١٤١/٩، و١٥٠)، والمنصف (١١٢/١، ١١٣، ١٧١)، والخصائص (٢١٢/١)، وهذه الإحالات تنفي الاتهام الأول، بل تؤكّد عكسه؛ يقول الشيخ - رحمه الله – في إحدى الصفحات التي أحالت إليها الباحثة: "في شرح التسهيل لأبي حيان قال أبو بكر محمد بن يحيى المعروف بابن الخياط: أقمتُ سنين أسأل عن وزن (ارْعَوى) فلم أجد من يعرفه..."، هكذا قال الشيخ في المتن، وللدلالة على تحرِّي الدقّة من الشيخ قال في الحاشية: "في معجم الأدباء والبُغية لمحمد بن أحمد توفي ٣٢٠ من أصحاب ثعلب"[١٤٥]، وهكذا نسَب الشيخُ الآراء إلى أصحابِها في الصفحات نفسها التي أحالت إليها الباحثة، بل تحرَّى الدِّقَّة في هذه النسبة، وهذا يدحضُ الاتهام الأول.

أما الاتهام الثاني فلم أجد في الصفحات المشار إليها ردودًا من الشيخ على غيره من العلماء، أو تضعيفًا لآراء أحدهم.

وفيما يتعلق بالاتهام الثالث؛ وهو نسبة الشيخ بعض الآراء لنفسه، وأنَ غيرَه سبَقَهُ إليها، فيبدو فيه التسرُّع من الباحثة والجرأة بإطلاق مثل هذا الكلام المرسل دون

(١٤٤) ذكرت الباحثة أنها اعتمدت على الطبعة الثانية من الكتاب الصادرة عام ١٩٥٥م، بينما اعتمادي على الطبعة الثالثة الصادرة عام ١٩٦٢م.

) المغني في التصريف: ٤٢. 145(

دليل؛ فالبيّنة على مَن ادَّعى، وإذا لم يكن ثمَّة بيّنَة، فماذا عسانا أن نُناقِش، في هذا الاتهام والاتهام السابق! فضلًا عن أنّ مثلَ هذا الحكم العام يستلزم تتبُّعًا واستقصاءً لما قاله الشيخ، ومقارنته بما قاله القدماء، وهو ما لَم تقُم به الباحثة.

ويتصل بذلك ما ذكرَتْه في حديثها عن كتاب (اللباب من تصريف الأفعال)؛ فعلى الرغم من قولها إن طريقة الشيخ في تأليف هذا الكتاب لم تختلف عنها في (المغني)، فقد ذكرَت مأخذًا لم تذكره ضمن مآخذها السابقة على (المغني)؛ وذلك قولها: "قلّة مصادر هذا الكتاب، ويعود هذا إلى عدم ذكر المصادر التي نقل منها؛ إذ بلغت خمسةً وعشرين مصدرًا فقط"(١٤٦) على حدِّ تعبيرِها.

ولَم تُحصِ الباحثة هنا عدد النقول في الكتاب مثلما أحْصَتْها في كتاب (أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية)، أمَّا تعليلها بإرجاع سبب هذه القِلَّة إلى أن الشيخ لم يذكر المصادر التي ينقل عنها، فهو ما لا ينبغي السكوت عَنه؛ إذ لا يخفى ما فيه من إساءة علميَّةٍ إلى صنيع الشيخ في كتابه. إن من الطبيعي أن تكون مصادر الشيخ قليلة في كتابه الموجز كما يبدو من اسمه (اللُّباب)، المختصر من كتابه الأكبر (المغني)، ومن ثمّ لا أرى لهذه المؤاخذة محلًّا ولا قبولا، وكذلك تعليلها لذلك بنقل الشيخ عن المصادر دون إشارة فهو اتّهامٌ وجرأةً ممقوتة بادّعاء أن الشيخ ينقل من المصادر دون عزوٍ، وكعادتها لم تذكر موضِعًا واحدًا أو مسألةً واحِدَةً نقلها الشيخُ عن غيره دون أن يُشير إلى ذلك لتكون دليلًا على ما تدّعيه!.

وفيما يتعلّق بما ذكرَتْه الباحثة في المأخذ الثاني، بأن الشيخ كان يذكر مصادره في المتن، ولا يشير إليها في الحاشية، فالحقيقة أن الشيخ فَعلَ ذلك في بعض المواضع فقط؛ ولم يكن على مدار الكتاب كله؛ وعلى سبيل المثال كتب الشيخ مصادره في الحاشية صفحات: ٤٠، و٤٢، و٤٣، ولم يذكر الشيخ في هذه الصفحات مصادر في المتن، في حين ذكر بعض المصادر في المتن في صفحات: ٥٧، و٦٠، و٦٢، وإن كانت هذا الطريقة في التأليف شائعةً عند الشيخ وعند غيره من العلماء في القرن الماضي، ولم يكن التقيُّد بالتزام ذكر المصادر في الهامش – على نحو ما أرادت الباحثة - قد استقرّ بعد.

أما مأخذُ الباحثة الثالث في قِلَّةَ استشهاد الشيخ بالحديث النبوي الشريف موازَنَةً باستشهاده بالقرآن والشعر، فهذه المسألة تتعلَّق بقضية الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف التي يطول الكلام فيها واختلف العلماء بشأنها؛ فمنهم من رأى صحّة الاحتجاج

) البحث الصرفي عند الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة: ٢٢. 146(

بالحديث النبوي، ومنهم مَن رفضَ الاحتجاجَ به، والاتجاه الثالث رأى التوسُّط بين المنع والجواز[١٤٧]، وقد تطرَّقت الباحثة إلى هذه القضية في موضِعٍ آخر من أطروحتها[١٤٨] وكرّرت ما قالته بأن الشيخ لم يكثر من استشهاده بالحديث الشريف مثلما أكثر من استشهاده بالقرآن الكريم.

وإن كان الشيخ قد استشهد بالحديث الشريف في مؤلّفاته على نحوٍ أقَلّ من استشهاده بالقرآن الكريم، فإنّه يتفق مع غيره في هذا الجانب، ولم نجد أحد العلماء يُخالف هذا النّهج؛ بأن يُكثر من الاستشهاد بالحديث الشريف على حسابِ الاستشهاد بالقرآن الكريم، أو يُساوي بينهما! ومن ثمَّ فإن الموازنة النسبية التي عَقَدَتْها الباحثة لا تستقيم من جهة القِلَّة والكثرة؛ لأن شواهد الحديث النبوي تأتي دائمًا في كتب النحو والصرف– من حيث العدد - في مرتبةٍ تالية لكلٍّ من الشواهد القرآنية والشعرية منذ سيبويه وحتى يوم الناس هذا، ولم يكن كتابُ الشيخ استثناءً من بين هذه الكتب، ومن ثمَّ ينبغي أن يكون المأخذُ على الباحثة في تلك الموازنة التي عقدَتها، لا على الشيخ.

وفيما يتعلق بعدم وضع الآيات القرآنية بين أقواس كبيرة – على نحو ما قالت الباحثة – فهذا ما لم أجده في النسخة التي بين يديّ من الكتاب؛ إذ إن الآيات القرآنية موضوعة بين أقواس مزهَرة بداية من الصفحة الأولى التي ورد فيها أكثر من عشرة شواهد قرآنية في حديث الشيخ عن معنى التصريف[١٤٩].

أما الشقّ الثاني من المأخذ الرابع؛ فالباحثة مُحِقَّةٌ فيه؛ لأنّ الشيخ عضيمة – رحمه الله – لم يُخرِّج الآيات القرآنية الكريمة، وكذلك ما قالته في المأخذ الخامس من عدم تخريج الأحاديث الشريفة، والأشعار، وإن كان غالبًا ما يذكر في المتن اسمَ الشاعر قبل الشاهد الشعري.

وقد جانبت الباحثةُ الصوابَ حين قالت: "أما الشيخ عضيمة فلم يُشِر في مقدمته إلى مَن سبقه في صُنعِ الفهارس لكتاب سيبويه"[١٥٠]، وهذا الاتهامُ عارٍ من الصحّة؛ إذ ذكر الشيخ – رحمه الله – فهرسَين سبقا هذا الفهرس، بل قارن بينهما، وفضّل أحدهما على الآخر؛ فقال: "صَنع الأستاذ النجدي ناصف فهرسًا للقرآن والشعر في كتاب سيبويه، كما

(١٤٧) ينظر: الحديث النبوي في النحو العربي، محمود فجال أضواء السلف، الرياض، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ/١٩٩٧م: ٦-٩

(148) ينظر: البحث الصرفي عند الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة: ٩٨-١٠١

) المصدر السابق: 149.٣٣(

) المصدر السابق: 150.٣١(

صنع الأستاذ راتب النفاخ فهرسًا للقرآن والشعر في كتاب سيبويه أيضًا، وفي يقيني أن صنيع الأستاذ راتب النفاخ أكمل وأشمل"[١٥١]

ولم تخرج مآخذُ الباحثة على أهمِّ كُتب الشيخ (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) عمَّا سبق أن ذكرتْه من مآخذَ على الكُتبِ السابقة دون دليلٍ واحدٍ على زَعمِها، من احتواء القسم الثاني من الكتاب - الذي أفرده الشيخ للأبواب الصرفية - على أبواب نحوية، وتكرار بعض الموضوعات في الكتاب، وأن الشيخ كان في كثير من المسائل ناقلًا للنصوص دون أن يبديَ رأيًا في كثيرٍ منها، ثم تختم الباحثةُ مؤاخذاتِها على الكتاب بما ينبَغي أن تؤاخذَ هي عليه لعدم استقامة عبارتها، التي أينما توجِّهها لا تأت بخير؛ وتلك قولها: "فما من كتاب حوى إحصاءً لدقائق علم الصرف في ظل الأسلوب القرآني وفي جميع قراءاته، سواء المتواتر منها وغير المتواتر فهذا الكتاب يُعدُّ مصدرًا مهمًّا في دعم القواعد المختلفة للغة"[١٥٢].

خامسًا: عدم دقّة الباحثة في التعامل مع الحواشي:

لم تُحسِن الباحثة في تعاملها مع حواشي أطروحتِها؛ فذكرت في المتن ما حقُّه أن يكون في الحواشي، كما لم تكن دقيقةً في إحالاتها؛ إذ ذكرت في الحواشي أرقام بعض صفحات مصادرها، وبالرجوع إلى تلك المواضع لم يكن بها ما ذكرَتْه، ويتضح ذلك فيما يأتي:

١. في حديث الباحثة عن كتاب (المقتضب) عرضَت لتصدير محمد أبو الفضل إبراهيم للكتاب، ثم المقدمة وما اشتملَت عليه، ومنهَج الشيخ رحمه الله في تحقيقه وفهرستِه، ثم سَرَدَت الباحثة سَردًا - بلا داعٍ - الفهارس المجمَّعة التي وضعَها الشيخ رحمه الله في صدر الفهارس التفصيلية للكتاب، وبلغ عددُها أربعةَ عشر فهرسًا، ثم ذكرت في الحاشية أرقام صفحات الموضوعات الواردة في هذه الفهارس، وكان الأَولَى الإحالة إلى أرقام صفحات هذه الفهارس فقط في الحاشية دون سَردِها؛ ذلك لأن الباحثة بعد أن ذكرَت هذه الفهارس في المتن لم تعلِّق عليها بشيءٍ، فلم يكن في ذكرها فائدة.

٢. حين تحدثت الباحثة عن مميزات (المقتضب)، فعلت ما فعلته مع الكتب السابقة؛ إذ رأت: "بروز شخصية الشيخ عضيمة في كثير من المواضع"[١٥٣]؛ وأنه كان مؤيدًا لآراء بعض العلماء أحيانًا، ومخالفًا لها أحيانًا أخرى، ومخطِّئًا لبعضها أحيانًا ثالثة، ولم

) فهارس كتاب سيبويه ودراسة له: 151.٥(

) المصدر السابق: 152.٣٩(

) المصدر السابق: 153.٢٧(

تذكر من ذلك مسألة واحدة، مُكتفيةً بالإحالة في الحاشية، إلى أرقام بعض الصفحات، التي رَجَعْتُ إليها في المقتضب، فلم أجد فيها شيئًا متعلِّقًا بآراء الشيخ وتأييده لآراء غيره من العلماء، أو مخالفتها، أو تخطِئَتها، بل لم أجد أحيانًا الموضع الذي ذكرتْه الباحثة.

على سبيل المثال أرادت الباحثة تأييد قولها بأن الشيخ كان مخالفًا لآراء بعض العلماء ومؤيّدًا لبعضها الآخر فأحالت في الحاشية رقم ٦ صـ٢٧ إلى الجزء الثاني من المقضب صـ٢٥٥ هامش رقم١، وبمراجعة الموضع المذكور لا نجد إلا نصًّا نقله الشيخ عن سيبويه في تحقير (خاتِم، ودانِق، وطابق) ولم يعلّق على كلام سيبويه بشيء.

كما أرادت الباحثة أن تؤيد قولها إن الشيخ كان يخطِّئُ آراء بعض العلماء أحيانًا، فأحالت في الحاشية رقم ٧ إلى الجزء الأول من المقتضب،صـ٦٨، حاشية رقم ٩، وبمراجعة هذا الموضع نجده من مقدمة التحقيق؛ ويتحدث الشيخ فيه عن شرح المبرد للامية العرب للشنفرى، ولا توجد حاشيةٌ واحدةٌ في هذه الصفحة.

وحينَ أوجَزت الباحثة أحْسَنَتْ بقولِها: "أمّا هنات التحقيق لهذا الكتاب فلم أتبين ما يمكن أن يؤاخَذَ به الشيخ عضيمة في تحقيقه المقتضب، فما يمكن أن يُقال يُسَجَّل له لا عليه"[١٥٤].

٣. في حديث الباحثة عن كتاب الشيخ (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) ذكرت أن القسم الثاني اختصّ بالأبواب الصرفية إلا أن الشيخ دَرَسَ فيه عددًا من المسائل النحوية، وأرادت أن تشير إلى مواضع هذه المسائل في الكتاب فقالت في الحاشية: "ينظر على سبيل المثال: الجزء الأول (١٢٦-١٢٧)، والجزء الثاني (٦٨٠-٦٨٢)، والجزء الثالث: ٣٣٠، والجزء الرابع: ١٧٣"[١٥٥]، وبالرجوع إلى هذه الصفحات لم أجد فيها شيئًا مما أرادتْه الباحثة، وكلها مسائل صرفية؛ إذ يتحدث الشيخ في الموضع الأول الذي ذكرَتْه الباحثة عن معاني صيغ الزوائد في الأفعال: أَزَلَّ، وأزْلَفَ، وأزاغَ...إلخ، وفي الموضع الثاني يتناول المصادر التي وردَت في القرآن الكريم على (فَعْلَة)؛ نحو: جَهْرَة، وحَسْرَة، وخَشيَة ...إلخ، وفي الموضع الثالث يعرض ما جاء في القرآن الكريم من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، وفي الموضع الرابع يقدم الشيخ حصرًا بما وَرَدَ في القرآن الكريم من إضافة اسم التفضيل إلى المعرفة، وإن كان موضوع (الإضافة) الذي تطرَّق

) المصدر السابق: 154.٢٨(

) المصدر السابق: 155.٣٦(

إليه الشيخ في الموضِعَين الأخيرَين - وهو من موضوعات النحو - ليس مقصودًا لذاتِه، وإنّما المقصود – كما هو واضح – إضافة المشتقات التي يُعالِجها في هذا القسم من الكتاب، وهي موضوعاتٍ صرفية في المقام الأول.

سادسًا: التجرُّؤ على الشيخ عضيمة وغيره من العلماء وتخطئتهم دون سنَدٍ علميّ:

من العَجبِ العُجاب أن تغُضَّ الباحثةُ الطَرفَ عمّا يعنيها في موضوع أطروحتِها وهو البحث الصرفي عند الشيخ عضيمة وتنصرف إلى ما لا يعنيها، متسرِّعةً في التجرُّؤ على كلام أكابرِ العلماء وتُخَطِّئَة عبارَتَهم بلا سَنَدٍ علميّ.

وها هُنا ينبغي التوقُّف أمام عِبارَةٍ نقلَتْها الباحثة عن أستاذنا العلَّامة محمود الطناحي –رحمه الله تعالى وأجزل مثوبَتَه – فأخطأت في مجرّد النقل؛ وأرادت أن تستدرك عليه وتصحِّحَ عبارتَه التي قال فيها: "وقد كشَفَ الشيخُ عُضيمة في تحقيق كتاب المُقتضَب عَن عِلمٍ غَزيرٍ ظَلَّ حبيسَ صَدْرِه طوالَ هذه السنواتِ التي سبقَت طبعَ المقتضَب، ولعلّ أنفعَ ما في تحقيق هذا الكتاب أنه دَلَّ النّاسَ على كتاب سيبويه، وفتح لهم مُقفَلَه، وخاضَ بهم لُجَجَه؛ فقد ربطَ الشيخ بين مسائل المقتضب ومسائل سيبويه ربطًا مُحكَمًا، إلى فوائد أخرى نَثَرَها الشيخ في حواشيه"[١٥٦]، هكذا جاءت عبارة شيخنا الطناحي بردَ الله مضجعه، أمَّا الباحثة فقد خطّأت قوله: "فقد ربطَ الشيخ بين مسائل المقتضب ومسائل سيبويه" ورأت أن الصواب حذف الظرف (بين) واستبدال الواو العاطفة بالباء الجارّة.

وإذا لم تعرف الباحثة – بدايةً- الفرقَ بين همزتي الوصل والقطع فعليها بمراجعةِ نفسها، وليس لها الحقّ في الاستدراك على اثنين من أكابر العلماء؛ هما الشيخ عضيمة، والعلامة الطناحي – رحمهما الله تعالى وأجزل مثوبتهما - ولقد أحصيتُ للباحثةِ في نَقلِها العبارةِ السابقة فقط خمسةَ أخطاء؛ ما بين عدم تفرقتها بين همزتي الوصل والقطع؛ في ثلاث كلمات (الأستاذ، والأزهر، وإلى) التي كتبتْها بهمزة وصل، كما عرَّفَتْ الصفة لموصوفٍ نكرة في كتابتها (علم الغزير)، واستبدلَتْ الحاءَ بالجيمِ في كلمة (لُجَجه) التي كتبتها (لحجه)، وعلى الرغم من ذلك علَّقت الباحثة بقولها: "الفصيح ان يقال: فقد ربط الشيخ مسائل المقتضب بمسائل سيبويه"[١٥٧]،فأخطأت أيضًا في كتابة (أن) بهمزة وصل، ثم إنها لم تبيّن مرجعها، أو العِلَّة في هذه (الفَصاحة)، غير أن تعبير أستاذنا تعبير فصيحٌ لم أرَ مَن خطأَه

(١٥٦) مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي، مع محاضرة عن التصحيف والتحريف، محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م: ١٤١-١٤٢.

) البحث الصرفي عند الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة: ٢٧، حاشية 157.1(

من العلماء الذين يؤخذ منهم العلم أمثال صاحب العبارة، الذي أعلمُ، ويعلم كلُّ مَن قرأ له، أو تعلَّمَ على يدَيه- مدى حرصه على دقّة لغتِه وفصاحتِها.

كما تسرّعت الباحثة في التعقيب على استعمال الشيخ عضيمة حرف العطف (أم) بعد كلمة (سواء) لعدم وجود همزة التسوية؛ وذلك في قوله: "ففي مسائل التذكير والتأنيث سُقْتُ نصوصَ الكتب الأخرى سواء منها ما تقدّمَ ابنَ الأنباري أم ما تأخّرَ عنه"(١٥٨)، فقالت: "الأفصح أن يقال (أو) لعدم وجود الهمزة بعد سواء"(١٥٩)، ومن عجَبٍ أن تُخطِئَ الباحثةُ هُنا أيضًا في مجرّد النقل لعبارة الشيخ، كما أخطأت في نقل العبارة السابقة لشيخنا الطناحي؛ إذ كتبَت كلمة (سُقتُ) بالشين بدلًا من السين، وتكرّرَ الخطأُ نفسُه من الباحثة مرّتين أخرَيين(١٦٠)، أمّا عبارة الشيخ ففصيحةٌ؛ إذْ أجاز مجمعُ اللغة العربية بالقاهرة في قراراته العطف بـ (أم) أو العطف بـ (أو) بعد (سواء)، ونَصَّ على ذلك بقوله: "يجوز استعمال (أم) مع الهمزة وبغيرها، وفاقًا لما قرّره جمهرة النحاة، واستعمال (أو) مع الهمزة وبغيرها كذلك"(١٦١).

ومما يدعو إلى العجب أيضًا من عدم دقّة الباحثة في النّقل وفي معرض موازنتها بين صنيعِ كلٍّ من الشيخ عضيمة والأستاذ هارون - رحمهما الله تعالى – في فهارس كتاب سيبويه، نطالع عناوين الفهارس المجمعة التي صنعها الأستاذ عبد السلام هارون ووضعها في بداية المجلد الخامس الذي خصّصه لفهارس الكتاب، ومن بينها الفهرس الذي أفرده للمقابلة بين صفحات نسخة بولاق من كتاب سيبويه وصفحات النسخة التي حققها، وجعل عنوانه (المقابلة بين صفحات نسخة بولاق ونُسختنا هذه)، فنجد الباحثة تنقل هذه العبارة بضمير المتكلمين المتصل (نا)(١٦٢) ولم تتنبَّه إلى أن الشيخ يتحدث عن نفسه!!

وقد استدعى ما سبق تعقُّبَ الباحثة في أخطائها اللغوية والإملائية التي جاء بعضُها فجًّا لا يحسن السكوتُ عليه.

---

(١٥٨) المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤٠١هـ/١٩٨١م: صـ ٤٩

) البحث الصرفي عند الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة: ٤٢، حاشية:١ 159(

) المصدر السابق: صـ ٤٠ و٤١.160(

(١٦١) القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب (من ١٩٣٤ إلى ١٩٨٧م)، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٩٨٩م: صـ ١٠١.

) البحث الصرفي عند الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة: ٣٣. 162(

فمن أخطائها النحوية في الفاعل قولها في سياق حديثها عن كتاب (دراسات لأسلوب القرآن الكريم): "مما أثار إعجاب العلماء والباحثين، فأثنَوا على عملِه كثيرًا منهم، فقد قال الأستاذ محمود محمد شاكر عنه ... "[١٦٣].

ومن أخطائها في المفعول به قولها: "بلغ عدد صفحات الجزء الأول من القسم الثاني من هذا الكتاب ثلاث وخمسين وسبعمئة صفحة"[١٦٤]، وقولها: "ثُمّ ذكَر عدد من القراءات القرآنية"[١٦٥].

أما الأخطاء الإملائية والطباعية فأكثرُ من أن تُحصى؛ وعلى سبيل المثال أهملت الباحثة همزة القطع وجعلتها وصلًا في الأطروحة كاملةً إلا فيما ندَر، ومطالعة صفحة واحدة كافٍ للدلالة على ذلك، وسبقت الإشارة إلى ورود كلمة (سُقتُ) ثلاث مرَّات مكتوبة بالشين، وكذلك كلمة (المنثور) التي جاءت مكتوبة مرتين في صفحة واحدة (المنشور)[١٦٦]، وكلمة (عمر) بدلا من (عَجز) في قول أبي زيد الأنصاري: "ما أقول قالت العرب إلا إذا سمعته من عجز هوازن أو من سافلة العالية"[١٦٧]، وكتابة (يعزمه) بدلًا من (يعرفه) في قول ابن الخياط: "أقمت سنين أسأل عن وزن (ارعوى) فلم أجد من يعرفه"[١٦٨]، وتقول في تعريف السماع اصطلاحًا: "هو ما ثبَت في كلام من يوثق بفصحاته"[١٦٩]، بدلًا من (بفصاحتِه)، وفي قائمة المراجع جاءت (وزارة الحديث) بدلًا من (دار الحديث)[١٧٠]! إلى غير ذلك من الأخطاء التي لا تكاد تخلو منها صفحة واحدة من الأطروحة.

) المصدر السابق: 163.٣٦(

) المصدر السابق: 164.٣٣(

) المصدر السابق: 165.١١١(

) المصدر السابق: 166.١١٢(

) المصدر السابق: ١٠٨-167.١٠٩(

) المصدر السابق: 168.٥٥(

) المصدر السابق: 169.٨١(

) المصدر السابق: 170.٢٠٦(

المبحث الخامس

الدراسة الشاملة للمنجز العلمي للشيخ عضيمة

الشيخ عضيمة وجهوده اللغوية:

هذه الأطروحة حصلَت بها صاحبتُها على درجة الماجستير من كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى عام ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م، وجاءت في اثنتين وستين وثلاثمئة صفحة (٣٦٢)، اشتملت على مقدِّمة وتمهيد، وثلاثة أبوابٍ، وخاتمة.

تحدُّثَتْ الباحثةُ في المقدمة التي استغرقت ستَّ صفحاتٍ عن أسباب اختيار الموضوع، فذكرت أن الشيخ من خيرة علماء العربية، ومن أعلام العلماء المعاصرين، وأن اختيار الشيخ وجهوده اللغوية موضوعًا للدراسة لم يكن بسبب حصول الشيخ على جائزةٍ عالمية، وإنما مثل هذه الجهود "جديرة بأن تُبحث لذاتها؛ بُغيَةَ تحديدِ مَسارِها، وإدراك مقوماتها، وفهم جوانبها، والتعرُّف إلى خصائصها"(١٧١)

ثم تحدثت عن الصعوبات التي واجهتها في سبيل إنجاز أطروحتِها، وأن هذه الصعوبات تنوعت بين ما كان مصدره محاولة التعرف على ظروف نشأة الشيخ الأولى، وملابسات هذه النشأة، وما كان مردُّه إلى محاولة فهم نسيج علاقاته الاجتماعية وأثر فقدان السمع عليها، ومن هذه الصعوبات ما كان سببُه محاولة إدراك بعض الخفايا المتصلة بطبيعة المساعدة التي كان يتلقّاها الشيخ أثناء صياغة أعماله العلمية، وذَكرت أن هذه المحاولات ووجِهت بشيءٍ أقرب إلى الرفض ممن لديهم القدرة على كشف الحقائق وبيان الغامض منها، قائلةً: "وكأن مجرد الاقتراب من هذه الموضوعات من المحظورات التي لا يليق البحث فيها"(١٧٢)

ثم عرضت الباحثة تبويب الأطروحة، فجعلت له عنوان: خُطّة البحث، وبعد أن ذكرت ما اشتمل عليه التمهيد، برَّرَت مجيء أبواب الأطروحة على النحو الذي جاءت عليه فيما يتعلق بجهود الشيخ في الفهرسة التي اختصَّ بها الباب الأول من الأطروحة، ثم التحقيق، والذي اختصَّ بها الباب الثاني، ثم التأليف واختص بها الباب الثالث، فذكرت الباحثة أنها آثَرَت تبويب الأطروحة على هذا النحو عوضًا عن تبويبها على العلوم التي تنتمي إليها هذه الجهود: أصواتًا وبِنيةً ودلالة وتركيبًا حتى لا تقع في المحاذير وفي طليعتها: تمزيق النِّتاج العلمي للشيخ، لأن هذا النتاج متشابك المستويات بصورة يُصبِحُ معها وضع كل مستوى منها بمعزلٍ عن الآخر مشوِّهًا لخصائصه، مزيّفًا لسماته.

) الشيخ عضيمة وجهوده اللغوية، صـ:١71.(

) السابق، صـ:٣172.(

فكان هذا المبرّرُ الأول الذي يتَّفِق البحثُ معه؛ إذ لم يُفرد الشيخ كلَّ علمٍ بمؤلَّفٍ مستقلٍ، بل جاءت المسائل اللغوية مُوزَّعَةً في ثنايا مؤلَّفاتِه لا سيما كتابه الجامع (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) الذي ألَّفه الشيخ على نحوٍ لم يُسبَق إليه، واشتمل على مسائل متنوعة تغطِّي المستويات اللغوية الأربعة، وإن كان الشيخُ نفسه ذكر أنه سعى إلى صُنعِ مُعجَمٍ نحويٍّ صرفيٍّ، وينطبق الأمر نفسُه على تحقيق الشيخ لكتاب المقتضب للمبرد، مع الإشارة إلى أن الشيخ ألَّف كتابًا صرفيًّا خالصًا هو (المغني في تصريف الأفعال).

أمَّا المبرر الثاني الذي ساقَته الباحثة لتبويب الرسالة على النحو الذي جاءت عليه، فهو أنها لا تريد تغيير الجهد العلمي الذي يمثله نتاج الشيخ، مُرجِعَةً ذلك إلى أنّ أهم ما يميز هذا النتاج هو الاتصال المباشر بالتراث وتفهُّمِه، وتوظيف هذا الاتصال في صنع فهارس محددة تيسره وتذلل صعابَه، وصياغة أعمالٍ علمية تقوم في جوهرها على هذه الفهارس، فهذا الرأي مقبولٌ أيضًا، غير أن الباحثة ألمحَت في هذا السياق إلى حَصْرِ أهميةِ المنجز العلمي للشيخ في مجال الفهرسة، الذي تميَّزَ فيه، على نحو ما ذُكِرَ في الفقرة السابقة، وتطرَّقت إلى الآراء العلمية الخاصة بالشيخ التي رأت أنّها تصل إلى حدِّ النُّدرة؛ تقول عن المنجز العلمي للشيخ: "فإن أهمَّ ما فيه ليس الآراء الخاصّة، لأن هذه الآراء فيه محدودة إلى حَدِّ النُّدرة" وهذا الادِّعاءُ – لا شكَّ - يستلزم بيِّنَةً ودليلًا لتأييده، وهو ما لم تأتِ به الباحثة.

انتقلَتْ بعد ذلك إلى التمهيد، وتحدثت فيه عن حياة الشيخ وثقافته وآثاره العلمية، وقد استَوفَت الباحثة هذا الجانب في التمهيد الذي أدارَتْه على ثلاثة مباحث؛ الأول بعنوان: حياة الشيخ، والثاني: ثقافته، والثالث: آثاره العلمية.

جاء الباب الأول من الأطروحة بعنوان: جهود الشيخ في الفهرسة؛ وضَمَّ فصلَين؛ تناول أولُهما الفهارسَ المطبوعة، وتناول الثاني الفهارس المخطوطة، ودار الباب الثاني على جهود الشيخ في التحقيق؛ وضمَّ فصلَين أيضًا؛ تناول الأول تحقيق كتاب المقتضَب للمبرِّد، وتناول الثاني تحقيق كتاب المذكر والمؤنث لابن الأنباري، وكان الباب الثالث بعنوان: جهود الشيخ في التأليف، واحتوى ثلاثة فصولٍ؛ درَسَ أوّلُها مقالاتِ الشيخ، ودَرَسَ الثاني كُتُبَ الشيخ باستثناء كتاب دراسات لأسلوب القرآن الكريم، الذي درَسَتْهُ الباحثةُ في الفصل الثالث، ثم الخاتمة التي تضمَّنت النتائج التي انتهت إليها، وأنهت الباحثة أطروحتها بما سَمَّته (الفَهارس)؛ فجعلَت المصادر والمراجع فهرسًا! والموضوعات فهرسًا آخر.

التحليل والنقد:

بعد مطالعة محتوى الأطروحة انتهى البحثُ إلى المُلاحظات الآتية:

١. لم تحدد الباحثة المعايير التي ستحكم من خلالها على المنجز العلمي للشيخ، ولا المنهج الذي ستسير عليه، وإنما قالت بعد أن ذكرت مؤلفاته: "وسنعرِض فيما يأتي لهذه الأعمال بالدرس والتحليل، عسى أن نصِل من خلالها إلى رؤيةٍ واضحة لجهود الشيخ العلمية، وتقويم دقيق لقيمة هذه الجهود"(١٧٣).

٢. ألمَحت الباحثة إلى أن قدرات الشيخ في صِغَرِه كانت متواضعة، دون أن تذكُر سَندًا لما ذهبت إليه، وإن كانت قد وضعت عبارتها كأنها في سياق عام لا ينطبق على الشيخ وحده وإنما على الجميع؛ تقول عن جهود الشيخ: "هي في نهاية الأمر نِتاج رحلة علمية جادَّةٍ منذ مراحل الطلب الباكرة، رحلة تشجِّع الباحث على الاستمرار في العمل العلمي مهما كانت قدراته متواضعة، إذ يتمثل فيها ما يتمثل في مثيلاتها من البداوة(١٧٤) محدودة القيمة، التي تنمو بالدأب والمتابعة والإلحاح، والفطنة لعناصر القوى ودعمها، والبصر بمواضع التميز وتأكيدها"(١٧٥).

٣. عمدت الباحثة بدايةً من مقدمة الأطروحة إلى التأكيد على أنَّ تميُّز المنجز العلمي للشيخ ينحصِرُ في مجال واحدٍ فقط وهو مجال الفهرسة، ثم تعقَّبت هذا الجانب بالتحليل والنقد، وأغفلت ما عداه؛ تقول: "ولو أن إنسانًا قرأ بحث الشيخ الأول الذي حصل به على (العالمية من درجة أستاذ) وهي المعادلة للدكتوراه، لأدرك أن في هذا البحث عناصر تتألَّق، وهذه العناصر المتألقة هي ما يتَّصل بالفهرسة؛ فقد أتيح لها أن تضيف لمحات جديدة وجادَّة معًا، وكانت معرفة الشيخ بهذا العنصر من عناصر قوته وحرصه على دعمه وتأكيده وراء ما حقَّق الشيخ في حياته كلها من نجاح، بما فيه عمله الكبير: دراسات لأسلوب القرآن الكريم"(١٧٦)

٤. يتصل بذلك اكتفاؤها بالإشارة العابرة إلى المقالات التي كُتبَت عن الشيخ من زملائه وغيرهم، بذكر أسماء الكاتبين وإغفال المحتوى المكتوب؛ إذ تقول في المقدمة عقب

) السابق، صـ:٢٧. 173(

) هكذا قالت الباحثة، ومن الواضح أنها تقصد (البداية)؛ إذ لم يكن للشيخ علاقة بالحياة البدوية.174(

) السابق، صـ:١.175(

) السابق، صـ:٢.176(

الفقرة السابقة: "ومن الحق القول بأن بعض المقالات قد نُشرت عن الشيخ في حياته وبعد مماته؛ منها ما كتبه زميله ورفيق عمره الأستاذ الشيخ أحمد كحيل، وما كتبها غيره؛ مثل الأستاذ محمود محمد شاكر، والدكتور عبد الله التركي ..."، وهذا من الحقِّ بالفِعل، غير أنه حقٌّ منقوص؛ إذ كان الأجدرُ بالباحثة أن تذكر بشكل مجملٍ ما ارتكزت عليه بعض هذه المقالات، أو مقالة واحدة منها على الأقل، لبيان وجهة نظر أصحابها في القيمة العلمية للشيخ رحمه الله، ولكنها نأَتْ عن ذلك.

٥. لم تكن الباحثة دقيقة في تعبيرها عن مقالات الشيخ التي سبق ونشرها في كتبه بأنها (منقولة)؛ بما يوحي أنه نقلها من غيره؛ فقد قسَّمت هذه المقالات إلى مجموعتين؛ قالت عن المجموعة الأولى: "نقول نصيَّة من كتبِه الثلاثة ..."، وقالت عن المجموعة الثانية: "نقول متنوعة لا أصل لها في كتبه المنشورة"[١٧٧] وكان الأجدر أن تقول مثلًا: "مقالات سبق نشرُها ضمن كتب الشيخ"، و: "مقالات لم يسبق نشرها"، وفي أثناء تَعداد الباحثة المجموعة الأولى من المقالات عبَّرت عنها في الحاشية بقولها: "وهي منقولة من..."، أو: "وهي منقولة نَصًّا عن ..."[١٧٨]، وكان الأولى أن تقول مثلًا: "وسبقَ أن نشرها الشيخ في ...."، أو: "وأصل المقال في ...". وقد جاء باحثٌ آخر فنقل هذا التقسيم نصًّا، فضلًا عن أنه لم يُشِر إلى مرجعه في هذا النقل[١٧٩].

٦. أكَّدَت الباحثة أن الشيخ عضيمة قد استفاد في ترتيبه لفهارس الموضوعات الصرفية في (المقتضب) من كتاب (شذا العرف) للشيخ أحمد الحملاوي، ولم يُصَرِّحْ بذلك؛ فبعد أنْ ذكرَت أنَّ بين فهارس كل من الكتابين قدرًا كبيرًا من التشابه في الإطار العام وفي التمييز بين تصريف الأسماء وتصريف الأفعال، وفي الحرص على تناول المباحث المشتركة بينهما في موضع خاصٍّ متميز يعقب مباحث الأسماء والأفعال، قالت: "لستُ أزعمُ أن الشيخ قد قلَّدَ شذا العَرفِ تقليدًا مُطلقًا، أو نقل عنه ترتيبه، ولكن لا سبيل إلى إغفال الحقائق الآتية"[١٨٠] ثم ذكرت أن كتاب شذا العرف أقدم بفترة طويلة من صنع الشيخ لفهارس (المقتضب)، وأن من المقطوع به أن الشيخ وقفَ على كتاب شذا

) السابق، ص:177.٢٥(

) السابق، ص:178.٢٦(

(١٧٩) ضياء سرحان خلف ديوان العزاوي، الدراسات القرآنية عند محمد عبد الخالق عضيمة، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإسلامية جامعة بغداد، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م:ص٥٣، وهي الأطروحة التي ناقشَها المبحث الأول من هذا البحث.

) الشيخ عضيمة وجهوده اللغوية، ص: 180.٤٧(

العرف وإن لم يصرّح بذلك، لأن الشيخ الحملاوي قام بالتدريس في كلية اللغة العربية، قبل أن يلتحق الشيخ عضيمة بالكلية، وذكرت أن الشيخ في الوقت الذي لم يُصَرّح فيه بالمصدر الذي أخذ منه ترتيب المسائل الصرفية في فهرسه، لم يذكر أنه مبتكر هذا الترتيب

٧. رأت الباحثة أن فهارس المقتضب تحتاج إلى إعادة صياغة وترتيب للمسائل التي اشتملت عليها، وأن بها نقصًا ينبغي استكماله، فذكَرت أنه كان من الواجب على الشيخ أن يصنع فهرسًا للموضوعات الآتية:

(المسائل الخلافية، التعليلات النحوية، تعدد الاحتمالات والتوجيهات النحوية، الروابط، الرتبة، النظام والترابط، التأويل)[١٨١]، وعرضت الباحثة نماذج كثيرة للتعليلات[١٨٢] لكنها لم تعرض نماذج للمسائل الخلافية.

٨. أخذت الباحثةُ على الشيخ أنه لم يذكر البيانات الضرورية للمراجع التي استعان بها في المقتضب؛ مثل رقم الطبعة وتاريخ النشر؛ وعبَّرت عن ذلك بقولها: "وفي فهرس المراجع حذَفَ بعض المعلومات الضرورية المفيدة في تحديد الطبعة التي رجع إليها في تحقيقه ..."[١٨٣].

ولا تخفى دلالة الفعل (حَذَفَ) على التعمُّد، وكأن البيانات كانت مذكورة ثم قام الشيخُ بحذفِها، وكان الأولى إذا افترضنا حسنَ الظنّ أن تعبِّر عن ذلك بنحو (لم يذكر ...)، بل كان الأولى بالباحثة أن تراعيَ هي نفسُها ذلك فيما صنعته في نهاية رسالتها لثبت المراجع؛ إذْ لم تذكر البيانات كاملة لمراجعها إلا فيما ندر؛ وقد طالعتُ المراجع المُدرجة في نهاية الأطروحة فوجدتها تحت عنوان (المصادر والمراجع) وفضلا عن أنها لم تفرق بين المصدر والمرجع فقد اشتملت هذه القائمة على تسعَةٍ ومئة مرجع (١٠٩)، صدَّرتها بأربع مجلات؛ هي: مجلة الأزهر، ومجلة التضامن الإسلامي، ومجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ومجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، فذكرتها الباحثة على هذا النحو الذي ذكرتُه دون أن تُثبِتَ أرقام الأعداد أو الأجزاء أو التواريخ، أما المراجع الباقية وعددها خمسة ومئة (١٠٥) فلم تذكر سنوات الطباعة إلا لثلاثةٍ منها؛ جاءت على النحو الآتي حصرًا وليس على سبيل التمثيل:

) السابق، صـ٥٤-٥٩.181(

) الموضع السابق.182(

) السابق، صـ٣٤.183(

- الحجة لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور شلبي سنة ١٣٨٥هـ ١٩٦٥م.
- شرح الكافية لابن الحاجب، ط المطبعة العامرة بالأستانة سنة١٣٠٩هـ
- شرح الكافية للرضيّ، ط المطبعة العامرة سنة ١٢٧٥هـ

فذكرت التاريخ في الأول ونسيت مكان الطباعة، فضلا عن أنها اقتطعت اسم المحقق، واكتفت بذكر مكان الطباعة في الثاني (الأستانة)، وتركت للقارئ استنتاجه في الثالث، أما في غير هذه الثلاثة فلم يُذكَر تاريخٌ واحدٌ لأي مرجع، وللأمانة العلمية ذكرت رقم الطبعة لعدد محدود جدا من المراجع مثلما قالت: البرهان للزركشي (ط ١)، و: شذا العرف (ط ١١) لكنها لم تذكر التاريخ أيضًا، أمَّا كتاب سيبويه فقد ذكرتْه على هذا النحو: "كتاب سيبويه، ط. بولاق، وتحقيق عبد السلام هارون" ولم تزد، وقد صدرت الطبعة الثالثة للكتاب بتحقيق عبد السلام هارون عام ١٩٨٨م؛ أي قبل مناقشة رسالتها بعام، فعلى أي الطبعات اعتمدت؟ وسارت الباحثة على هذا النحو في ذكر مراجع الرسالة، وتقول عن المغني لابن هشام: "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق وطبع محمد محيي الدين عبد الحميد"، هكذا قالت! ولم يُعرف أن الشيخ محيي الدين كان لديه مطبعة، ولعلَّ من المناسب هنا الاستئناسَ بقول الله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ (البقرة:٤٤).

٩. رجّحت الباحثة استفادة الشيخ عضيمة في تأليف كتابه (شواهد كتاب سيبويه ودراسة له) من فهارس عبد السلام هارون للكتاب دون أن يذكر الشيخ عضيمة ذلك؛ فبعد أن ذكرت الباحثة ما قاله الشيخ عضيمة في مقدمته بأنه صنع فهرسين لكتاب سيبويه أولهما مجمل والثاني مفصل، تساءلت الباحثة ستة أسئلة، ولم تُجِب عن أيٍّ منها، على هذا النحو: "متى صنع الفهرس المجمل؟ وما الصورة التي كان عليها؟ وما علاقته بالفهرس المفصل الذي كان لدى الشيخ من قبل تحقيق المقتضب؟ ثم ما صلة هذا الفهرس المفصل بهذه الفهارس في صورتها النهائية التي صدر بها الكتاب؟ هل أعاد الشيخ النظر فيه أم اكتفى بالإضافة إليه؟ ثم إلى أي مدًى يمكن القول بأن الفهرس المفصّل قد صنعه الشيخ في مرحلتين؛ المرحلة الأولى: تضمنت مسائل النحو، ومسائل

الصرف، والشواهد الشعرية، والمرحلة الثانية: أكمل بها الشيخ بقية الفهارس على نحو ما صَدَرَت به، وكان ذلك بعد صدور كتاب المقتضب؟[١٨٤]

وفي الوقت الذي لم تُجب فيه الباحثةُ على أيٍّ من هذه الأسئلة، انتهت إلى استنتاج لا يصِحُّ؛ لأنه لم يقم على دليل؛ وذلك قولها: "وإذا كان الشيخ لم يقدِّم لنا تاريخًا دقيقًا لِصُنع هذه الفهارس مكتفيًا بما يمكن استنتاجه من النصِّ السابق، فإن ذلك يعود – فيما نُرجِّح – إلى أن صُنع هذه الفهارس قد اكتمل لدى الشيخ بعد أن أنهى الأستاذ عبد السلام هارون إصدار نشرتِه المُحقَّقة لكتاب سيبويه في الفترة من ١٩٦٦ إلى سنة ١٩٧٥م"[١٨٥]

هكذا ذهبت الباحثة، وفضلًا عن أنها أغفلت ما ذكره الشيخ من أنه استفاد من فَهْرَسَتِه هو لكتاب سيبويه في تحقيقه لكتاب المقتضب، كما أغفلت ما ذكرَهُ الشيخُ عن الفهرسَين اللذين اطَّلَعَ عليهما لكتاب سيبويه وترجيحه أحدهما على الآخر حين قال: "صنع الأستاذ النجدي ناصف فهرسًا للقرآن والشعر في كتاب سيبويه، كما صنع الأستاذ راتب النفَّاخ فهرسًا للقرآن والشعر في كتاب سيبويه أيضًا، وفي يقيني أن صنيع الأستاذ راتب النفّاخ أكمل وأشمل"[١٨٦]، فضلًا عن هذا الإغفال، فقد تساءلت الباحثة ولم تُجب، ثم استنتجت استنتاجًا مُغلَّفًا بسوء ظَنٍّ دون دليل واحد، وإذا نحَّينا سوء الظنّ جانبًا، لماذا لا يُفترض أن الشيخ لم يطَّلِع على فهارس الأستاذ عبد السلام هارون قبل صدور فهارسه هو؟ وأنه لو اطَّلع على هذه الفهارس لكان ذكرَها كما ذكر الفهرسين الآخرين؟ وإنني أرجِّح هذا، معتَمِدًا على مراعاة الشيخ الأمانة العلمية التي لم تشُبها شائبة في كل ما كتبَ، بدليل حصوله على أرفع الجوائز العلمية في العالم الإسلامي، وشهادة كل من قرَأ للشيخ من معاصريه ومَن جاء بعدهم، وفي هذه الجزئية بالتحديد نجد أنه ذَكَرَ ما اطَّلَع عليه من الفهارس ورجَّحَ أحدهما على الآخر، وأرى أن ما ذهبَت إليه الباحثةُ بعيدٌ عن الصِّحّة.

١٠. تعمَّدت الباحثة التقليل من قيمة المنجز العلمي للشيخ عضيمة على مدار الأطروحة؛ ومن ذلك أنها تعقَّبت محاضرة للشيخ ألقاها في الرياض قبل صدور فهارس كتاب سيبويه بعامَين بعنوان: تجربتي مع كتاب سيبويه، قالت عنها: "ويبدو أن الشيخ أراد أن يُبَشِّرَ بها بقُربِ إصداره للفهارس التي كان بصدد إنجازها في تلك الفترة، وموضوعات هذه المحاضرة متنوعة على النحو التالي:

) السابق، صـ٦٢-٦٣.184(

) السابق، صـ:٦٣.185(

) فهارس كتاب سيبويه ودراسة له، صـ:٥.186(

- فقرة عن التأليف النحوي قبل سيبويه.
- فقرة عن القيمة العلمية لكتاب سيبويه.
- فقرة عن ثناء العلماء على كتاب سيبويه.
- فقرة بعنوان: كتاب سيبويه يمثّل صورة رائعة من صور تواضع العلماء.
- نماذج مما في كتاب سيبويه من صعوبات.
- فقرة عن اصطلاحات كتاب سيبويه.
- فقرة عن طبعات كتاب سيبويه."[١٨٧].

وغنيٌّ عن القول أن المحاضرة تكون عن موضوعٍ واحد، تندَرِجُ تحته عدَّة عناصر، غير أن الباحثة خلطت في تعبيرها عن عناصر المحاضرة بـ(موضوعات)، ثم فصَّلت ذلك بـ(فقرات)، على الرغم من أن بعض ما أطلقت عليه (فقرة)؛ مثل ما عنوَنَ له الشيخ بقوله: كتاب سيبويه يمثّل صورة رائعة من صور تواضع العلماء، استغرق سبع صفحات من الكتاب، فقد عدَّت الباحثة هذه الصفحات السبع فقرةً واحدة!.

وفضلًا عن أن الباحثة لم تتنبَّه لمضمون العنوان السابق، عقَّبت على ذلك بكلامٍ لا أجدُ مسوِّغًا له إلا ما يُلحَظُ فيه من محاولة التقليل من مجهود الشيخ رحمه الله؛ تقول: "وجَلِيٌّ أن هذه الموضوعات المتنوعة لا تقدّمُ جديدًا إلى ما هو مأثور ومعروف في كلٍّ منها، وحسبي أن أشير إلى أن الشيخ لم يقُم باستيعاب الجزئيات والعناصر في كل موضوع من هذه الموضوعات، بل كان يكتفي بعرض الأفكار أو المعلومات دون استيعاب وشُمول"[١٨٨]

وتواصلُ الباحثة مؤاخذاتِها على صنيع الشيخ في كتابه (فهارس كتاب سيبويه ودراسة له) فتنتقل إلى ما ذكره تحت عنوان: نظرات في مذهب سيبويه؛ فلم يحظَ العنوان بقبولها؛ ورأت أن ما ذكره الشيخ في هذا الجزء مجرَّد أشتاتٍ متفرِّقاتٍ بلغ عدد صفحاتها إحدى وسبعين صفحة، لا رابِطَ بينها، كما أنها لا تقدِّمُ جديدًا، وخلصت الباحثة إلى أن هذا الجزء بكامله لا داعي له، لأنه خارج عن موضوع الكتاب وهو الفهرسة؛ تقول ما نَصُّه: "انتقل الشيخ بعد ذلك إلى ذِكر عَدَدٍ من الموضوعات المتفرِّقة التي لا رابِطَ بينها، ولا نِظامَ فيها، وعَنوَنَ لها بعبارة: نظرات في مذهب سيبويه؛ فعلى مَدَى إحدى وسبعين صفحة يتناول الشيخ أشتاتًا متفرِّقاتٍ لا سبيل إلى جَمعِها تحتَ عنوانٍ واحِدٍ؛ لأن منها ما يتصل بلُغة الكتاب، مثل: أسلوب الكتاب، والأسلوب، و(مَن) بمعنى (ربَّما)، والعناوين، وطول العنوان، وخفاء العنوان، ومنها ما

) الشيخ عضيمة وجهوده اللغوية، صـ:١٨٧.٦٤(

) الموضع السابق.188(

يتصل بمادة الكتاب العلمية، وهذه بدورها لا نِظامَ فيها، ولا رابِطَ بين جزئياتها، ولا استيعاب لكل عناصرها"[١٨٩]، ثم تعقِّب بقولها: "وبهذا يتبيّن أن هذه المجموعة من (النظرات) ذات فائدة محدودة، بالرغم من أنها شغلت حيّزًا كبيرًا في الكتاب؛ لأن الأصل في الفهرس أن يوضَعَ في موضعه المخصّص له حتى لا يمثِّلُ عبئًا على من يستعمِلُه".

ولم أدرِ ماذا تقصد بالعبارة الأخيرة (الأصل في الفهرس...إلخ)!!! وما علاقة ذلك بمناقشة نَظرات الشيخ في مذهب سيبويه، التي أعقبها بذكر الفهارس التي صنعها للكتاب.

ويبدو أن الباحثة راجعت نفسَها فيما قالت بأن هذه النظرات تمثل (عبئًا) على القارئ، فرأت أن عناصرها (قَلِقَة)، ويمكن توزيعها على المواضع المناسبة لها في فهارس الكتاب؛ فقالت: "وهذه الموضوعات كما رأينا لا يمكن أن تُجمَع بِحالٍ في موضِعٍ واحدٍ، الأمر الذي يجعلها على هذا النحو قلِقَةً في موضِعِها. وكان أحرى بالشيخ أن يوزِّعُها على مَظَانِّها في فهارس الكتاب التي صنعَهَا، وتلك التي كان يحسن به أن يصنَعها".

ولم توضِّح الباحثة أين الموضع المناسب من الفهارس الذي يمكن أن يوضعَ فيه ما ذكره الشيخ عن رأيه في (أسلوب الكتاب) أو عن (طول العنوان) أو (خَفاء العنوان) على سبيل المثال.

١١. على النَّهج نفسِه، كما ذهبت الباحثة إلى أن فهارس المقتضب بِها نقصٌ ينبغي استكماله، واقترحت صناعة بعض الفهارس سدًّا لهذا النقص، رأت أيضًا أن فهارس سيبويه التي صنعها الشيخ تحتاج إلى سدِّ النقص فيها ببعض الفهارس (بالغة الأهمية) –على حَدِّ قولِها - وأن هذا النقص سبَّبَ اضطِرابًا في الفهارس التي صنعَها الشيخ؛ تقول: "نجد أن الشيخ قد أغفل صنعَ عددٍ كبيرٍ من الفهارس البالغة الأهمية للباحث النحوي واللغوي في كتاب سيبويه؛ وقد ترتَّبَ على إغفالها قدرٌ كبيرٌ من الاضطراب في الفهارس التي صنعها الشيخ؛ إذ اضطَرَّ إلى نَثرِ مسائل تنتمي إلى هذه الموضوعات المختلفة التي أغفل الفهرسة لها في مواضع شتّى من فهارسه دون أن تكون وثيقة الصلة بها"[١٩٠]، ولم تذكر الباحثة مسألةً واحدةً من هذه المسائل (المنثُورة) على نحو ما قالت.

وبناءً على ما رأته الباحثة اقترَحَتْ إضافةَ تسعة فهارس؛ لأن فُقدان هذه المجموعة من الفهارس دعاها إلى الحيرة وعَزَّ عن التفسير، على حدِّ تعبيرها[١٩١]، واقترحت أن تختَصَّ هذه الفهارس بما يأتي:

) السابق، صـ:٦٥-٦٦.189(

(١٩٠) السابق: ٦٧.

(١٩١) السابق: ٦٨.

الظواهر الصوتية، والمسائل الدلالية، والمصطلحات النحوية والصرفية، والمسائل الخلافية، والأصول النحوية، واللغويين والنحويين، والطوائف والجماعات، والقراءات، والحديث.

أقول: إنّ هذه العنوانات التي اقترحتْها الباحثة لفهارس إضافية هي موضوعات تصلحُ لدراساتٍ مستقلَّة بعيدًا عن ميدان الفهرسة، ولو كان الفهرس يحتملها لأضافها الشيخ إلى ما صنع، أو ألحقها الأستاذ عبد السلام هارون بفهارس الكتاب، وقبلهما الأستاذان علي النجدي ناصف وأحمد راتب النفاخ، لقد قامت على كتاب سيبويه دراسات تستعصي على الحصر، وتكفَّل عددٌ من الباحثين بدراسة تلك الموضوعات التي اقترحتها الباحثة لتكون فهارس إضافية لما صنعه الشيخ، في دراسات مستقلَّة، وتقتضي الأمانة العلمية أن أقول إن هذه الأبحاث والدراسات صَدَرت بعد إجازة الباحثة في أطروحتها، فيما عدا كتابًا واحدًا هو: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه للدكتورة خديجة الحديثي؛ أمَّا فيما يتعلق بما اقترحته الباحثة من فَهارِس فسأذكر لمجرَّد التمثيل وليس الحصر تلك الدراسات القائمة بذاتها:

فيما يتعلق بالعنوان الأول وهو: **الظواهر الصوتية**، كتب أحد الدارسين بحثًا بالعنوان نفسه[١٩٢]، وثمة دراسات أخرى تتعلق بهذا الجانب؛ منها:

- التعليل الصوتي في كتاب سيبويه، دراسة في ضوء علم اللغة الحديث[١٩٣]
- أصوات اللغة عند سيبويه، مراجعة وتفسير[١٩٤]
- وُجوه من الدرس الصوتي في كتاب سيبويه[١٩٥]،

وفيما يتعلق بالعنوان الثاني (**المسائل الدلالية**) صدرت أكثر من دراسة تعالج هذا الجانب؛ منها:

(١٩٢) الظواهر الصوتية في كتاب سيبويه، إبراهيم محمد البب، مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها، جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا، العدد الثاني، ١٣٨٩هـ/٢٠١٠م.

(١٩٣) التعليل الصوتي في كتاب سيبويه، دراسة في ضوء علم اللغة الحديث، عادل نذير الحساني، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٦م.

(١٩٤) أصوات اللغة عند سيبويه، مراجعة وتفسير، أحمد محمد قدور، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، المجلد ٨٦، الجزء الثاني، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م(ص:٣٦٣:٣٨٨).

(١٩٥) وجوه من الدرس الصوتي في كتاب سيبويه، أحمد طالب علي الخلوف، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة مؤتة، ٢٠٠١م.

- المستوى الدلالي في كتاب سيبويه[١٩٦].
- الدلالة المنطقية وأثرها في كتاب سيبويه[١٩٧].
- سيبويه والدلالة في الموروث اللغوي عند العرب في ضوء الدرس اللساني المعاصر[١٩٨].
- أثر العلاقات الدلالية في تشكُّل المصطلح النحوي عند سيبويه[١٩٩].

وفيما يتعلق **بالمصطلحات عند سيبويه**، صدرت دراسات تستعصي على الحصر؛ منها:

- أطروحة دكتوراه بعنوان: المصطلح اللغوي في كتاب سيبويه[٢٠٠].
- المصطلح النحوي عند سيبويه بين المصطلح والمفهوم[٢٠١].
- المصطلح النحوي في كتاب سيبويه[٢٠٢].
- المصطلح النحوي في كتاب سيبويه، صيغته ودلالته[٢٠٣].

كما دُرست بعض **المسائل الخلافية** عند سيبويه في بحث بعنوان: دراسة لبعض المسائل النحوية الخلافية في كتاب سيبويه[٢٠٤].

---

(١٩٦) المستوى الدلالي في كتاب سيبويه، مي فاضل جاسم الجبوري، ضمن كتاب المؤتمر الثالث للغة العربية وآدابها، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا ٢٠١١م.

(١٩٧) الدلالة المنطقية وأثرها في كتاب سيبويه، علي بن موسى بن محمد شبير، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، العدد ٣١، ٢٠١٨م.

(١٩٨) سيبويه والدلالة في الموروث اللغوي عند العرب في ضوء الدرس اللساني المعاصر، محمد فضل ثلجي الدلابيج، مجلة الصوتيات، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، المجلد الرابع، العدد الثالث، ٢٠٠٨م.

١٩٩- أثر العلاقات الدلالية في تشكُّل المصطلح النحوي عند سيبويه، طارق بومود، مجلة المعيار، كلية أصول الدين والشريعة والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد ٢٤، العدد ٥٢، ٢٠٢٠م.

(٢٠٠) المصطلح اللغوي في كتاب سيبويه، كمال رفيق، رسالة دكتوراه، كلية الآداب واللغات، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، ٢٠١٣م.

(٢٠١) المصطلح النحوي عند سيبويه بين المصطلح والمفهوم، زياد خليل القرالة وآخرين، مجلة الباحث، جامعة الأغواط، الجزائر، العدد الثاني عشر، ٢٠١٣م.

(٢٠٢) المصطلح النحوي في كتاب سيبويه، صباح دعير صيني، مجلة آداب الفراهيدي، المجلد ١٥، العدد ٥٣، ٢٠٢٣م.

(٢٠٣) المصطلح النحوي في كتاب سيبويه (ت:١٨٠هـ) صيغته ودلالته، فاطمة غراب، مجلة العدوي للسانيات، المجلد الثالث، العدد الأول، ٢٠٢٣م.

(٢٠٤) دراسة لبعض المسائل النحوية الخلافية في كتاب سيبويه، محمد فضل ثلجي الدلابيج، مجلة الصوتيات، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، المجلد السابع، العدد الأول، ٢٠١١م.

وفيما يتعلق **بأصول النحو** عند سيبويه، فضلًا عن كتاب الدكتورة خديجة الحديثي: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه[٢٠٥]، فقد وقفت على دراستَين أخرَيَين؛ هما:

- أصول النحو والاحتجاج بالقراءات: سيبويه أنموذجًا[٢٠٦].
- أصول النظر النحوي في كتاب سيبويه[٢٠٧].

أما **اللغويون والنحويون، والطوائف والجماعات**، فتريد الباحثة أن يُفرِدَ الشيخُ لكلٍّ منها فهرسًا مستقلًّا، والواقع أن الشيخ عضيمة رحمه الله، لم يتجاهل هذا الموضوع، وبذل فيه ما وسعه الجهد، وصنع فهرسين للأعلام والقبائل استغرقا أكثر من مئة صفحة من الكتاب[٢٠٨]؛ أحدهما للأعلام والقبائل التي لم تُذكَر لها لُغات في كتاب سيبويه، والثاني للقبائل التي ذُكِرَت لُغاتٌ لها.

وفيما يتصل **بالقراءات** في كتاب سيبويه، فأرى أن فهرسة الآيات القرآنية تفي بالغرض، ويُمكِنُ للباحث الوصول إلى موضِعِ القراءة التي يُريدها بسهولة في الكتاب بالرجوع إلى هذا الفهرس، ولا يستلزم الأمر إفرادها بفهرس مستقل، وإلا لفعله الشيخ عضيمة، أو غيره ممَّن فهرس لكتاب سيبويه من كِبار المحققين.

أما الدراسات التي قامت على القراءات القرآنية عند سيبويه فكثيرة، وسبقت الإشارة إلى إحداها بعنوان: أصول النحو والاحتجاج بالقراءات، ومن ذلك أيضًا:

- رسالة ماجستير بعنوان: القراءات في الكتاب لسيبويه حتى باب المبدل من المبدل منه توجيهها نحويًّا[٢٠٩].
- موقف سيبويه من القراءات القرآنية في أصول النحو العربي بين القبول والرفض[٢١٠].

---

(٢٠٥) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، رقم ٣٧، ١٩٧٤م.

(٢٠٦) أصول النحو والاحتجاج بالقراءات: سيبويه (ت:١٨٠هـ) أنموذجًا، ويزة أعراب، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر١، المجلد ١٤، العدد ٢، ٢٠٢٢م.

(٢٠٧) أصول النظر النحوي في كتاب سيبويه، فريدة بن فضة، مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، العدد٢٣، ٢٠٠٩م.

(٢٠٨) ينظر: فهارس كتاب سيبويه ودراسة له: ٨٨٣-٩٩٢.

(٢٠٩) القراءات في الكتاب لسيبويه حتى باب المبدل من المبدل منه توجيهها نحويًّا، نبيهة عبد الرحمن سندي، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1986م.

(٢١٠) موقف سيبويه من القراءات القرآنية في أصول النحو العربي بين القبول والرفض، أبو سعيد محمد عبد المجيد، مجلة التجديد، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، المجلد ١٦، العدد ٣٢، ٢٠١٢م.

- حقيقة القراءات القرآنية في كتاب سيبويه[٢١١].

وأما **الحديث الشريف** فللشيخ - رحمه الله - رأيٌ فيما ورد في كتاب سيبويه من أقوال الرسول ﷺ، أفردَ له عنوانًا في الكتاب بصيغة الاستفهام؛ وهو: هل استشهد سيبويه بالحديث النبويّ؟ وأجاب عن ذلك بأن سيبويه لم يورد في الكتاب كلامًا مرفوعًا إلى النبي ﷺ، وإن كان في الكتاب نصوصٌ توافق بعض الأحاديث النبوية، ولكن سيبويه جعله صادرًا من العرب الذين يُحتَجُّ بلُغَتِهم[٢١٢].

هكذا عبَّر الشيخُ عن رأيه في هذه القضية بوضوحٍ فيما يخص كتابَ سيبويه وهي قضية طالَ الحديثُ فيها بين العلماء بين مُؤَيِّدٍ ورافِضٍ ومُتحَفِّظ، وسبق أن عبَّر عن الرأي نفسه في مقدِّمة تحقيقه لكتاب المقتضب للمبرِّد، ولكن الباحثة رفضت رأي الشيخ ورأت أنّ ما ذكره حُجَّةٌ داحضة؛ مبرِّرَةً ذلك بقولها:" ولا حُجَّةَ له فيما رآه من أنَّ عدم نسبتها إلى النبي ﷺ يعني نفيَ هذه النسبة، فإن كتب النحو واللغة – وخاصة المتقدمة منها – قد شاع فيها استخدام هذا الأسلوب؛ وهو اقتباس الأحاديث دون نسبتها إلى النبي ﷺ"[٢١٣].

ثمّ إن عدد ما أحصاه الأستاذ عد السلام هارون في الفهرس الذي صنعه للحديث سبعة أقوال؛ وَرَدَ أحدُها بروايتين عند سيبويه[٢١٤]، ولكن الباحثة عارَضت رأي الشيخ، وأحصَتْ هذه الأقوال بالرجوع إلى فهرسَي أحمد راتب النفاخ وعبد السلام هارون على نحو ما ذَكَرَتْ، فوصلت بها إلى أحد عشر قولًا[٢١٥] كما أنّ ثمَّة بحثًا يعالج هذه القضية عند سيبويه بعنوان: الحديث النبوي في كتاب سيبويه[٢١٦].

١٢. حفلت الرسالة بالأخطاء اللغوية والإملائية التي لا يمكن التجاوز عنها؛ وهي كثيرة، والحقيقة أن الأخطاء النحوية قليلة نسبيًّا إذا ما قُورِنَت بما شاع من أخطاء إملائية، وسأكتفي بذِكرِ أمثلةٍ لها.

---

(٢١١) حقيقة القراءات القرآنية في كتاب سيبويه، حبيب عبد الله عبد النبي، مجلة دراسات البصرة، العدد ١٤، ٢٠١٢م.

٢١٢ - ينظر: فهارس كتاب سيبويه ودراسة له: ٧٦٢.

(٢١٣) جهود الشيخ عبد الخالق عضيمة اللغوية: ٧١.

(٢١٤) ينظر: كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة ١٩٨٨م: ٢٩/٥.

(٢١٥) جهود الشيخ عبد الخالق عضيمة اللغوية: ٦٩.

(٢١٦) الحديث النبوي في كتاب سيبويه، إسماعيل فهمي، مجلة كلية الآداب، جامعة سوهاج، العدد ٢٢، الجزء الأول، ١٩٩٩م.

- تكرّرَ في الأطروحة الخطأ في المفعول به؛ ومن ذلك قول الباحثة: "يمكن اعتباره خلط"[٢١٧]، وقولها: "وتناولت بطاقة عدد من الموضوعات"[٢١٨]، وقولها: "قسَّم الشيخ كتابه أقسام ثلاثة"[٢١٩]، وقولها: "مآخذ في نسبة القول لقائله وقد بلَغت مأخذان"[٢٢٠].
- الخطأ في التذكير والتأنيث؛ وذلك في قولها: "ويُلحظ على هذا الفهرس أمران: أولاهما..."[٢٢١]، وقولها: "في نحو ستة أسابيع أو سبع"[٢٢٢].
- شاعت الأخطاء الإملائية في الأطروحة خاصة همزتي الوصل والقطع، إلى حد صعوبة أن يجد القارئ صفحة خالية من هذه الأخطاء، مع ملاحظة أن كثيرًا من الكلمات أُضيفَت لها همزة القطع خَطًّا بِخطِّ اليد؛ إذ كُتِبَت الأطروحة بالآلة الكاتبة وليس بالحاسوب (أجيزت عام ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).
- في حديثها عن مدى تعصُّب المُبَرِّد استدلَّت على أن أحمد أمين هو الذي أثار هذا الموضوع في كتابه(ضحى السلام) فقالت ما نَصُّه: "وقرَّر فيه –أي في كتاب ضحى الإسلام – أن المبرِّد عربيّ أزديٌّ يمنِي، وأن كتاب الكامل يمثِّل هذا النوع من العصبية قَبَليّ تمثيلًا صحيحًا"[٢٢٣].

ضبطت الباحثة بخطِّ اليد كلمة (قَبَلِيّ) هكذا نكرَةً متصلةً بياء النسب المشدَّدَة، وواضح أن الكلمة خطأ وصوابها (القَبَلِيَّة)، معرِفَةً مؤنَّثَةً، ولا تستقيم الجملة إلا على هذا النحو، وهكذا ورَدَت في المرجع التي نقلت منه وهو ضحى السلام[٢٢٤]، العجيب أنَّ الباحثة مرَّت على الكلمة بالضبط اليدويّ ولم تتنبه لخطئِها!

) جهود الشيخ عبد الخالق عضيمة اللغوية: ٦٠. 217(

) السابق: ١٤٩. 218(

) السابق: ٣٣١. 219(

) السابق: ٣٩١. 220(

) السابق: ١٧١-١٧٢. 221(

) السابق: ٣٠٧. 222(

)الشيخ عضيمة وجهوده اللغوية، صـ٢٦٥. 223(

) أحمد أمين، ضُحى الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة التاسعة ١٩٧٧م: ١/٣١٩. 224(

- كما أن الباحثة خالفت نفسها في ضبط الكلمة بالحركات، وفي ضبط الكلمة نفسها بالألفاظ؛ تقول: "(حَسِبَ يحسَب) بكسر العَين فيهما"[٢٢٥] لكنها ضبطت المضارع بفتح العين!
- أما الأخطاء في همزتي القطع والوصل فأكثر من أن يُحصى، وأكتفي بذكر بعض النماذج من ذلك في الجدول الآتي، وقد راعيتُ نقلَ عبارة الباحثة كما جاءت تمامًا دون تصويب.

) السابق:٣١٩.225(

الخطأ	الصفحة
الا اني رأيت الامر فأقتصرت	١٠٤
(اغراء) هكذا بهمزة وصل مكررة خمس مرات	١٥٤
(إحذر) هكذا بهمزة قطع، والهمزة مضافة بخط اليد.	١٥٤
(احياء) و(الإضطراب)	١٩٢
(ابهامه) و(كالإسم)	١٩٤
الإعتماد	٢٠١
الإتصال	٢٠٢
بالإتساق	٢٠٧
(إستفسار) و (الاشارة) و(إهتمامًا)	٢٠٩
استقصاءً	٢٢٢
(الإستثناء) تكررت بهذا الشكل الخاطئ خمس عشرة مرة في صفحة واحدة، وكُتبَت مرّتين صحيحة	٢٢٦
(الإطلاع) و(امكان)	٢٢٩
(إطراد) و(ارادوا)	٢٣٠
(ملائمته) و(المام) و(الإختصاص)	٢٣١
(بإقتباس) و(ابراهيم)[٢٢٦]	٢٣٦

(٢٢٦) وجدت أن الأمر سيطول، ويستعصي على الحصر، فاكتفيت بما ذكرته في الجدول وينظر كذلك الصفحات:٢٣٨، و٢٣٩، و٢٤٢، و٢٤٣، و٢٤٤، و٢٤٥، و٢٤٦... و٣٢٠، و٣٢٣، و٣٢٢، و٣٢٣، و٣٢٧، و٣٢٨، و٣٢٩...

الخاتمة

بعد الدراسة النقدية لجهود الباحثين التي تناولت المنجز النحوي للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، انتهى البحث إلى النتائج الآتية:

١. أسهم الشيخ عضيمة بمُنجزٍ نحويّ متميّزٍ أفاد المكتبة العربية تأليفًا وتحقيقًا وفَهرَسَةً؛ مما جعلَه مَحَلَّ إشادةٍ من العلماء المعاصرين، وحظي باهتمام عددٍ من الباحثين على المستوى الأكاديمي، فكان نتاج ذلك خمسَ أطروحاتٍ جامعية، وستّةَ أبحاثٍ أكاديمية؛ بإجمالي إحدى عشرة دراسة.

٢. تنوّعت اتجاهات تلك الدراسات؛ إذ تناولَت إحداها المنجز العلميّ للشيخ كاملًا في أطروحة ماجستير كان لها السبق في لفت الانتباه إلى مُنجز الشيخ – رحمه الله تعالى-، وارتكزت أربعُ دراساتٍ على كتاب (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) تمثّلت في أطروحتَي دكتوراه، وأطروحة ماجستير، وبحث واحد، وعالجَ المنجزَ الصرفيَّ للشيخ ثلاثُ دراساتٍ؛ تمثَّلَت في أطروحة ماجستير وبحثين أكاديميَّين، في حين حظي تحقيق (المقتضب) ببحثَين أكاديميّين، وارتكَزَ أحدُ الأبحاث على إيضاحِ ما غَمُضَ على الشيخ من مسائل نحوية في كِتاب سيبويه.

٣. انتهى أحدُ البحثَين اللذين درسا كتاب (المقتضب) إلى أن هذا التحقيق لم يكن دقيقًا؛ وعابَ عليه أنه وقع فيه جلُّ ما عُرِفَ من عيوب التحقيق من سَقطٍ وزيادة، وتصحيف وتحريف، وتقديم وتأخير، ولم يُراعِ الباحثُ أن المحقِّقَ اعتمدَ على مخطوطة وحيدة للكتاب شاع فيها الخللُ والاضطراب، فلم يُشِر إلى ذلك في بحثه، ولم يلتمس للشيخ عُذرًا.

كذلك لم يُحسِن الباحثُ الاستفادةَ ممّا سبق من جهودٍ لدراسة هذا التحقيق من أحد العلماء الكِبار وهو الدكتور أمين علي السيد، الذي اهتمّ بالمقتضب قبل التحقيق وبعده، وقدَّم تصوُّرًا شاملًا لمعالجة اضطراب ترتيب الكتاب، بل خطّأ الباحثُ الدكتور أمين علي السيد في بعض ما ذهب إليه!

٤. كان تناولُ بعضِ الباحثين للمنجز النحوي للشيخ عضيمة موضوعيًّا على نحو ما جاء بحث (دَفعِ التعارض عن كتاب سيبويه)، وفي المقابل كانَ تحامُلُ بعضِ الباحثين على هذا المنجزِ واضِحًا في مؤاخذاتهم التي جاء بعضها دون دليل؛ على نحو ما ورد في (البحث الصرفي عند محمد عبد الخالق عضيمة)، و(الشيخ عضيمة وجهوده اللغوية).

٥. شذَّتْ أطروحة الدكتوراه التي جاءت بعنوان (الدراسات القرآنية عند محمد عبد الخالق عضيمة) عن غيرها من الدراسات التي درسَتْ مُنجزَ الشيخِ؛ لسببَين:

الأول: التعامل مع كتاب (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) على أنه كتاب تفسير للقرآن الكريم، وما استتبَعَ ذلك من تأكيد الباحث على أن الشيخ عضيمة – رحمه الله – من المفسِّرين؛ وتوجيه الكتاب وِجهةً مُغايرةً لِطبيعةِ مُحتواه في النحو القرآني، وهو ما نَصّ عليه المؤلف، وأقرَّه علماؤنا الكبار

الثاني: إيهام عنوان الأطروحة بأن للشيخ مؤلّفات أخرى في علوم القرآن - أو على حَدِّ ما جاء في عنوانها (دراسات قرآنية) - غير كتاب (دراسات لأسلوب القرآن الكريم)، على الرغم من أن مدارَ الرسالة كانت على هذا الكتابِ وحدَه، وكان على الباحث أن يجعَلَ عنوانَ أطروحتِه دالًّا بدقة على مضمونِها؛ مثلما تناولت الأطروحتان الأخريان الكتاب نفسه بالدراسة وجاء عنوانُ كلٍّ منهما واضحًا ناصًّا على اسم الكتاب دون إيهام.

وقد تضمّنت هذه الأطروحةُ بعضَ المآخذِ التي أخذها الباحث على الشيخ، وتكفَّل البحث بمناقشتها وتفنيدها.

٦. ظهرَ نَوعٌ من التحامُلِ على الشيخ عضيمة – رحمه الله تعالى – في أطروحة (الشيخ عضيمة وجهوده اللغوية)؛ وغَلبَ عليها النظرةُ السلبية لمُنجَزه؛ إذْ سَعَتْ صاحبتُها إلى أن تَقْصرَ تميُّزَ الشيخِ ونبوغَه على مَجَالِ الفَهرَسة دونَ غيرِه، ولم تَكتَفِ بذلك؛ بل تعقَّبتْه فيه أيضًا وذكرت أنه حتى في هذا المجال لم يُراعِ بدهيات الفهرسة، وتعمَّدت التقليلَ من قيمة هذا المنجز في معظم الجزئيات التي تناولَتْها، وألمَحت في أكثر من مَوضِعٍ إلى اتّهامِ الشيخ بأنَه لم يُراعِ الأمانةَ العلمية أحيانًا؛ حين استفادَ من غيره من العلماءِ دُونَ أن يُصَرّحَ بذلك، كما لم تُحسِن الباحثة في تعبيرها عن مقالات الشيخ التي سبق ونشرها في كُتُبِه بأنها (منقولة)؛ بما يوحي أنه نقلَها من غيره، إلى غير ذلك من المؤاخذات التي تكفّل البحثُ بمناقشتها.

٧. لم تُراعِ أطروحة (البحث الصرفي عند الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة) المعايير الأكاديمية في مُعالجَة الجانب الصرفيّ في منجز الشيخ رحمه الله، وتمثّل ذلك في إغفال معالجة هذا الجانب من مؤلّفات الشيخ، وعدم إعطائه الاهتمامَ المستحقَّ على الرغم من أنه محور الرسالة ومدارها، في حين توسّعت في تناول قضايا بعيدة عن موضوع الأطروحة، وأطلقت أحكامًا عامّة على منجز الشيخ بكلامٍ مُرسَلٍ دونَ

أمثلةٍ دالَّة على ما ذهبت إليه، كما لم تُحسِن الباحثة التعاملَ مع الحواشي والمتن، فوضعت في المتن ما حقُّه أن يوضعَ في الحاشية، بالإضافة إلى عدَّةِ مآخذ أخذتْها الباحثة على مؤلَّفات الشيخ تضمن بعضها اتهاماتٍ لا يصحّ التغاضي عنها، وقد تكفَّل البحثُ بتفنيدها.

٨. كان شيوع الأخطاء الإملائية واللغوية والأسلوبية ملحظًا ظاهرًا في تلك الدراسات باستثناء بحثٍ واحد هو (دفع التعارض عن كتاب سيبويه)، أمَّا بقية الدراسات فقلَّما خَلَتْ صفحةٌ من صفحاتها من تلك الأخطاء الذي جاءَ بعضُها مستهجنًا، لا سيما أطروحة الدكتوراه المعنْوَنة بـ (الدراسات القرآنية عند محمد عبد الخالق عضيمة)، وأطروحتا الماجستير المُعنونتَين بـ (الشيخ عضيمة وجهوده اللغوية)، و(البحث الصرفي عند الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة)

المصادر والمراجع

أولًا: المصادر (مادة الدراسة):

١. بهاء الدين عبد الرحمن، دَفع التعارض عن كِتاب سيبويه، مجلة عالم الكتب، العدد ١، مجلد ١٨، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م (صـ٦:١٨).

٢. ضياء سرحان خلف ديوان العزاوي، الدراسات القرآنية عند محمد عبد الخالق عضيمة، دكتوراه، كلية العلوم الإسلامية، جامعة بغداد، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.

٣. ماجد بن عمر القرني، المقتضب للمبرد قراءة في تحقيقه لمحمد عبد الخالق عضيمة، مجلة العلوم العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد ٥٠، (١٤٤٠هـ/٢٠١٨م)، (صـ٩٣:١٥٤).

٤. مكّية جعفر شاه، الشيخ عضيمة وجهوده اللغوية، ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

٥. وجدان برهان عبد الكريم الدليمي، البحث الصرفي عند الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، ماجستير، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ١٤٢٤هـ/2004م.

ثانيًا: المراجع:

١. الأصفهاني، الراغب، المفردات في غريب القرآن،: تحقيق صفوان عدنان الداودي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

٢. أعراب، ويزة، أصول النحو والاحتجاج بالقراءات: سيبويه (ت:١٨٠هـ) أنموذجًا، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر١، المجلد ١٤، العدد ٢، ١٤٤٣هـ/٢٠٢٢م.

٣. أمين، أحمد، ضُحى الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة التاسعة، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.

٤. ابن الأنباري، أبو بكر، المذكر والمؤنث، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٥. الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط، ، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

٦. الأندلسي، ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ، تحقيق عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٧. البب، إبراهيم محمد، الظواهر الصوتية في كتاب سيبويه، مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها، جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا، العدد الثاني، ١٣٨٩هـ/٢٠١٠م.
٨. بركات، محمد فارس، المرشد لآيات القرآن الكريم وكلماته، المكتبة الهاشمية، دمشق، الطبعة الثانية، ١٣٧٦هـ/١٩٥٧م.
٩. بسيوني، هدى عيد عبد الملك، المنهج الصرفي للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة من خلال كتابه المغني في تصريف الأفعال، مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، الإمارات العربية المتحدة، العدد ٧٦، ١٤٤٤هـ/٢٠٢٢م.
١٠. بومود، طارق، أثر العلاقات الدلالية في تشكُّل المصطلح النحوي عند سيبويه، مجلة المعيار، كلية أصول الدين والشريعة والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد ٢٤، العدد ١٤٤١،٥٢هـ/٢٠٢٠م.
١١. الجبوري، مي فاضل جاسم، المستوى الدلالي في كتاب سيبويه، ضمن كتاب المؤتمر الثالث للغة العربية وآدابها، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.
١٢. الحديثي، خديجة ، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، رقم ٣٧، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.
١٣. الحساني، عادل نذير، التعليل الصوتي في كتاب سيبويه، دراسة في ضوء علم اللغة الحديث، دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
١٤. الحمد، غانم قدوري، مناهج التأليف النحوي: عرض ومناقشة، ، مجلة آفاق الثقافة والتراث، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، العدد٤٤، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
١٥. الخلوف، أحمد طالب علي، وجوه من الدرس الصوتي في كتاب سيبويه، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة مؤتة،١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
١٦. الدلابيح، محمد فضل ثلجي:
- دراسة لبعض المسائل النحوية الخلافية في كتاب سيبويه، مجلة الصوتيات، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، المجلد السابع، العدد الأول،١٤٣٢هـ/٢٠١١م.
- سيبويه والدلالة في الموروث اللغوي عند العرب في ضوء الدرس اللساني المعاصر، مجلة الصوتيات، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، المجلد الرابع، العدد الثالث،١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

١٧. رفيق، كمال، المصطلح اللغوي في كتاب سيبويه، دكتوراه، كلية الآداب واللغات، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر،١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.
١٨. سندي، نبيهة عبد الرحمن، القراءات في الكتاب لسيبويه حتى باب المبدل من المبدل منه توجيهها نحويًّا، ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة،١٤٠٦هـ/1986م.
١٩. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبَر، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
٢٠. السيد، أمين علي، القول الفصل في ترتيب الكتاب (المقتضب)، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد ٨٨، الجزء ٢، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
٢١. السيد، بسمة التابعي عوض، المسائل الصرفية في تحقيقات الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، مجلة كلية الآداب بقنا جامعة جنوب الوادي العدد ٥٨، ١٤٤٥هـ/2023م.
٢٢. شبير، علي بن موسى بن محمد ، الدلالة المنطقية وأثرها في كتاب سيبويه، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، العدد ٣١، ١٤٣٩هـ/٢٠١٨م.
٢٣. شلال، عمار مجيد حمود، انتقادات الشيخ عبد الخالق عضيمة للمبرّد في كتابه المقتضب لموقفه من القراءات القرآنية المتواترة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة تكريت، العراق، مجلد ٣٠، عدد ٤، ١٤٤٤هـ/٢٠٢٣م.
٢٤. الشهابي، سوسن فيصل أمير علي، جهود الشيخ محمد عبد الخالق عُضَيْمَة في كتابه (دراسات لأسلوب القرآن) دراسة وتحليل، دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عَمّان، ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م.
٢٥. صيني، صباح دعير، المصطلح النحوي في كتاب سيبويه، مجلة آداب الفراهيدي، المجلد ١٥، العدد ٥٣، ١٤٤٤هـ/٢٠٢٣م.
٢٦. الطناحي، محمود محمد:
- مقدمة فهارس كتاب الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي، مع محاضرة عن التصحيف والتحريف، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.

٢٧. عبابنة، جعفر، نظرات في بعض الأوزان الصرفية، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد المزدوج (٢١-٢٢)، السنة السادسة، ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م.

٢٨. عبد الباقي، محمد فؤاد، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، ، دار الحديث، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٤هـ/١٩٤٥م.

٢٩. ابن عبد القادر، أسامة بن حسين، تعقُّبات الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة على النحويين من خلال كتابه (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) جمعًا ودراسة تحليلية، ماجستير، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.

٣٠. عبد المجيد، أبو سعيد محمد، موقف سيبويه من القراءات القرآنية في أصول النحو العربي بين القبول والرفض، مجلة التجديد، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، المجلد ١٦، العدد ٣٢، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.

٣١. عبد النبي، حبيب عبد الله، حقيقة القراءات القرآنية في كتاب سيبويه، مجلة دراسات البصرة، العدد ١٤، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.

٣٢. العتيبي، تركي بن سهو، من علماء العربية: محمد عبد الخالق عضيمة، ضمن مجموعة أبحاث بعنوان: الشاذليات، مهداة إلى الأستاذ الدكتور حسن الشاذلي فرهود، أصدرتها جامعة الملك سعود ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٣٣. عضيمة، محمد عبد الخالق:

- أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم؛ دار الحديث القاهرة: ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م
- فهارس كتاب سيبويه ودراسة له مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.
- المذكر والمؤنث، أبو بكر بن الأنباري (ت:٣٢٨هـ).المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٠١هـ/١٩٨١م
- المغني في تصريف الأفعال، ويليه كتاب: اللباب من تصريف الأفعال دار الحديث، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٢م
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرِّد المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٥هـ/١٩٩٤م
- هادي الطريق إلى ذخائر التطبيق مطبعة الاستقامة، القاهرة١٣٨١هـ/١٩٦٢م.

٣٤. عيسى خير الدين فتاح، وعماد مجيد علي، ردود الشيخ عبد الخالق عُضيمَة على النّحاة في كتابه دراسات لأسلوب القرآن الكريم، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، العدد١، مجلد٤، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.
٣٥. عون، حسن، تطور الدرس النحوي، معهد البحوث والدراسات العربية: ١٣٨٩هـ/١٩٧٠م.
٣٦. غراب، فاطمة، المصطلح النحوي في كتاب سيبويه (ت:١٨٠هـ) صيغته ودلالته، مجلة العدوي للسانيات، المجلد الثالث، العدد الأول، ١٤٤٤هـ/٢٠٢٣م.
٣٧. فجّال، محمود، الحديث النبوي في النحو العربي، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
٣٨. ابن فضة، فريدة، أصول النظر النحوي في كتاب سيبويه، مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، العدد٢٣، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.
٣٩. فهمي، إسماعيل، الحديث النبوي في كتاب سيبويه، مجلة كلية الآداب، جامعة سوهاج، العدد ٢٢، الجزء الأول،١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
٤٠. فيض الله، علمي زادة، فتح الرحمن لطالب آيات القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت ١٣٢٢هـ/١٩٠٤م.
٤١. قدور، أحمد محمد، أصوات اللغة عند سيبويه، مراجعة وتفسير، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، المجلد ٨٦، الجزء الثاني،١٤٣٢هـ/٢٠١١م.
٤٢. القرالة، زياد خليل وآخرين، المصطلح النحوي عند سيبويه بين المصطلح والمفهوم، مجلة الباحث، جامعة الأغواط، الجزائر، العدد الثاني عشر، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.
٤٣. النُّميري، أبو حية، شعر أبي حيَّة النميري، تحقيق يحيى الجبوري، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٧٥م.
٤٤. مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق، سوريا، العدد الثاني، أبريل ١٩٥٩م، والعدد الرابع، أكتوبر ١٩٥٢م.
٤٥. مجمع اللغة العربية بالقاهرة، القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب (من ١٩٣٤ إلى ١٩٨٧م)، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٩٨٩م.